مقدمة

الأعراف إحدى أهم وسائل فض النزاعات وتسويتها بالرغم من وجود القانون المدني خاصة في الأرياف، فقد ظلت مجالس الجوديات والأجاويد فاعلة في كل الساحات وأيضاً ظلت المحاكم الأهلية تمارس عملها منذ العام 1934م والتي إعتمدت على العرف والتقاليد في معالجة الخلافات بين الأطراف المتنازعة علماً بأن أغلب هذه النزاعات أدت الى حروب حصدت كثيراً من الأرواح بسبب الأرض والتى ربما هي السبب المباشر للنزاع والقتال فقد ينشأ النزاع حول المرعي أو الأرض الزراعية أو مصادر المياه المختلفة أو الغابات وربما الحدود الإدارية أهلية كانت أم محلية والحواكير والأرض وخلافها ، وحتى توقيع إتفاقيات سلام بين أطراف الأزمة لا يعني نهاية النزاعات حول الموارد والأرض ولا يجوز الحديث عن سلام مستدام مالم تتم معالجة النزاعات والتى تتطلب معالجات أهلية وفق الأعراف والتقاليد والتى يقرُّ بها الجميع ويحترمونها كآليات نهائية لفض النزاعات ولم لا فهى التى أبقت علي مجتمعاً متعايشاً متماسكاً ومتعاوناً ، ومن المهم أن ندرك ان تطبيق هذه الطرق عمل لا يحتاج الى حملات دعاية باهظة أو الى مراقبين عالميين ، إذ يحتاج فقط إلى إستخدام الهياكل الإستشارية التقليدية الموجودة أصلا بمناطق النزاع وهي التي يسهل تطبيقها للمواطنين العاديين ، القرويين، الفقراء ، متمثلين في شخوص الزعماء والشيوخ التقليديين، وسطاء القرى، المؤسسات الدينية وغيرها من مؤسسات متشابهة مع تطور الحياة وزيادة السكان وكثافة الحراك السكانى نتيجة لعوامل طبيعية وغير طبيعية فقد أصبحت قضايا النزاع أكثر تعقيداً من ذى قبل لذلك قامت الدولة ببعض التدخلات والتى كان لها الأثر السالب على المجتمع لاسيما المناطق النائية لأن هذه التدخلات لم تراعي الموروث الثقافى للمنطقة والأعراف السائدة. تعقدت قضايا لنزاع منذ النصف الثاني للقرن العشرين بسبب هجرات بعض القبائل نسبةً للجفاف والتصحر والتي دفعت بالآف السكان للنزوح لديار وحواكير الآخرين هرباً من الموت ونتيجة لهذه الهجرات الواسعة تفاقمت حدة النزاعات والتنافس علي الأرض بين القادمين الجدد وأصحاب الأرض الأصليين وبين الرعاة والمزارعين مما أدى لتكاثر الحروب وإرتفاع أعداد الضحايا نظراً لتفشي حيازة الأسلحة النارية الحديثة ، ونحن في الألفية الثالثة ما زال مجتمعنا قبلياً بحتاً والتعامل بين تلك المجموعات الإثنية يقوم علي الأعراف والتقاليد المتوارثة بالرغم من تدخل الدولة وفرض القوانين الحديثة إلا أن

الأمور عادة ما تحسم بالأعراف ومؤتمرات الصلح القبلى والأهلى وما زالت هى خيار الجميع حتى يومنا هذا بما فيها الدولة.

مشكلة البحث :-

تعج المجتمعات بالنزاعات والتنافس السياسى على الموارد و الموارد الطبيعية ، و كذلك هذه المجتمات لها من القوانين و الأعراف ما يحكمها و يديرها بإعتبار أن الأعراف واحدة من الآليات التقليدية لحل النزاعات والمشاكل، هذا بالرغم من بعض الآراء التي ترى عكس ذلك وتعتبر أن العصر قد تجاوز تلك الأعراف والتقاليد وإن القانون المدني ضامن لرد الحقوق لأهلها ولكن في مجتمعات ريفية تسودها الأمية يعيش في شبه عزلة فإن هذه الآليات ستظل هي الأكثر فاعلية في تنظيم شئون المجتمع لا سيما أن القانون قد لا يرضي جميع الأطراف ، خاصةً وأن مجتمعنا يتمتع بمخزون وافر من الأعراف والتقاليد التى تراكمت عبر تجارب وخبرات أجيال متتابعة ولقرون عديدة، وصارت تشكل قانوناً غير مدون يلتزم به جميع السكان لتنظيم حياة المجتمع وأيضاً المعاملات بين الأفراد والجماعات الإثنية المختلفة بإلأقاليم المختلفة، في ظل ظروف التنافس والصراع على الموارد الطبيعية في الوقت الراهن، من هنا تبدو المشكلة متجلية في دور الآليات التقليدية لدرء الأزمات و إدارة النزاعات و مع العلم أنه هناك قوانين عرفية صارمة في حل النزاعات المختلفة وهناك عقوبات قاسية للمخالفين.

حيث أن النزاع القائم في دارفور له أبعاد كثيرة، وأسباب متعددة تمثل الظروف والعوامل الاقتصادية احدي أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات البشرية، والظروف الطبيعية في إي بلد او إقليم هي التي تحدد نشاطات السكان وطرق حياتهم المعيشية ، والاقتصاد هو المحرك الأساسي للمجتمع وهو السبب الرئيسي لقيام نزاعات او حروب علي مستوي الأفراد والجماعات والدول، لذلك رأت الباحثه الإهتمام بهذا الملف والعمل البحثي في التحقق من هذه الآليات العُرفية وسبلها في فض النزاعات وعقد المصالحات لأن هذه الأعراف وعلى مستوى ديار القبائل والحواكير ما زالت هي الآلية المثلى لتنظيم أمور الناس فيما يتعلق بجميع أمور حياتهم.

أسباب إختيار البحث :-

أسباب عامة

1)- تم إختيار هذا البحث نظراً لكثرة نشوب الحروب وكثرة بؤر الخلافات في السودان منذ عشرات السنين .

2)- أن القضاء والطرق الرسمية تنجح في فض النزاعات بنسبة 3% في السودان .

اسباب خاصة

1)- إرتباط البحث بمجال العمل (إدارة السلم والمصالحات بالــddr) وما نلتمسه من كثرة النزاعات التي تصل الى زهق الأرواح .

أهمية البحث :-

1) إجراء دراسات وبحوث مستفيضة في طرق وآليات فض النزاع التقليدية للتوصل إلى الطرق المثلى والفاعلة لحل النزاعات بالسودان والمساهمة في إلقاء الضوء لطرق قديمة يمكن تفعيلها في حل النزاعات .
2) توفير معلومات وافية عن آليات فض النزاع التقليدية ودورها في فض النزاع .
3) إضافة معرفة علمية الى حقل الدراسات .

أهداف البحث :-

1) دراسة آليات وطرق فض النزاع التقليدية و تفعيلها مجدداً لفض النزاعات وحل المشكلات في مجتمعنا مما يؤدي إلى بناء الثقة بين فئات المجتمع وبث الأمن فيه مما يؤدي بالتالي إلى الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى بناء السلام الشامل .
2) تقديم مقترحات تساعد على حل النزاعات .

فرضيات البحث :-

1. الرجوع الى العادات والتقاليد يحد من الصراعات والنزاعات في السودان.
2. توفير تنمية إقتصادية وإجتماعية لا يتوفر إلا بالسلام.
3. المجتمع السوداني مازال مجتمعاً تقليدياً يمكن أن يعتمد في حل النزاع على الآلية التقليدية بنظام تراتبي من الناظر إلى العمدة إلى الشيخ .

منهج البحث :-

إتبعت الباحثه المنهج التاريخي والوصفي لإلقاء الضوء علي ماضي وحاضر ومستقبل المشكلة والحلول المقدمة حيالها.

المنهج التاريخي:-

يستخدم الإنسان التاريخ لإلقاء الضوء عن طريق تفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبؤ عن إحتمالات المستقبل ، ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات الفنية والإجتماعية المختلفة من الماضي وتقديم ما سبقه من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل ، هذا وتتم دراسة الماضي وفق أسس علمية منهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ونتائج ذات براهين واضحة ، وتأتي أهمية هذا المنهج في الآتي:

حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي .

يساعد على إلقاء الضوء على إتجاهات حاضرة ومستقبلية .

يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية .

المنهج الوصفي:-

يستهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التجديد ، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ، وبهذا فهو يرتبط بالظوهر الإنسانية والتي تتسم في العادة بالتبدل والتحول ، ويقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات ، وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة ، ويدخل في إطار البحوث التطبيقية التي ترمي إلى تطبيق نظريات أو حقائق معروفة في ظروف محددة ، والمقصود بها وصف الموقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة والظروف المحيطة بهذا الموقع وما يسوده من إتجاهات أو سلوك أو التطورات الحادثة ، وتحليل الملاحظة التي تؤدي إلى جعل المؤسسات الفنية والإجتماعية أكثر فعالية في تحقيق أهدافها .

حدود الدراسة :-

1. الحدود المكانية :دارفور ولاية جنوب دارفور.
2. الحدود الزمانية : في الفترة من 2003 – 2010 م .

مجتمع البحث:-

يتكون مجتمع الدراسة من مفردات ذات صلة بالمشكلة وقد بلغ عدد المبحوثين (140 شخص) تم توزيع الاستبيان وإجراء الدراسة عليهم بنسبة مئوية وهم:-

1) العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام.
2) اساتذة وطلاب.
3) إدارة أهلية.

استهدفت العينة لعدد (140) شخص تم اختيارهم عشوائياً لقياس آرائهم حول الآليات التقليدية لدرء النزاعات – دراسة حالة ولاية جنوب دارفور.

أساليب جمع المعلومات :

قامت الباحثه بإجراء استبانه وتحليل نتائجها، كأداة مهمة في جمع البيانات ثم استفادت الباحثه أيضاً من البحوث السابقة والكتب العلمية والمجلات والدوريات ومواقع الإنترنت التي كانت من وسائل جمع المعلومات .

معوقات البحث :-

1. شح المصادر والمراجع اللازمة .
2. صعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة .
3. قلة الدراسات السابقة .
4. قلة مصادر التمويل .

هيكل البحث :-

إعتمد البحث علي نظام الفصول في التبويب ، حيث يتكون البحث من مقدمة واربعة فصول كل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث كالآتي :

الإطار المنهجي للبحث و شمل المقدمة التي تحتوي علي إجرءات البحث و المصطلحات و الدراسات السابقة .

الفصل الأول (النزاعات في دارفور و اسبابها)

- المبحث الاول: مفهوم النزاع
- المبحث الثاني : دارفور والنزاعات
- المبحث الثالث : أسباب النزاع في دارفور

الفصل الثاني : (إدارة النزاعات و درء الأزمات)

- ❖ المبحث الاول: إدارة النزاعات
- ❖ المبحث الثاني : درء الأزمات
- ❖ المبحث الثالث : الآليات التقليدية في فض النزاعات في دارفور

الفصل الثالث: القانون و العرف و التقاليد

- ❖ المبحث الاول: القانون
- ❖ المبحث الثاني: القانون العرفي
- ❖ المبحث الثالث: العرف الاهلي و التقاليد العرفية

الفصل الرابع: (الدراسة الميدانية)

- ❖ طبغرافية منطقة الدراسة (دارفور)
- ❖ تحليل و تفسير الإستبانة ومناقشة الفرضيات
- ❖ النتائج ، الخاتمة، التوصيات و المراجع

المفاهيم والمصطلحات

التقاليد : التقليد مصدر يجمع على تقاليد وتقليدات ، يستعمل لما يكتبه السلطان أو الأمير الحاكم وفيه يخول له تصريحاً بتولي الحكم ، وهو ايضاً يعني الأشياء التي تنتقل إلى الإنسان من آبائه ومعلميه ومجتمعه وذلك في الأشياء مثل العقائد والعادات والعلوم[1] .

العرف: ما اصطلحت عليه مجموعة من الناس واتخذته قاعدة ترجع اليها وتحتكم بها وهو وليد المجتمع ، وينشأ من واقع الممارسة الفعلية للعلاقات بين الناس ويصير مع الزمن الشكل المقبول عند الجماعة للإحتكام اليه ولموازنة ما يؤخذ من الأمور وما يرفض وهي الأحكام والتجارب المتوارثة لجماعة من الناس ، أو القبيلة او البلد وقد يمتد مع الزمن ،صورة لفكرة المجتمع وحاله بين الفرد والفرد في المجموعة .وينظم مصالحهم في مختلف المجالات مثل الرعي والترحال وحق إستعمال الأرض وحيازتها والإرث والطلاق ومسائل الزواج ، والطرق والدروب وأساليب الزراعة والقنص فالمجتمع هو الذي يضعه وهو الذي ينفذه ويعدله ويلغيه[2] .

النزاع : مصطلحاً يشبه كثيراً المصطلحات الأخرى التي تتميز بعدم الوضوح وإذا اخذنا بالمعنى الضيق فيعني النزاع ان أحد الأطراف يتقدم بإدعاء خاص يقوم على اساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض

[1] خيرالدين الزركلي ، لمنجد في اللغة والاعلام، الطبعة 33،بيروت ، دارالشروق 1992م .
[2] محمد إبراهيم أبو سليم ،في الشخصية السودانية ، الطبعه الأولى ،الخرطوم دار ام للنشر ، ، ص 12 .

فيه الطرف الآخر هذا الإدعاء ، أما إذا اخذناه بمعناه الواسع نجده يعني في القانون الدولي عدم الإتفاق أو الخلاف بين الأطراف المتنازعة[1] .

الجودية :مؤسسة إجتماعية تتكون من بعض أفراد القبيلة ويكونوا من عقلائها المشهود لهم برجاحة العقل والإلمام بالأعراف والتقاليد أمام الخصوم ، وتنشأ الجودية في أغلب الأحيان بمبادرة من الأجاويدبالتوسط بين أفراد النزاع وتنشأ هذه الجودية برغبة من طرف واحد أو من الطرفين . والخارج عن الجودية يسمى (كسار)الخواطر ويتعرض إلى ضغوط إجتماعية يقصد بها التكافل الإجتماعي وهي أكثر إيلاماً من تلك الحروب النفسية .

الحكامة :الحكامة وجمعها حكامات شاعرة من النساء .ولاسم يدل على انها تحكم الرجال أي تتحكم في سلوكهم الإجتماعي .لذلك فهي تلقب بحجر المسن[2] .

الراكوبة :عبارة عن مظلة تبنى بالمواد المحلية يجلس تحتها الناس ليستظلوا بظلها . والمعنى المقصود هو ما أتفق علية من غرامات بين مجموعتين اثر نزاع وقع بينهما في الماضي في جلستهما (الأجاويد)تحت راكوبه . واصبح ما اتفقنا عليه قانونا يحكمها .وتحول من ثم الى عرف ساري المفعول على جميع الأجيال المتعاقبة على مدى التاريخ حيث صار يطلق علي اسم الراكوية فيقال مثلا :" عندنا راكوبة مع الناس ديل (هؤلاء)"وبعد قبول الطرف المدان الغرامة التي حددت في الراكوبة يتنازل الطرف المتضرر عناها كلها او عن جزء كبير منها .فيقوم الطرف المدان بتحمل نفقات الراكوبة والضيافة من ذبائح وأكل وماء وشاي تعبيرا عما تم من صلح وتسامح . ويسمى براد شاي ويقال مثلا : الجماعة ديل (هؤلاء) عندنا معاهم براد شاي[3].

الحاكورة : الحاكورة تعنى مساحة ارض زراعية معروفة الحدود تضم بعض القرى تعطى او توهب من قبل السلطان لفرد معين بغرض الاستفادة منها من غلاتها[4].

الإدارة الأهلية :تعني تنفيذ سياسة عامة بالتفويض بإمكانيات مادية ذاتية أة حكومية ، من خلال تنظيم جماعي يتحقق به هدف أو أكثر بأيسر السبل وأكفأها وأقلها تكلفة وجهداً وزمناً وهذه السياسة العامة تختلف حسب الفلسفة التي تتبناها وتتبعها الدولة ، أما كلمة الأهلية مشتقة من (أهل) وتعني ذوي القربى وأفراد العشيرة الواحدة . و أوضح هندرسون بأن الإدارة الأهلية تعني (الحكم بواسطة وكلاء وطنيين) كالزعماء والأمراء والنظار وهو مرادفة للحكم غير المباشر[5] .

---

[1] جابرإبراهيم الراوي ،المنازعات الدولية ، مطبعة دار السلام ،بغداد ،1987م ،ص 20.
[2] سليمان يحي محمد ، موسوعة تراث دارفور ، الجزء الأول ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م ، ص 96.
[3] سليمان يحي محمد ، موسوعة تراث دارفور ، الجزء الأول ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م ، ص 211 .
[4] محمد موسى محمود قمرالدين،.صفحات من تاريخ دارفور ،منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية 2005م، ص144.
[5] ابن منظور ، جمال محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب ، الجزء 13،ص13.

إدارة النزاع : والغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع في الوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على وقف و قيام أطراف الصراع بسلوك معاد أو عنيف. ولا يخاطب التدخل في هذه الحالة مصادر الصراع ولكن يركز على تعديل سلوك الصراع ويستهدف بعض موضوعات الصراع بالقدر الذي يضمن عدم حدوث سلوك معادي أو عنيف من الأطراف المشتركة في الصراع[1].

الازمة: أزم، أزماً، أزَم، تأزماً، وتأزم يعني أصابته أزمة، أزَم على الشيء أزْماً: أي: عضّ بالفم كله عضاً شديداً، وأزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا يعني لزمه وواظب عليه، وأزمت عليهم السنة أي اشتد قحطها. والأزمة تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم . ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide). أما في اللغة الصينية فكلمة أزمة تنطق (Ji–Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة2 .

النظريات المستخدمة في الدراسة :-

تمت لإستعانة بأكثر من نظرية كإطار نظري لهذه الدراسة لتفسير الوقائع تفسيراً دقيقاً وربط هذه الوقائع ببعضها لكي يتم التوصل لنتائج محدده .

1. النظرية البنائية الوظيفية :-

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر إتجاهات الفكر الإجتماعي شيوعاً . وهناك ثلاثة من علماء الإجتماع التقليديين كان لهم الأثر الأكبر على البنائية الوظيفية المعاصرة مثل هربرت سبنسر ،أميل دور كايم ، أوغست كونت[3] . وتعتمد الوظيفية بصفة أساسية على فكرة النسق العضوي والتي مؤداها أن كل شيء يمكن النظر اليه بإعتباره نسقاً أو كلاً متكامل ويتكون من أجزاء مثل الكائن الحي ، وهدف الوظيفية والتفسير الوظيفي هو الكشف عن كيفية إسهام اجزاء النسق في تحقيق النسق تلك لإستمراره أو في الإضرار بهذه الإستمرارية ويمكن القول بصفة عامة أن الإتجاه يعتمد على أفكار رئيسية تتلخص في الآتي :-

---

[1] Ramsbotham, Oliver; Woodhouse, Tom and Miall, Hugh. 2005. Contemporary Conflict

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] عمر عبدالجبار محمد احمد ، نظريات اجتماعية معاصرة ، مطابع جامعة الخرطوم2000م ص23

- كونت له فهم معياريى عن المجتمع الأفضل (Good society) مما قادإلى الإهتمام بكل ظاهرة إجتماعية لتساهم في وجود المجتمع وأيضاً له إعتقاد بالتوازن داخل المجتمعات .
- أما سبنسر فقد رأى العديد من أوجه التشابه بين المجتمع والكائن الحي :

أ. أن كليهما ينمو ويتطور على العكس من الكائنات غير العضوية .

ب. الزيادة في حجم كليهما يؤدي الى المزيد من التعقيد والتباين .

ج.أن التمايز المضطرد في بنية كل منهما تؤدي الى التباين في الوظائف .

د.أجزاء كل منهما في حالة إعتماد متبادل والتغير في جزء واحد بمادة ما يؤدي الى التغير في بقية الأجزاء .

- قد ميز دور كايم بين مصطلحي السبب الإجتماعي والوظيفة الإجتماعية .

ان دراسة السبب الإجتماعي تهتم بوجود البنية الإجتماعية .اما الوظيفة الإجتماعية تهنم بحاجات النظام الكبير .

وهنالك آخرون من العلماء الذين ينتمون الى هذه النظرية مثل تالكونت بارسونز ،روبرت ميرتون ،جورج هومانس .

وقد حدد بارسونز عدد من الشروط الوظيفية التي يجب توفرها في النسق الإجتماعي .

الأنساق الإجتماعية يجب ان تكون مبنية بحيث تعمل في توافق مع الأنساق الأخرى .

ومن خلال هذا العرض للنظرية نجد انها ملائمة للدراسة إذ ان الفكرة الأساسية لهذه النظرية أنها تنظر للبناء الإجتماعي على انه كل متكامل يتكون من اجزاء تعمل متكاملة مع بعضها البعض وتقوم بوظائف تعمل على استمرارية النسق الكلي .

2. نظرية الدور :-

يستخدم مصطلح الدور[1] في علم الإجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا بمعاني مختلفة .

وهذه النظرية تتحدث عن البناء الإجتماعي به مراكز وادوار وتتضح العلاقات الوثيقة بين المراكز والدور ،اما الإختلاف فقد حدد (زالف لنتون) في مؤلفه (دراسة الإنسان) ان الإختلاف بينهما اننا نستغل المركز ونلعب الدور .

ومن هنا يتضح ان الدور بمثابة السلوك المتواضع الذي يرتبط بالدورمن خلال الحقوق والواجبات وعليه يكون أداء الدور بمثابة سلوك فعل الشخص الذي يشغل المركز .

[1] المرجع السابق ص 25 .

وكل دور يرتبط بدور آخر على الأقل وما نعدة حقوق لدور يعد واجبات لدور آخر ، اذ لا يوجد دور منعزل وفيما يتعلق بمفهوم الدور وعلاقته بمفهوم النسق الإجتماعي فان كل دور إجتماعي له أدوار أخرى مرتبطة به وهذه الأدوار مع ترابطها مع بعضها البعض تصنع ما نسميه النسق الإجتماعي الذي يتفاعل الأشخاص بداخله وتشير هذه الدوار المتشابكة إلى مفهوم النسق الإجتماعي (social system) والدور هو ما يفعله الفرد أو ما تفرضه المنزلة الإجتماعية من افعال وسلوك ،فإذا ما تغير أحدهم فإن الاخر لابد وأن يتغير ويعدل .وتنعكس على ما يلعبه البرنامج من أدوار اجتماعية والإقتصادية داخل المجتمع وفق النظام الإجتماعي والوظيفة الإجتماعية وتوافق ذلك مع الأدوار الإجتماعية الأخرى .

3. نظرية الصراع الإجتماعي :-

تتبنى هذه النظرية الإجتماعية الماركسية التي تبرهن أن الأفراد والمجموعات (الطبقات الإجتماعية) في أي مجتمع يمتلكون نسباً مختلفة ومتباينة من الموارد المادية وغير المادية (الأثرياء مقابل الفقراء) كما تدعى النظرية أيضاً أن المجموعات الأكثر قوة هي التي بإمكانها إستخدام قوتها ونفوذها من أجل إستخدام المجموعات الأقل قوة ونفوذاً .

الدراسات السابقة:-

الدراسة الأولي :-

اسم الدراسة: التعايش السلمي والتنمية في دارفور- منطقة كبم – ولاية جنوب دارفور

اسم الدارس: سعد الدين السيد محمد الطيب

نوع الدراسة: ماجستير

مكان وتاريخ الدراسة: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2010م

تتمثل الأهداف العامة للبحث في استقصاء أهمية التنمية لتحقيق التعايش السلمي أما الأهداف الخاصة بالبحث تتمثل في الآتي:

1. تحليل الوضع الراهن لعوامل التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بمحلية كبم بولاية جنوب دارفور.
2. دراسة تاثير الوضع التنموي الراهن على التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بمحلية كبم بولاية جنوب دارفور.

تناولت الدراسة أهمية التنمية في تحقيق التعايش السلمي وكما إستقصت أهمية نشر ثقافة السلام لتحقيق الأمن والسلام المستدام.

توصلت الدراسة الى أن:-

التركيبة القبلية بكل مقاضياتها من أرض (دار) ونظم إدارة الأهلية واعراف تقاليد تحكم العلاقة بين القبائل فى حالتى التعايش السلمى والنزاع.

أن أغلب النزاعات التى تحدث بدارفور عامة تتمثل فى الأحتكاكات بين المزارعين والرعاة.

من الضرورى أن نذكر إن الإدارة الأهلية كانت من اهم عوامل الإستقرار فى المنطقة حيث كانت تلعب دوراً هاماً فى تسوية النزاعات وتنظيم العلاقات بين القبائل والتعاون مع السلطات المحلية والةلائية والإتحادية في هذا الشأن ،الا أن حلها فى العام 1970م دون إيجاد بديل مناسب ادى الى فراغ إداري وأمني.

أشارت الدراسة الى تدنى مستوى التنمية والأقتصادية فى دارفور وتدهور الخدمات وتفشى العطالة وزيادة معدلات الفاقد التربوى بالإضافة لإنتشار السلاح وسهولة الحصول علية كل ذلك ادئ الى ظهور ثقافة العنف وبعض الممارسات الغريبة على مجتمع دارفور.

واوصت الدراسة بضرورة تشريع لمعالجة قضايا وأسباب نقص التنمية والخدمات الضرورية الذىيتمثل فى القضاء على الأثار السالبة لثقافة العنف وانتشار السلاح وترسيخ مبدأ سيادة القانون والعمل المكثف لإعادة تقاليد التعايش السلمى وأمن المجتمع وحمايتة من الأثار السالبة للتوصل القائم مع الدول المجاورة فى إطار السياسة العامة للدولة.

الدراسة الثانية :-

اسم الدراسة: تطوير الدور التربوي للإدارة الأهلية في بناء المجتمع ونشـــــر ثقافة الســـــلام في دارفور

اسم الدارس: محمد يوسف أحمد السنوسي

نوع الدراسة: ماجستير

مكان وتاريخ الدراسة: جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية – كلية التربية ، 2008م

هناك مشكلات تواجه الإدارة الأهلية وتعوق دورها المنوط بها تجاه المجتمع ومن بينها طريقة اختيار رجل الإدارة الأهلية بجانب إعداده وتدريبه لفنون القيادة وتنظيم المجتمع .

– إهمال الإدارة الأهلية لدور المرأة الحكامة التي لها دور كبير تسيير وتفعيل مجتمع دارفور بمختلق مستوياته .

– فقدان الإدارة الأهلية للثقة التي كانت تتمتع بها قديما في مجتمع دارفور ومن ثم صعب على الإدارة الأهلية رتق النسيج الاجتماعي كما كان سابقا .

وقد أوصت الدراسة من خلال النتائج على الاتى :

– إعادة بناء الإدارة الأهلية بما يتوافق مع الصحوة العلمية والمعرفية .

– تدريب زعامات الإدارة الأهلية على نظم الإدارة الحديثة لمواكبة العصر .

– ضرورة اختيار رجل الإدارة الأهلية على معيار الكفاءة العلمية والإدارية .

وختاما اقترحت الدراسة على أن تتولى منظمات المجتمع المدني نظم تطوير الإدارة الأهلية فى دارفور بما يواكب حاجة الإنسان الدارفورى .

العلاقة بالبحث يشير الباحث إلى أن مجتمع دارفور لازال مجتمعاً قبلياً تحكمه أعراف وتقاليد وموروثات قبلية ، وأن معظم الصراعات والحروبات التي شاهدتها دارفور خلال الثلاث عقود الماضية ما نشبت إلا بسبب مخالفة البعض لتلك الأعراف وخروجهم عن المألوف كمشكلات المسارات والمراحيل والنزاع حول الأرض والحوا كير وممارسة النهب ، وكل ذلك في ظل غياب تام للإدارة الأهلية وتدهورها وضعف سيطرتها في أحكام الأمور وخروج العديد من المجتمع من لوائها ، لفقدها للنظم الإدارية والتربوية ومن ثم استفحل الأمر وزادت الأخطاء والتجاوزات من مستصغر الشرر إلى صراعات قبلية وتفكك لأواصر المجتمع ونسيجه الاجتماعي.

والكل يعلم دور ومكانة الإدارة الأهلية التربوية والإدارية إذا ما تطورت هذه الآلية ودعمت لكي تستعيد مكانتها وتؤدى دورها التربوي الفاعل في رتق النسيج الاجتماعي وبناء كل ما دمرته الحرب في دارفور . وإلى أن تترتب الأوضاع إلى إعادة بناء الإدارة الأهلية ، فينبغي على الهيكل الموجود الآن أن يقوم بواجبه تجاه مجتمعه من ضبط النفس وضبط سلوك أفراده وعدم التستر على تجاوزاتهم وتوفير الحماية للمجرمين نظراً للوازع القبلي ، والابتعاد عن أنصاف المتعلمين الذين يعزفون طبول الحرب في مجتمعاتهم بدلاً عن البحث عن السلام والتعايش السلمي.

أهم نتائج البحث–:

من خلال الدراسة الخاصة بنظم تطوير الدور التربوي للإدارة الأهلية من أجل نشر ثقافة السلام في دارفور توصلت الدراسة للآتي :

-هناك مشكلات تواجه الإدارة الأهلية وتعوق دورها المنوط بها تجاه المجتمع ، وقد تشمل هذه المشكلات

أ/ نظم اختيار رجل الإدارة الأهلية ، فينبغي لرجل الإدارة الأهلية أن يتم اختياره لا عن طريق التعيين وإنما عن طريق الانتخاب الشعبي لقبيلته ولا عن طريق التوارث كما هو الحال.

ب/ إعداد نظم تطوير وتأهيل رجل الإدارة الأهلية في فنون الإدارة والقيادة وتنظيم المجتمع.

ج/ إدخال رجل الإدارة الأهلية في دائرة حل القضايا وحفظ الأمن في المجتمع وعدم تهميشه في الدوائر الدفاعية والأمنية.

- إهمال الإدارة الأهلية لدور المرأة الحكّامة في مجتمع دارفور ، علماً بأن دورها كبير في تأجيج المجتمع أو تهدئته.

-اجتهاد بعض الإدارات الأهلية في بعض القضايا التي يختلف فيها أفراد المجتمع مما تسبب لها إنشاء تيار مضاد يعمل على إخماد جهودها في المجتمع.

-فقدت الإدارة الأهلية الثقة في القيام بالمصالحات القبلية ورتق النسيج الاجتماعي ، من واقع رؤية المجتمع لها عن كونها كانت سالبة قبيل احتدام الصراع والنزوح.

العلاقة بالبحث أن الباحث تناول في موضوعه تطوير الدور التربوي للإدارة الأهلية في بناء المجتمع ونشـــــر ثقافة الســـــلام في دارفور ونحن نتناول دور الإدارة الأهلية كواحدة من آليات صنع السلام.

الدراسة الثالثة :-

اسم الدراسة: دور الاتصال المباشر فى فض النزاعات القبيلة فى السودان

اسم الدارس: النعيم موسى عبد الله

نوع الدراسة: ماجستير

مكان وتاريخ الدراسة: جامعة امدرمان الإسلامية – كلية التربية ، 2004م.

تناولت الدراسة مفهوم الاتصال و أنواعه و تقسيماته ، و مفهوم النزاعات و أنواعها و خصائصها و أسبابها و آثارها و أساليب و آليات فضها ، و ولاية جنوب كردفان من حيث الموقع و السكان و التنظيم الإدارى و الإجتماعى والتكوين الثقافى و التعايش القبلى ، و هدفت الدراسة إلى التوصل إلى حقائق علمية تؤدى إلى تطوير اساليب و آليات الاتصال المباشر المستخدمة فى فض النزاعات ، و الوقوف على أساليب النزاعات عموما و القبلية خصوصا فى فض النزاع ، و دور الإدارة الأهلية و

الحكامات فى الاتصال بين الأطراف المعنية ، صيغت مشكلة البحث فى التساؤلات عن الأساليب الاتصالية والآليات المستخدمة فى المجتمعات المحلية و العلاقة بين الاتصال المباشر و فض النزاعات القبلية ، و استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، و اعتمدت فى أدواتها على الإستبانة و المقابلات ، و توصلت إلى نجاح الإدارة الأهلية فى حل النزاعات عن طريق الاتصال المباشر بأطراف النزاع ، و تعتبر الحكامة أداة اتصال فعالة فى تأجيج النزاعات أو تخفيفها ، كما ساهمت قيم التعايش و التسامح فى الحفاظ على العلاقات رغم الحرب ، و أوصت الدراسة بالاهتمام برجال الإدارة الأهلية و تدريب القيادات على مهارات فض النزاعات ، و الاستفادة من إمكانيات الراديو و التلفزيون فى نشر ثقافة السلام و إعادة إحياء التحالفات القديمة بين القبائل و تجديد و ربط الأجيال الجديدة ، و الاهتمام بالتنمية .

العلاقة بالدراسة ان هذه الدراسة أيضاً تناولت بعض الآليات التقليدية مثل الإدارة الأهلية والحكامة ومما توتوصلت إليه هذه الدراسة ان للإدارة الأهلية دور فعال في حل النزاعات عن طريق الإتصال المباشر كما أثبتت أنالحكامة أداة اتصال فعالة فى تأجيج النزاعات أو تخفيفها ونحن في هذا البحث نتناول دورالآليات التقليدية والتي تأتي من ضمنها الإدارة الأهلية والحكامة كآليات تقليدية في فض النزاع .

الدراسة الرابعة:-

اسم الدراسة: الأمثال الشعبية الأصل والمصدر والوظيفة

اسم الدارس: سليمان يحي محمد

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: شركة مطابع السودان للعمله المحدودة –2007م.

تناول الكاتب في هذ الكتاب أصل المثل الشعبي ومصادره التي يستمد وينبع منها كما عرَف خصائصه الفنية وقيمه البنائية اللغوية ووظائفه التي يعبر عنها ويستخدمها الناس ويضربونه فيها ، وذلك في إطار لبحث علاقته بالبيئة الإجتماعية الثقافية التي ينتج فيها ومعرفة مدى عكسه للواقع المتصل به والحقيقة الماثلة فيه ووظائفة في المجتمع.

ومن ضمن الوظائف التي تقوم بها الأمثال الشعبية الوظيفة الإجتماعية ، أما ن الناحية الوظيفية للمثل الشعبي ، فهي تكمن في الدور الذي تلعبه في المجتمع . والفائدة التي يجنيها الناس من ضربه أما عن الوظائف الهامة للمثل الشعبي فقد حددها د. سليمان في انه :

-انه وسيلة تعليمية يمكن بواسطتها نقل الخبرات والتجارب المعرفية المكتسبه للأجيال الشابة.

-طرح بعض الإراء التوجيهية التي تصلح كمناهج تربوية.

-ممكن أن يوظف المثل الشعبي بصورة تحذيرية.

وأخيراً ان المثل الشعبي عبارة عن وصفة إجتماعية للمحافظة على خير وسلامة المجتمع ، ودعم كيانه ، وحضَ أفراده على التعاون من أجل تحقيق المصالح وتوجيه القدرات نحو التنمية والإنتاج.

العلاقة بين هذا الكتاب والبحث أن الأمثال الشعبية تنبع من المجتمع ومن ثقافته وتؤدي أدوراً إيجابية فيه تنادي بالمحافظة على كيان المجتمع وتقوية الروابط بين أفراده كما أنه يمكن إتخاذ الأمثال الشعبية كمصدر للشرع ، والتقاضي في المحاكم ، وحسم النزاعات بين الأطراف المتصارعة ،وفي إحقاق الحق.

ونحن في هذا البحث نتناول دور الآليات التقليدية النابعة من المجتمع في حل النزاعات وتأتي الأمثال كواحدة من الآليات التقليدية.

الدراسة الخامسة :-

اسم الدراسة: دارفور بين إدارة الازمة والإدارة بالازمة

اسم الدارس: السيد عمر

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: الدار العالمية للنشر والتوزيع- 2008م.

ملخص الكتاب:-

تزامن اندلاع أعمال التمرد المسلح فى أقليم دارفور الواقع غربى السودان فى مارس 2003 م مع قرب التواصل الى إتفاق سلام نهائى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة اللتين قادتا التمرد فى الجنوب وادى الاقتتال بين هاتين الحركتين وقوات الجيش السودانى حسبما ثابرت وسائل الإعلام العربية على تصويره من أول لحظة الى حالة نزوح جماعى الى تشاد

وتشريد واسع النطاق بالداخل وخسائر بشرية ومادية فادحة وتشوية بالغ للعرب اضف الى اتهامهم بالإرهاب. اتهامهم بالإباده الجماعية لرفاقهم المشاركين لهم فى الجنسية السودانية وفى الاسلام.

وادت تلك الحملة الإعلامية البالغة الضراوه الى نتيجتين فى آن واحد ترويع أبناء دارفور على نحو يحرك ديناميات الأزمة فى اتجاة التفاقم والتحقيق الذاتى واستحالة التعرف على الازمة فى حجمها الحقيقى وتحديد منظومة المسؤلية عنها والضرر الذى يتحملة كل داخلى وأقليمى وغير افريقى فى اختلافها وتأجيجها وتعزيز اسقصائها على التسوية القابلة للبقاء والجهد المخلص الذى بذلته بعض الأطراف للخروج الكريم من نفقها المظلم.

العلاقة بالبحث في أن الباحث تناول بعض أنواع الأنشطة التي يمكن بها تحقيق السلام من ضمنها الإجراءات المجتمعية التي يمكن للمجتمع ان يقوم بدور غير عسكري لتريس القيم في دور التعليم وتعزيز الحوار بين الطوائف وتنشيط القيود المعنوية التقليدية وإثراء الآليات التقليدية المعدلة لتسوية الصراعات المحلية وهذا تماماً ما نتناوله في هذا البحث.

اما على مستوى تسوية الصراعات واحتوائها يمكن ان يقوم المجتمع بإجراءات عسكرية لتسوية الصراعات المحلية بتنشيط القيود المعنوية التقليدية.

الدراسة السادسة :-

اسم الدراسة: أزمة دارفور ومهددات السلام الشامل وتأثير قرارات الحكومة السودانية وآفاق مسارات السلام.

اسم الدارس: عبد الوهاب الأفندي

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: شركة مطابع السودان للعمله المحدودة – 2009م.

عنوان الكتاب هو: أزمة دارفو: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، وصور عن مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية في عام 2009م، كجزء من سلسلة دراسات إستراتجية الكتاب ألف بطلب من مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية وعياً منهم بأن هناك إشكالية لدى القارئ العربي في تفاقم قضية دارفور التي ظهرت تعقيداتها ولا يوجد في ذاك الوقت مرجع باللغة العربية يشرح هذه الأزمة وأبعادها بصورة مبسطة ولكنها صورة لا تهمل العمق والأعماق الكاملة والأبعاد الكاملة لهذه الأزمة. وأهم

الإضاءات تبدأ أولا بتفسير الاهتمام الدولي بالأزمة وحجم هذا الاهتمام ومحاولة لشرحه بصورة كاملة لتحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى الصراع بدل من الحديث عن العموميات وأيضاً الإشارة إلى العوامل المهمة العامل التشادي بالذات والعوامل الداخلية التركيز على العوامل الداخلية ودورها في التركيز على قرارات الحكومة ودورها في محاولة تحديد أيضاً في تحديد الحلول الممكن طرحها بضورة مختصرة ولكن واضحة فيما نرى وبعد الآن أكثر من عدة أشهر على صدور الكتاب وما زلت لا أرى ويعني ما زلت أبحث في الموضوع وما زلت أكتب فيه وما زلت أرى أنه يعني أن هناك ما يمكن أن يضاف إلى هذه القضية. تحدثنا أيضاً عن مهددات السلام الشامل في السودان باعتبار أن دارفور ليست فقط يعني مهددة بإقليم دارفور وإنما هي أصبحت الآن عملية تعقيد حتى في قضية الجنوب لأن السودان أيضاً به قضايا الجنوب حسب تحليلي أنا للقضية أن صحيح كان هناك توتر حول الموارد بين العرب الرحل وليس بين العرب والأفارقة وإنما بين الرعاة الرحل وبين المزارعين المقيمين صادف أن يكون الرعاة أكثرهم من العرب والمقيمون المزارعون أكثرهم من الأفارقة لكن هذا التوتر بسبب الجفاف والتصحر وسببه أيضاً تطور اقتصاد دارفور بمعنى أن الاقتصاد الحديث واستعمال المزارع أصبح يخلق معوقات في وجه الرعاة لكن المشكلة الأساسية تكاد تكون المشكلة الأساسية في أزمة دارفور هي العامل التشادي، حيث أن المواطن التشادي في نفس القبيلة هنا وهناك فعندما تنشب حروب في دارفور تنزع القبائل إلى تشاد إذا كان هناك حروب في تشاد تنزح القبائل إلى دارفور وبنزوح القبائل كثرة الأسلحة وزيادة التصحر والجفاف أدى إلى التوترات وارتفاع التوتر في الإقليم تأثيرات قرارات الحكومة السودانية وآفاق مسارات السلام.

العلاقة بالبحث كانت في تناول الباحث لأزمة دارفور وجذورها وبداياتها والأسباب التي ادت الى الصراع وفي تحيده لعدد من القرارات التي أدت الى زيادة التوتر من ضمنها حل الأدراة الأهلية التي نتناولها كأحد آليت فض النزاع التقليدية.

الدراسة السابعة :-

اسم الدراسة: موسوعة تراث دارفور (دراسات في التراث الشعبي بغرب السودان الجزء الأول)

اسم الدارس: سليمان يحي محمد

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: شركة مطابع السودان للعمله المحدودة – 2007م.

تناول الكتب مواضيعه في ثلاثة أجزاء كل جزء يضم عدد من المواضيع المتفرقة الهامة الجزء الأول تناول فيه دارفور الإنسان والأرض تناول فيه الموقع الجغرافي وطبغرافية المنطقة والتركيبة السكانية والنشاط الإقتصادي والتكوين الإجتماعي وملمح تاريخي وفترة ما قبل دخول الإسلام والعصور الحجرية ومملكتي الداجو والتنجر والأثر المسيحي النوبي في دارفور ودخول الإسلام واللغة والعادات والتقاليد والعادات والتقاليد والقيم الدينية والإجتماعية.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فقد تناول فلكلور دارفور عامة وبتركيز على الأدب الشعبي (الشفاهي)كأحد المكونات التراثية في ثقافة مجتمع دارفور .التي تعكس ثراء هذا التراث وتنوع مكوناته وتشعب مصادره وتمازج مؤثراته وقوة بنائة إجتماعياً وثقافياً .ذلك بغرض معرفة نوعية القيم والمفاهيم التي يعبر عنها والاثار الدالة عليها والأدوار العظيمة التي ظل يلعبها تجاه المجتمع والوظائف التي يؤديها فيه وطبيعة علاقته بمختلف جوانب حياته . هذا بالإضافة إلى بحث إمكانية الإستفادة منه في الإستجابة لحاجات المجتمع الملحة والعاجلة وفي مقدمتها خدمة قضايا التنمية المتكاملة بمعناها الشامل والدفع قدماً نحو تحقيق السلام الإجتماعي المستدام.

ويهتم الباحثون والدارسون الفلكلوريون بدراسة الظواهر التراثية في إطارها الإجتماعي والثقافي .ذلك لربطها بالبيئة التي أنتجتها وظلت تمارس فيها .هذا بالإضافة الى التدقيق في كل الجوانب الإبداعية الأخرى المحيطة بها التي تتمثل في المناسبة التي تؤدى فيها وشكل الأداء فردياً كان او جماعياً والعادات والتقاليد المتعلقة بها والأشخاص الذين ارتبطت بهم في إنتاجها وممارستها وسيرورتها .أن التراث يعد مدخلاً طيباً يساعد على معرفة خصائص المجتمع وطبيعة اتجاهاته وأبعاد حركته وهو يعيش وسطهم ويتحرك بينهم اينما ووقتما وكيفما كانوا .وتناول الكاتب في الجزء الثالث :ضرورة توظيف الموروثات الشعبية في السلام والتنمية. يسعى هذا الجزء من الكتاب إلى إبراز أهمية العرف ممثلاًفي ما يعرف بمجالس الصلح (الأجاويد) .في حياه اهل دارفور .وذلك بإعتباره يشكل عاملاً مهماً من عوامل الوحدة والتماسك الاجتماعي لدى مواطني دارفور، وبالتالي يمكنه ان يلعب دوراً هاماً في تنظيم حياة المجتمع وتقوية الصلات والروابط الإجتماعية بين أفراده ، وحفظ حقوقهم ومن ثم يمكنهم اللجوء اليه والإحتكام به في فض المنازعات والصدامات أياً كان نوعها ، ويرى الكاتب ضرورة تدوين العرف الشعبي وتدوينه

وتفعيله كآلية ناجحة يمكن الاستعانه بها في التصدي للنزاعات وفضها ونشر ثقافة السلام الممثلة في ما خلفته الحروب الأهلية الدائرة بختلف صورها من خراب ودمار .تناول الكاتب هذا الموضوع من وجهة نظر فلكلورية .العلاقة بين الكتاب والبحث ان الكتاب تناول دارفور وركز على الأدب الشفاهي الشعبي بها مثل (المثال الشعبية ، العرف ، الأجاويد) وبحث عن تراث دارفور ونوعية القيم والمفاهيم ووظائفها وأدوارها التي يمكن أن تؤديها في المجتمع وإمكانية الإستفادة منها في تنظيم حياة المجتمع وتقوية الصلات والروابط وتوظيفها في قضايا السلام والتنمية ولهذا فإن له علاقة وطيدة جداً بالبحث الذي يتناول العرف والعادات والتقاليد (الآلية التقليدية) ودورها في فض النزاع.

الدراسة الثامنة :-

اسم الدراسة: الفلكلور وتنمية المرأة الريفية

اسم الدارس: سليمان يحي محمد

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: شركة مطابع السودان للعمله المحدودة – 2007م.

هذا الكتاب جزء من سلسلة دراسات فى التراث السودانى بغرب السودان ، وقد عزم المؤلف على تدوين أكبر قدر ممكن منه حتى لايندثر ولكي تستفيد منه الاجيال اللاحقة . كما أنه دارسو الفولكلور والمهتمون به الفائدة المرجوة من تتبع منهجه الذى إختطاه فى دراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية التى يعيشها مجتمعنا السودانى فى مختلف جوانب حياته.

الكتاب مشتق من رسالة الكاتب للدكتوراة فى الفولكلور قدمها فى معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ــ قسم الفولكلور ــ بجامعة الخرطوم عام 1999م.

هنلك بعض العادات والتقاليد التي يمكن الإستفادة منها في حل بعض المشاكل التي تعيق التنمية وتساعد على تضافر الجهد الجماعي والمشاركة في العمل كالنفير والذي يعرف بالتويرة (أي عمل يشترك الجميع في أدائه كبناء او غيره) والفزع (النصرة) ومجالس البرامكة (جماعة بعينها في غرب السودان مشهورة بشرب الشاي) وغيرها وتناول الحكامة ودورها القيادي في المجتمع الدارفوري ، ولعل أنجح وسيلة لتحقيق الاهداف هي المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه.

العلاقة بين هذا الكتاب والبحث هي ان الكاتب تناول مجتع دارفور عموماً ومدينة نيالا بصورة خاصة وهو نفس مجتمع البحث .كما تحدث عن الفلكلور والمثل الشعبي وإمكانية توظيفهم كأحد الآ الهامة في التنمية والسلام وركز على المرأة التي تعتبر الركيزة الأساسية في المجتمع عامة وفي دارفور بصفة خاصة التي بها حكامات يتحكمن في سلوك الرجال سلباً وإيجاباً وهذا ما نتناوله في هذا البحث من تقاليد دارفور الشعبية وأعرافهاومن ضمنها الحكامة ودورها كآلية يمكن بها فض النزاع.

الدراسة التاسعة :-

اسم الدراسة: صفحات من تاريخ دارفور

اسم الدارس: محمد موسى محمود قمرالدين

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية 2005م.

هذا الكتاب عبارة عن سياحة تاريخية عبر القرون والهدف منهاازاحة ما تراكم على تاريخ دارفور من إهمال و نسيان ، و انى ارى أن تاريخ دارفور جدير بان يبحث فيه وحري بأن نتحدث عنه لنقف على جانب من النشاط البشري الذى مارسه السكان على مر الزمن ، و على مدى التطور الذى حدث فى شتى ضروب الحياة ، فى هذه الاقاليم و لنؤكد ان دارفور التى ليست حاضراً بلا ماضى و ليست ارضاً بلا سكان عاشوا فيها منذ قرون بنوا و عمروا و لناخذ ما يفيدنا من دروس و عبر ، بعد الكشف عن ذلك الماضى وربطه بالحاضر المتطور المشرئب الى المستقبل الزاهر ، قدم هذا البحث فى فصول ستة ، يضم كل فصل عدداً من المواضيع لقد اعتمد انسان دارفور فى حياته على الارض وما تنتجه من غلال زراعية و منتوجات حيوانية و غلبية لقد لجأ المجتمع الى ايجاد قوانين و أعراف تنظم كبقية الانتفاع من الأرض و منتوجاتها و ظهرت فى المجتمعات القبيلية قوانين تحدد و تنظم طرق امتلاك الاراضى الزراعية و الرعوية للافراد و الجماعات .

كان على القبائل و الاراضى حاكم اكبرهم السلطان الذى يملك الارض و بيده حق تمليك المزارع و حق الانتفاع بها لمن يشاء من الناس ،فى الوقت الذى كانت فيه كل قبيلة تحوز الارض التى تعيش فيها و تحميها من الآخرين عدا السلطان و كان لكل ملك اوشيخ قبيلة حق التصرف فى ارض القبيلة حسب الاعراف و التقاليد . وقد وجدت داخل اراضى القبائل قطع مميزة عرفت بانها مملوكة لافراد و جماعات

معينة وهى التى تسمى حواكير جمع حاولرة أو اقطاع و الحاكورة تعنى مساحة ارض زراعية معروفة الحدود تضم بعض القرى تعطى او توهب من قبل السلطان لفرد معين بغرض الاستفادة منها من غلاتها . ولكن متى عرفت الحواكير فى دارفور ، ان تاريخ وجود نظام الحواكير غير معروف على التحديد غير اشارات فيما كتبه التونسي و نعوم شقير فالاخير ذكر ان السلطان موسى قسم ارض دارفور الى إقطاعات و فرعها على المقربين اليه و العاملين معه و ملكها لهم ليعشوا من ريعها .

العلاقة بين الكتاب والبحث ان الكاتب ذكر ان المجتمع يمكن أن يجد قوانينه وأعرافه التي تنظم حياته بما يتناسب معه في كافة المناحي وهذا ما نحاول أن نسبر غوره في هذا البحث بأن لكل مجتمع آلياته التي تتناسب معه في تنظيم حياته في كافة المجالات سواء من ناحية إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية.

الدراسة العاشرة :-

اسم الدراسة: اثر النزاع المسلح على التنمية فى و لاية النيل الازرق

اسم الدارس: الحسن محجوب الحسن

نوع الدراسة:ماجستير

مكان وتاريخ الدراسة: جامعة جوبا **2004م**

تناول البحث الاثار التى خلفها النزاع المسلح فى المنطقة .

اهداف الرسالة -:

- الوقوف على الاوضاع الاجتماعية و الامنية و الاقتصادية بولاية النيل الازرق و اثر الصراع المسلح على التنمية .
- محاولة وضع رؤى مستقبلية لاحداث التنمية.
- دراسة حالات اللجوء و النزوح و التفكك الاسرى و ما صاحبة من ممارسات سالبة فى المجتمع

نتائج الدراسة -:

ان النزاع المسلح كان له الأثر الاكبر على الولاية مما يعوقها من الانطلاق فى التنمية و ترقية الخدمات .

توصيات الدراسة -:

- منح الادارة الاهلية الموجودة سلطات اوسع لما لها من اهمية قصوى فى جميع المجالات فى الولاية

- وضع قانون مرن للاستثمار و الاهتمام بالارشاد الدينى .
- العمل على زيادة مرافق الخدمات الاجتماعية .
- الاهتمام بالتعليم الاساسى و الثانوى خاصة الفنى .

علاقة الدراسة بالبحث -:

البحث تناول اثار الصراع النزاع المسلح بالولاية و اثاره على التنمية وقد أوصى الباحث في بحثه عن ضرورة الإهتمام بالإدارة الأهلية وإعطائها سلطات أوسع إيماناً منه بأهمية دور الإدارة الأهلية وهذا من ضمن ما نبحث عنه في هذا البحث لمعرفة دورها في فض النزاع كآلية من آليات فض النزاع.

الدراسة الحادية عشر :-

اسم الدراسة: العرف الأهلي وآلياته – الجودية نموذجاً

اسم الدارس: الغالي عبدالعزيز أحمد

نوع الدراسة: بحث

مكان وتاريخ الدراسة: الخرطوم – مجلة مركز الدراسات السودانية العدد28 يونيو 2004م

تتميز المجتمعات السودانية بأن لها مثل باقي الجماعات إرثها من الموروثات الشعبية الضاربة الجذور والتي عبرت عن تجربة إنسانية ثرية لهذه المجتمعات في الحياة بشتى صورها ،ولا يمن إغفال العديد من المؤسسات المجتمعية التقليدية ودورها الرائد في حياة كل هذه الجماعات التي أنشأت لنا قاعدة عريضة مكنتنا من الإنطلاق طيلة السنين الماضية وجعلت من هذه المجتمعات متجاوزة في طرق (كسبها وعيشها وطريقتها في الحياة) والتي قامت على أسس تكاد تكون أساساً للتفكير الإنساني وما ارتبط بالإنسان من قيم هي وليدة هذه المؤسسات . تلك القيم الضاربة في جذور هذه المجتمعات في شتى صورها الإنسانية .ولعل هذا الذي جعلنا نتناول الضوابط التي انتجتها هذه المجتمعات من طرق تعليمها وتعلمها في معاملاتها وسبل تنظيم حياة الأفراد والجماعات في ذلك الأسلوب من التعامل في الحياة والذي يقنن طريق حياة هذه المجتمعات وهو " العرف الأهلي "بشتى صوره والمؤسسات التي تنتجه أو طرق تعليمه (كالجودية والفرشة ...الخ) ، تناول البحث التعريف لكلمة جودية وكلمة العرف والفرق بينه وبين العادة . كما تحث الباحث عن خصائص ومميزات العرف الأهلي ، كما تناول أهمية العرف الأهلي وتحدث عن مجلس الأجاويد وكيفية إنعقاد الجودية وكيفية توقيع العقوبة وأورد نموذج للجودية.

خلص البحث إلى ان المجتمع يقوم بعزل الفرد أو الأفراد عندما يشذوا عن القاعدة المتعارف عليها وهذا العزل المؤقت للأفراد يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ترابطاً بعد إحتوائهم وتقوى العلاقة بينهم أكثر مما كانت من قبل خاصة أن الحل يستصحب معة كل الموروث الشعبي من حكمة هذه المجتمعات وأمثالها وطرقها في الحياة وبذا يمكن أن تتطور هذه الأشكال بمزيد من الدراسة والإهتمام من جانب المختصين وتصبح هي الحلول الأمثل لكثير من القضايا في داخل المجتمع السوداني.

الدراسة الثانية عشر :-

اسم الدراسة: خلفية تاريخية عن الصراعات فى جنوب دارفور

اسم الدارس: انور يوسف عطا المنان

نوع الدراسة: كتاب

مكان وتاريخ الدراسة: مركز درسات السلام والتنمية – جامعة جوبا 2005م

دراسة وبحث عن آلية الصراعات القبلية المسلحة بجنوب دارفور ودور تنمية المجتمع فى تخطيط آفاق المستقبل هذه الدراسة موضوع بحث تم إنجازة لصالح مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة نيالا.

الهدف منها دراسة الصراع وأسبابه فى منظمة جنوب دارفور .وقد أعتمدت الدراسة على استبيان شمل عينة عشوائية مكونة من ثلاثمائة وستون من الرجال من مختلف القبائل والأعمار باعتبارهم وقود مباشرا للصراع. تناول البحث موقع ومساحة وسكان دارفور والمجموعات الأثنية بالمنطقة وهجرات القبائل العربية الى جنوب دارفور واقتصاد المنطقة ولمحات من تاريخ المنطقة وخلفية تاريخيه عن حضارة المنطقة وممالكها. ثم تناول البحث مملكة الفورمن 1400 – 16400 تناول تاريخ المنطقة وحكم السلاطين فى المنطقة وبداية حكم الفور وقبائل الفور ثم تحدث الكاتب عن خلفية تاريخية عن الصراعات فى جنوب دارفور وواقع المنطقة الحالى وأسباب تأجيج الصراع والإشراف على ديمومته.

ثم تناول موضوع الحكامات والإدارة الأهلية من نتائج البحث اوضح إن 54% من الصراعات تنتهى حين تتدخل الدولة وتفرض هيبتها بعد تفاقم الصراع (وهي نسبة عالية بالنسبة لبقيه الآليات) وبالنسبة لبقية الآليات وهى (قبائل الجوار تدخل الإدارة الأهلية.

ترتفع النسبة اكثر لتصل الى 66.% ايضاً من نتائج البحث أن الأغلبية الساحقة من الذين شملهم الإستبيان في هذه الدراسة يفضلون الاشكال التقليدية فى فض النزاعات وهى آليات وأشكال مستمره من الدين الإسلامى والتراث والأعراف القبلية المحلية ومجربة علمياً. كما نلاحظ في نتائج البحث إن القبائل فى بحثها من حلول لصراعتها تلجأ غالباً للحدود الشرعية المتمثلة فى الديات والتراث المتمثل فى

الرواكيب بين القبائل والكرامات التى تمثل فى مجموعها 75% من اراء المشاركين فى الإستبيان أكثر من لجوئها لحلول من خارج إطار بيئة الصراع.

خلاصة ونتائج:

المنطقة يسود فيها سلطان المؤسسة القبلية بشكل يصعب تجاوزه في الوقت الحالى بل يجب تطوير المواكبة المستجدات وكما أن إنسان المنطقة بشكل عام غير خارج على القانون وليس متمرداً على سلطة المركز بقدر ماهو واقع تحت ضغوط كثيرة تناوشة من نشوه الطبيعة الى التخلف الإقتصادى والإجتماعى والسياسى العلاقة بالبحث ان الدراسة أجريت في جنوب دارفور وتناولت أسباب الصراع وآليات فضه وأن من نتائج الإستبيان في هذا البحث أن الغالبية من الذين شملهم الإستبيان يفضلون الآليات التقليدية وهذا بالضبط ما نتناوله في هذا البحث .

الاستفادة من الدراسات السابقة :-

1. مكنت هذه الدراسات الباحثه فى إجراءات البحث الميداني و فى البناء المعرفى لدى الباحثه.
2. ساهمت هذه الدراسات السابقة في دعم وإثراء الجانب النظرى والمنهجى للدراسة الحالية
3. الاستفادة من الدراسات السابقة فى مناقشة وتفسير نتائج الدراسات الحالية.
4. ساهمت ايضاً فى عملية اِختيار أدوات الدراسة التى تتناسب مع مفردات مجتمع العينة الحالية.

وجه الالتقاء:-

1- التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة فى جزء من العنوان وكذلك مع اخرى فى جزء كبير من العنوان او موضوع من الدراسة واختلفت منها فى منطقة الدراسة التى مثلت ولاية جنوب دار فور.
2- التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسة السابقة فى تصميم الاستبيان لاثبات فرضية الدراسة .
3- التقت الدراسة الحالية مع جل الدراسات السابقة فى اتباع المنهج التحليلى والمنهج الوصفى والمنهج التاريخى .
4- التقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى عملية التحليل الاحصائى
5- جميع اوجه اللالتقاء تصب فى فرضيات البحث وبالتالى فهى جميعها تحقق فرضيات البحث

الانفرادات:-

1- تسعى هذه الدراسة ان تصبح مثالاً يتناول درء النزاعات عبر الآليات التقليدية .
2- بينما الانفرادات فيمكن ان تصاغ كتوصيات للاستفادة منها كمقترحات حلول فى درء النزاعات عبر الآليات التقليدية.

الفصل الأول
النزاعات في دارفور و اسبابها

- ❖ مفهوم النزاع
- ❖ دارفور والنزاعات
- ❖ أسباب النزاع في دارفور

المبحث الاول:- مفهوم النزاع:

يعرف النزاع بانه تضارب القوي على المصالح لان الجماعات والشعوب تتبنى اهداف اغير منسجمه.[1]

ويعرف (peter wallensteen) النزاع بأنه وضع إجتماعي يوجد فيه على الأقل شخصين أو جهتين تتنازعان في نفس الوقت للحصول على نفس المصادر (المصادر الشئ الثمين النافع أو مصدر القوة)[2] حيثما وجد بشر، كان هناك نزاعات وصراعات واختلافات. وليس من المعيب أن نختلف في تصوراتناولكن من المعيب حقا، أن لا نفهم طبيعة اختلافاتنا، ولا نسعى إلى تقريب مسافات تصوراتنا المتباعدة.

يجبالا نختلق النزاعات والاختلافات والصراعات ، دون ضوابط إنسانية واجتماعية وثقافية تشكل مصدرا ومرجعا في استتباب الأمن والاستقرار في البلاد، وهناك مشكلة حقيقية في أن لا نمتلك الأدوات والوسائل التي تساعدنا في السيطرة على هذه النزاعات.

المطلوب أن يكون لدينا وسائل وأدوات لفض النزاعات وحلها بعد تشخيصها، لأن النزاعات – في حقيقتها– هي وباء اجتماعي يمكن أن يصيب فردا أو مجموعة أفراد، وقد يقتصر على الأطراف المباشرة لها، وقد تتعداها إلى غيرهم، وذلك عندما تتحول النزاعات إلى حروب تأكل اليابس والأخضر.

من الضروري أن يكون لدى المتطوعين في فض النزاعات والاختلافات معرفة جيدة بأصول ومصادر النزاعات والاختلافات، ومن الضروري أن يكون العاملون في النزاعات مختصين وعارفين في طبيعة تلك النزاعات، لان ذلك يجعلهم اقدر إلى طرح الحلول المناسبة التي تتلائم مع أسباب وطبيعة مصادر النزاعات.

1- فيليب برنو و اخرون، ترجمة الاب الياس زحلاوي، المجتمع و العنف، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1985م

2- Understanding Conflict Resolution. War, Peace and the Global System, London: Sage. third edition 2011.

أشارت العديد من الدراسات الحديثة للنزاعات في عقد التسعينات أن هناك تراجعاً في النزاع بين الدول وإرتفاعا في النزاعات الداخلية والتي أصبحت أكثر عنفا ودموية وتأثر بها العديد من مواطني هذه الدول ونزوح الملايين منهم وفتكت الأوبئة بالآلاف الى جانب الإنتهاك في حقوق الإنسان والخسائر الاقتصادية والضرر الكبير حيث قتل ما لايقل عن ثمانية عشر مليوناً واضطربت الحياة السياسية وتجاوزت آثارها إلي دول الجوار مثلما حدث في البحيرات والسودان وترتب علي ذلك المزيد من الإنتهاكات والتحلل للنسيج الإجتماعي وضعف انهيار مؤسسات الدول مما جعل الإهتمام الأكبر من جانب الدول الكبرى بالإسهام في حل النزاعات الداخلية. لفظ النزاع يستعمل للإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس مثل القتال والمعارك.

الصراعات ويعرف بأنه تضارب في المصالح نتيجة لتعارض الأهداف والتوجهات بين طرفيين أو أكثر (شخصيين أو مجموعتين أو دولتين) وجماعة داخلية وخارجية أو خارجية أو توجهات في قضايا إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية ولا يمكن فصله من مظاهر الحياة الأخري إذ أنه لولا التنوع والتعدد والإفتراق لما جرى تيار الحياة إلا أنه تطور وتكاثر المجتمعات ويفقد إيجابيته اذا تحول من السلم إلى الضعف ومن التنافس إلى الاقتتال وبذلك يصلح أداة تخريب ودمار.

لفظ النزاع يستعمل في معني مجرد وملموس وقد يستخدم بصورة أكبر وأوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض المصالح والأفكار وعرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه تنازع بين مجموعات مختلفة (سياسية – دينية – عرقية). وفي تعريف آخر أن الحرب الأهلية هي النزاع المسلح الذي يحمل سمات وملامح خاصة تتمثل في :

- يتسبب في قتل أكثر من ألف شخص
- يتحدى سياسة دولة معترف بها دوليا .
- يحدث داخل حدود الدولة المعنية .
- تدخل الدولة كأحد الأطراف الرئيسية المقاتلة .

- يحوي متمردين مع احتمال تعاظمه إلى حركة معارضة منظمة[1].

ومن التعريفات السابقة : إن يكون حدوث النزاع ناتجاً عن تبني مجموعة من الأفراد أهدافها غير منسجمة مما يؤدي إلى الاختلاف ، وقد تحدث النزاعات على المستوى الفردي (interpersonal)أو على المستوى الجماعي (intergroup) ونقل النزاعات كامنة في المجتمعات وعناصرها المختلفة .

أنواع النزاعات :

صنفت النزاعات إلى ثلاثة أنواع :

نزاع عنيف : Violent Conflict

وهو نزاع يعرف بأنه عالي الحدة (high intensity) وهي الحالة التي ينفرط فيها عقد النظام ويؤدي الى تفكك الدولة وانهيارها وفتح الباب للجماعات المسلحة مثلما حدث في رواندا ويحدث الآن في الصومال .

وهنالك عناصر رئيسة للتحقق من النزاع العنيف وهي :

- مسائل جوهرية احتدام التنافس في الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم والايدولوجيا وصلاحيات الإقليم .
- مجموعات النزاعات سواء كانت عرقية أو دينية .
- أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الإبادة الجماعية – الدمار الشامل وحقوق الإنسان .
- الفضاء الجغرافي حيث تتم المجازر وعمليات التخريب.
- .There are no sources in the current document

ويصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتعمل على تدمير قدرات المخالف .

نزاع متوسط الحدة : Medium intensity

[1]/ محمد أحمد عبدالغفار ،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،دار هومة ،ص22

وهي الحالة التي تدور فيها رحى الحرب الأهلية التي تغطي مساحات مقدرة من الدولة مثلما يحدث في سيرلانكا أو السودان[1] .

نزاع منخفض لحدة Law intensity

وهي حالة التي تقع فيها أعمال عنف محدودة من حين لآخر دون الوصول لحل يوقفها مثل الصحراء الغربية وكردستان والباسك . ويستخدم فيه آليات منضبطة وتقنية. **No index entries found.**

أسباب النزاع :

تظل موضوعات النزاعات كامنة في أي مجتمع ولذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تتفجر بمسببات فكرية أو أيدلوجية أو عاطفية أو سلوكية وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي إلى أوضاع النزاع والصراع "2" وقد يكون النزاع ممتدا (protrated).

أو صعب الحل (intractable) وقد يكون عميقا ومتجذراً (deep root) يبقى لزمن طويل.[2]

ووفقا لما توصل إليه البروفسير تيد قور وفريقه من جامعة برجلاند حول أوضاع الأقليات والنزاعات الناجمة عنها ودرس أوضاعها ونزاعاتها العرقية السياسية (ethnopolitcal) يمكننا أن أسباب النزاعات تشمل :

- الموارد والصراع والتنافس حولها .
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية والتقليدية .
- الهوية القومية .

---

[1]/.الطيب حاج عطية وفريد أبريت،مدخل المفاهيم واليات حل النزاع، مطبعة الخرطوم 2002،م،ص840

[2]/ jounstene racial conflict con temporary so ciety Fontana press 1985 p .15 ed state in armed conflict Uppsala university smeden (Uppsalauniversity

تبنى (قور) في دراسته حول النزاعات أن معظم إنطلاقتها في النزاعات حول حروب الهويات ومطالب المجموعات العرقية وأن بعضها يشابه وبعضها لا يشبه بعض بإمتدادها وعنفها وتشابه بأنها ذات تأثير جيرانها وهي عريضة الإنتشار[1]، فإستخدام القوة المفرطة كما في رواندا وبورندي والتطهير العرقي في البوسنة والهرسك وإنكار الحقوق كما للأكراد والنزعة الإنفصالية في جنوب السودان وأن لا سبيل قادر على إطفاء جذوة الصراعات ولا سبيل لحلها إلا سلميا برضا كل الأطراف من خلال المعادلة (الكل رابح)win winsituation).[(2)]

مراحل النزاع:

يمر النزاع بعدد من المراحل قبل أن يتبلور في صورته النهاية وز وهي3.

أ. مرحلة التشكل :

وتظهر هذه المرحلة عندما يكون هناك إنقسام حول الحقوق أو مستقبل القطر أو تبرز مجموعة تعتبر نفسها صاحبة الحق .

ب.مرحلة التصعيد :

تبدأ هذه المرحلة عندما تصل أطراف النزاع إلى مرحلة في التعبير والتصريح العدواني عن طريق التهديدات بوسائل الصحافة والإعلام . وتتميز هذه المرحلة بتزايد الإستقطاب والندبة ودخول الأطراف في دوامة العنف .

ج. مرحلة التفاقم :

تتحرك فيها أطراف النزاع لتصل مرحلة المواجهة بين مجتمعاتها والإستمرار في النزاع المسلح ويكون الإتصال الوحيد مع الطرف الآخر هو الهجوم العسكري أو الدفاع . ويعبر عن هذه المرحلة بأنها حرب الإستنزاف

---

[1] ابو القاسم قور حامد : مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، اصدارة مركز السودان لابحاث المسرح، الخرطوم ، السودان 2010م ،ص 8-12

2الطيب حاج عطية ،مصدر سابق ،ص 41.

3ربيع عبدالعاطي عبيد ، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، القاهرة ، الدارالقومية العربية للثقافة والنشر ، ص 18 .

د. مرحلة التحسن :

وفيها تظهر الدوافع المتداخلة (كالسأم من الحرب والرغبة الحقيقية في إيقاف الدمار) ووضع حد للحرب .

هـ .مرحلة التحويل :

وهي مرحلة يتم فيها السماح للنزاع بالتعبير عن نفسه بصورة سليمة وهي هدف أساسي على المدى الطويل للمساعدة في إقرار السلام والإستقرار . وحتى يتم التحول بصورة تامة تحتاج هذه التغييرات إلى سيطرة ومراقبة للنظام القومي والدولي المؤسس على العناصر التالية :

حقوق الإنسان المدنية والسياسية ودعم القضاء المستقل .

الإنتخابات السياسية والتغيرات الدستورية .

التغيرات الإجتماعية الإقتصادية .

خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية الدستورية .

التطور التاريخي لعلم النزاعات :

لعل أهم ما يميز الهدف من الدبلوماسية الوقائية خلال النصف الأخير من القرن الماضي باستثناء العقد الأخير ذلك أن هذا الخطر ما زال ماثلاً حتى الآن إلا أن العقد الأخير من القرن الماضي أضاف لنا بعداً جديداً للدبلوماسية الوقائية أفرزته نهاية الحرب الباردة بين المعتدين بالشرق والغرب ، وهذا البعد يتمثل في النزاعات الداخلية فبينما هي من حيث مسألة تفادي الخطر النووي في فترة الحرب الباردة مسائل تتعلق بنزع السلاح ومنع الانتشار النووي وهى مسائل تتصل بالعلاقات بين الدول نجد أن مسائل أخرى صاحبت النزاعات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة كحقوق الإنسان والديمقراطية

وحكم القانون والعدالة والمساواة والحريات الأساسية وكرامة الإنسان والتوازن الأيكولوجي والحفاظ على البيئة ... الخ ، وهى مسائل تتصل بإدارة الشأن الداخلي للدولة[1] .

تظل النزاعات المسلحة في إفريقيا من القضايا الأساسية التي تلقى ليس فقط إهتمام الأفارقة وإنما أيضاً إهتمام غيرهم من الشعوب والدول والسبب في ذلك أن معظم الدول الإفريقية ــ بعد مرور عشر سنوات فقط من الاستقلال شهدت حالات الحرب وعدم الإستقرار السياسي والتي تعود دوافعها وجذورها في الغالب الأعم إلى النزاعات والخلافات الداخلية سواء عرقية أو سياسية أو غيرها .

في واقع الأمر ؛ فإن النزاعات المسلحة التي شهدها القرن الإفريقي وما تزال تعتبر المسئولة أمام الحالة الدراماتيكية التي تعيشها القارة اليوم ، ذلك لأنها هي السبب المباشر لموت الآلاف من أبناء القارة السمراء ، فضلاً عن لجوء أكثر من ثمانية ملايين شخص سواء داخل أو خارج أوطانهم وكذلك النزوح الكثيف للمواطنين[(2)].

جذور وأسباب النزاعات المسلحة في إفريقيا :

يعرف السيد جان برسبير بولادا النزاع على أنه اختلاف الرؤى والمساعي وسوء التفاهم وحالة عدم الإتفاق ويضيف قائلاً أن حالة تعارض الآراء والإتجاهات هذه من سنن الكونية بإعتبار أن البشر لم يولدوا متساويين ولا أفراد ، يمكن توضيح جذور النزاعات الإفريقية على النحو التالي : ــ

1 / الأسباب الداخلية :

(أ) العوامل التاريخية ومكوناتها وتبعاتها :

في مؤتمر برلين عام 1885م تم توزيع الأرض الإفريقية بين القوى الإستعمارية بصورة مجحفة قسمت على أساسه إفريقيا على شاكلة الممالك والدول التي تضم في طياتها مناطق وسكان غير

[1] ابو القاسم قور حامد : مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، مرجع سابق ،ص 13.

[2]. الطيب حاج عطية ،مصدر سابق ،ص 48.

متجانسة ولا منسجمة مع بعضها البعض ، وكإفراز طبيعي لهذه الحالة المأساوية لم تتفرغ الدول الإفريقية بعد الإستقلال للعمل نحو تعزيز وحدتها القومية وإنما انتقلت بمسألة تأمين وحماية حدودها المدونة في الاستعمار والتي تم رسمها على أساس مصلحة قوى الاحتلال وليس بناء على واقع إفريقيا ومصلحتها[1].

(ب) غياب الديمقراطية :

إن مفهوم الديمقراطية كما يصفه السيد "جان برسير" يقوم على أساس فكرتين :

الأولى : هي قبول المبدأ القائل بأن عدم الإتفاق والتنوع والاختلاف فى الأداء وفي المواقف لا تتعارض مع النظام الاجتماعي والقانوني .

الثانية : فهي تقوم على أساس المبدأ القائل : إن الحفاظ على السلطة يتطلب مساندة غالبية الشعب ووقوفها مع الحاكم وهذا يعني أن استخدام القوة لا يمت بصلة بمفهوم الديمقراطية وممارستها ، وذلك لأن الديمقراطية هي أسلوب الإتفاق الذي يتيح الفرصة للوصول إلى السلام والتوازن العادل للسلطة والثروة ؛ تجنب إلغاء الآخر وأخيراً خلق ظروف مواتية للنقاش والحوار المثمر ، والملاحظ أن إفريقيا تنقصها إلى الآن الديمقراطية الحقة الأمر الذي يجعل المجال واسعاً أمام قمع وإضطهاد المجموعات القبلية المستهدفة من قبل النظم الديكتاتورية وكذلك الإنتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان تلك الممارسات والحالات التي يمكن أن تحدث بالمقابل ردود أفعال عنيفة .

(ج) الوصول إلى السلطة والثروة وكيفية توزيعها :

إذا لم يكن توزيع السلطة والثروة على أساس عادل فإن ذلك يؤدي إلى حدوث حالات الغبن والكراهية بين المواطنين وربما تحولت هذه الحالة إلى أعمال عنف أو حروب أهلية داخل البلاد .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النزاع قد يتم التعبير عنه خلال مختلف صور العنف مثل ، الخطابات التي تتم عن الكراهية والتفرقة وغيرها من الصور ... وتأسيساً على أساس ذلك فإن

[1]. محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م ص 25 .

النزاعات المحلية والقومية قد تكون نزاعات سياسية في المقام الأول يتم التعبير عنها بقوة بواسطة حركات التمرد المسلحة ، ويمكن أن تأخذ هذه النزاعات الطابع الثقافي وغيره وتكون مدعومة بإعتبارات إقتصادية وثقافية ودينية يذكي نيرانها ممارسته السياسيين وطموحاتهم مما يساعد فى تفجير الموقف ويزود دور أفعال عنيفة .

2 / الأسباب الخارجية :

وتتمثل الأسباب الخارجية للنزاعات الإفريقية فى التنافس القائم بين القوى الإمبريالية وعلى ذلك نجد أن معظم أسباب النزاعات الإفريقية تعود إلى هذا المبدأ التنافسي خصوصاً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واللتين تخوضان حرباً بالوكالة في إفريقيا من أجل تحقيق أغراض اقتصادية ، وسياسية ، أو جيو إستراتيجية .

وحقيقة هذه الأسباب الداخلية والخارجية مجتمعة هي ما أرهقت جهود إفريقيا نحو الإستقرار والتطور والتنمية وفى حالة عدم إزالة تلك الأسباب ومعالجتها بجهود جذرية فإن القارة الإفريقية ستزداد فقراً وتعاسة وتخلفاً[1].

مقتربات ونظريات تحليل النزاع

رغم إنتشار النزاعات الأفريقية وفقدان المئات من الضحايا وملايين النازحين واللاجئين فلا تزال نظريات النزاع محدودة وتستند إلى التمايز العرقي أو التباين الديني والثقافي والإثني أي عناصر الهوية فلا تزال النظريات تلبي إحتياجات تفسير ظاهرة النزاع والحروب الأهلية وبالتالي قصورا في تقديم المساعدة في عكس النزاعات .

ويتضح إن الإنتماء العرقي قد يصبح قوة مادية أكثر منه مرجعا أساسيا لنظريات النزاع وكما قال الباحث (جون ماركاكيس) " بين الأسلحة الفكرية التي أستخدمت في الحروب الأفريقية كالوطنيين والاشتراكية والدين والعرقية ، أثبتت الأسباب " السلالية أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا كقاعدة للتضامن السياسي كما أكدت أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا لحشد القوى وأمنتها قوة سياسية

[1]. التداخل والتواصل ــ أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م ، ص 145 ــ 148 .

مهيمنة. تطرقت العديد من النظريات لقضايا النزاع والتي تحدث عن خلفيات سياسية وآخر تاريخية النزاع وبين هذه النظريات نظرية:

1/ النزاع الاجتماعي المتأصل:

لم يعد للمفسرين إيجاد تفسير واحد لكل الظواهر وذلك لإختلاف نقطة البداية وإختلاف التاريخ والثقافات وإختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي وتم الإتفاق على أن لا يمكن تجاوزها بين مدارس التحليل المختلفة حيث يرجعون مصادر النزاعات لطبيعة أطراف النزاع .

والأنماط المختلفة أو الطرف الثالث ونلاحظ التباين في تفسير العلاقات وتناولت نظرية ادورارد ازار حول النزاع الاجتماعي المتأصل الذي يصعب متابعته وحله كنموذج تحليلي والذي قدم رؤية متابعة لواقع النزاعات المعاصرة وأسبابها في العام 1997 من خلال طرح تحليلي للأنماط السائدة بعد نهاية الحرب الباردة .

وبالإعتماد على المعلومات التي جمعت في جامعة ميرلاند عن النزاع الإجتماعي المتأصل (psc) بدءاً من عقد السبعينات من القرن الماضي مع إتخاذ فترة الأساس لجمع المعلومات تم تطوير لمفهوم الديناميكيات التي سببت ذلك النوع من النزاعات العنيفة حيث توصل إلى الآتي[1]

أولا: اتجاه لفهم النزاعات من خلال الأبعاد الداخلية والخارجية .

ثانياً : أطر التحليل السائد أسست على التنوع الوظيفي في مفهوم النزاعات والأنماط الفرعية للتصنيفات وأسست لمستويات مختلفة من التحليل .

ثالثاً : التركيز على النزاعات الظاهرة والعنيفة وتجاهل النزاعات الكامنة وغير المعلنة

والتي اعتمدت على منهج ديناميكي في شكل دورات النزاعات .

[1]/ محمد سليمان محمد – السودان حرب الموارد والهوية ص 69-70

توصلت نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل إلى أن العديد من النزاعات الحالية النشطة في مناطق العالم المختلفة إتسمت بفعل غير واضح بين المصادر الداخلية والخارجية وفاعلوها الداخلين والخارجين علاوة على ذلك هنالك عوامل متكررة وديناميكيات إنعكست على الغايات المتغيرة والفاعلين والأهداف. [1]

وحدد أزار خلال دراسة (113) حالة حرب أهلية وأزمات ليست فيها العوامل السياسية وعامل القيادة والعامل السكاني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الدور وطرح شروط لحدوث النزاع الإجتماعي المتأصل .

جدول (1)

شروط أزار المسبقة لحدوث النزاع الإجتماعي المتأصل :

النظم المناسبة	الشروط المسبقة لنزاع الاجتماعي المتاصل	عوامل الارتباط
علم الاقتباس – التاريخ – علم الإجتماع	المحتوى الفئوي	درجة عدم التجانس
علم النفس – علم الاحياء – دراسات التنمية	الحاجات	مستويات التنمية الإنسانية
السياسات الإقتصادية	الحكم والإدارت	درجة القهر السياسي
العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية	الصلات الدولية	حجم ... الوارد من الأسلحة

نظرية الجوهر الثقافي :

أرجع فترة هذه النظرية إلى الإختلافات العرقية وغياب المؤسسات السياسية المرشحة ووجود نزاع متأصل في المجتمعات الأفريقية إلى العنف وأرجعت أفريقيا بإعتبارها حالة بدائية وصورت الدولة الإفريقية كضحية لإتجاهات إقصائية ثابتة .

المدرسة المالتوسية الجديدة :

[1]/ (ETHNICITYAN.CONFLICT IN HORN AFRICA) LONDON UK1994) .kfukui.J.MAKIS JROUP

وتستند إلى ماتوصلت إليه المالتوسين الجدد الذين ربطوا التفكير في السياسة الأفريقية بالتدهور في استخراج الثروات الطبيعية التنمية غير المتوازنة والمستدامة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو السكاني وضعف التنوع الاقتصادي وينصح فويردا هذه المدرسة بتخفيض الاستغلال غير المتوازن والمستدام للثروات الطبيعية وتؤكد هذه النظرية العلاقة المباشرة بين النزاعات والمجاعات وزيادة السكان بإعتبارها آليات طبيعية وحتمية حتى تستعيد هذه المجتمعات توازنها وإن لاتتعرض لموجات من الضعف والنزاعات تجعل هذه النظرية بعيدة عن الواقع. [1]

نظرية الإحتياجات الأساسية :

هذه النظرية تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم أساسيات لأي مكان يمكن إشباعها وأن آخرون سيعوقون إشباعها ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الإحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأول هو مصدر النزاعات.

ومن أهم الباحثين فيها (Johangaltun) و (Johon burton) وترى النظرية أن منظور الاحتياجات الإنسانية يعد صفه أكثر شمولية لمصادر النزاعات الأفريقية (إن مصادر النزاعات في إفريقيا موجودة في الحاجات الأساسية الإنسانية لهوية ألمجموعه الإثنية وفي الأمن وفي الأعراف وفي المشاركة والاستقلال الذاتي كما أنها موجودة في الظروف والسياسات والمؤسسات ذات النظم السياسية والاقتصادية التي تحاول التفكر لتلك الحاجات الأساسية أو كتبها في إتجاه أخر من العالم فإن إشباع تلك الاحتياجات يمثل جوهر الديمقراطية [2] .

نظرية الحرمان النسبي Relative peprivation

من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا والإحساس بالحرمان لدي الشعوب والتوقعات والتطلعات والإمكانيات voluecapabities

---

1.AZAR E1995 (THE MANGMENT OF PROTRACTED SOCIAL CONFLICT THEONY AND CASE ALDERSHOT DARTMOUTH

2. ساموا مو 200 – (تحدي الاثنية والتراعات في افريقيا) .2.Tedrober t GurrMionoritiesat Risk 1993

ويرى قور (إن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بحياة أفضل آخذة في التعاظم بما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التطلعات إما ثابته أو آخذه في التناقض) .

وتوصلت نظرية قور إلى إن معظم النزاعات لا تبدأ بالعنف ولكن يحدث التصعيد إلى مرحلة العنف.

ويعرف تحليل النزاع بأنه تقييم منهجي الأطراف وموضوعات النزاع ويمكن القول بأن عمق تحليل النزاع يرتبط بدرجة كبيرة بكيفية تعريف النزاع ويتطلب كذلك التعرف علي الأطراف المشاركة وطبيعية الأهداف وأسباب الإختلاف واعتمد كل من (وينز) ويلمون وهوكر وكارتيز وكينيدي أساليب مختلفة لتحليل النزاع وركز الأول علي استخدام أسلوب شامل ينظر في عدة عوامل مثل التاريخ والسياقات والآليات وركز آخرون علي تحليل أطراف النزاع وتوزيع القوي والمصالح واعتمد ميشي وبركوفيش استخدام أسلوب تحليل النزاع الواسع ومن الذين قاموا بتطوير نماذج التحليل .

نموذج كولير هوفلز في تفسير أسباب النزاعات

قام كوبيير وكولير وهلوفلر 1999بتطور أول نموذج يفسر حدوث الحرب الأهلية ويودي هذا النموذج بين احتمالين لتنوعها وهما:

-التمرد الباحث عن العدالة

-التمرد الباحث عن الغنيمة [1]

أ/ التمرد الباحث عن العدالة :

وهذا النموذج يحدث نتيجة للمظالم والأحقاد المتراكمة ونتيجة للجشع والطمع للوصول إلي العدالة وقد وجد كولير وهوفلر 99-2000 ثلاثة أنواع من الأسباب والتي من المتوقع أن تزيد الطلب علي العدالة .

أولا : التفرقة الاجتماعية أو ظهور أعداد كبيرة من العاطلين وفاقدي التعليم من صغار السن مما يقلل من تكلفة التمرد لوجود مقاتلين متوقعين بسهولة .

ثانيا : حدوث كبت وقمع سياسة البلاد .

[1] Paul collier ankehoeffer on incidence of civil wan in Africa www.wonldbank .

ثالثا : وجود اقتصاد غير فعال ويتمثل في بطء معدلات نمو الاقتصاد وإرتفاع معدل التضخم ووجود تفاوت في الدخل بين المواطنين وعدم وجود المساواة في توزيع الدخل كل هذه الأسباب تودي إلي خفض الدخل تكلفة التمرد المتوقعة والوصول إلى العدالة والحصول عليها يتوقف على التكلفة في سبيل ذلك .

ب/التمرد الباحث عن الغنيمة :

نظر الباحث إلى أن الحرب الأهلية تحدث نتيجة للرغبات الشخصية لبعض الأطراف الغنيمية والطمع فالسلب والنهب وجائزة الغنيمة يمكن أن تكون إنتصارا للتمرد فكل التمرد في أنجولا ويهدف كذلك للسيطرة علي الموارد المتاحة ويجزم الباحثون بخطر الحرب الأهلية وزيادته كل مازادت الموارد الطبيعية ويقل حسب إحتمال التكلفة والتنمية للتمرد[1] .

[1] Paul collier ankehoeffer (njincidence of civil war in Africa www.war/ldbank .

المبحث الثاني : دارفور والنزاعات

تقع دارفور في الجزء الغربي من السودان الحديث1، يسمي هذا الجزء ببلاد السودان وكان يضم السودان الفرنسي وهو ما يعرف بدولة مالي حاليا والسودان الانجليزي المصري، يعقان كليهما في حوضين حضاريين مختلفين. حوض حضارة غرب افريقيا الذي يمتد من شمال نجيريا الي تخوم كردفان حتي سنار القديمة. حوض الحضارة النيلية الذي يمتد عبر شريط النيل. تقع دارفور وسط هذين الحوضين، ولكنها اقرب الي حضارة غرب افريقيا تحديدا شمال نجيريا وبعض الشبه من الحضارة النيلية2 ، تبلغ مساحة اقليم دارفور نص مليون كليومتراي ما يساوي مساحة دولة فرنسا) تقدر ب 5% من المساحة الكلية للسودان. اما من الناحيه المناخية يمكن وصفه بانه جافة في معظم جزائها، بجانب اجزاء اخري تغطيها صحراء الممتدةمن وسطه حتي الحدود الشمالية من السودان3. تضم دارفور ثلاثة ولايات هي شمال، جنوب، وغرب دارفور، وذلك وفق المرسوم الرئاسي الرابع عشر الصادر في عام 1994 الذي قضي باعادة تقسيم السودان الي ستة وعشرون ولاية، وكل ولاية مقسمة الي عدة محلايات التي يحكومها معتمدون4. تحد الاقليم حدود دولية من الشرق دولة تشاد في اطول حدود للسودان مع جيرانه، تمتد لمسافة11650 كليو متر، غير مرسومة وليبيا من ناحية الشمال ودولة افريقيا الوسطي من ناحية الجنوب الغربي5. كل هذه الحدود لم يتم رسمها وتحديدها بعد، مما يؤشر الي انها ستكون بؤرة صراع في المستقبل6 . تاريخيا كانت دارفور سلطنة مستقلة منذ القرن الرابع عشر الي عام 1916، حيث انضمت الي السودان المصري الانجليزي، بعض اجزاءها مثل دار مساليت انضمت في عام 71938. يفصل دارفور من نهرالنيل اقليم كردفان، لذلك تعتبر من اكبر المناطق المقفولة مساحة في

---

(1) انظر الخريطة المرفقة في الملحق رقم 1.

(2) M. Harrowitz, Reconsideration of the Eastern Sudan, Cahiers d" Africaines, vol7, no, 3(167), pp381-98.

(3) انظر الخريطة المرفقة.

(4) Abdalla Ahemed Abdalla, Environmental, Degradation and Conflict in Darfur: Experiences and Development, University for Peace Africa Programme, p86.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) حسين ابراهيم كرشوم، دور المنظمات التطوعية في العولمة واثرها علي المجتمع السوداني، مركز دراسات المجتمع، شركة مطابع العملة، 2008.

افريقيا حيث تقع في منتصف المسافة بين المحيط الاطلسي والبحر الاحمر1. يغطي الاقليم اربعة مناخات، السافانا الغنية في الجنوب حيث تتراوح الامطار ما بين 400 الي 800 مللي في السنة حيث تستمر الامطار لمدة خمسة اشهر تليها السافنا الفقيرة في الوسط حيث معدل الامطار فيها يتراوح ما بين 200 الي100ملي، والامطار تستمر لمدة ثلاثة الي اربعة اشهر، تليها المناخ الشبه صحراوي حث معدل الامطار ما بين 100 الي الي 300 مللي في السنه، ثم المناخ الصحراوي الذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة والبرودة بجانب شبه انعدام الماء فيها2 ، تغطيها الارض الصخرية في الوسط، حيث جبل مرة وسلسلة جبال الميدوب.

اما الجزء الغربي والجنوبي الجنوب الغربي تغطيه التربة الطينية وتربة القردود3. تغطي ارض دارفور (Sandy Quaz) حيث تحتل 65% من مساحة الجزء الشمالي و15 من الجزء الجنوبي. تتخلل هذه المساحة سلال الجبال ورغم ذلك ظلت دارفور ترتبط تجاريا منذ القدم بممالك النيلية عبر كردفان وعن طريق الساحل مع كل من المملكات مثل مملكة كانم وبرنو وسكتو في الغرب وكانت لها تجارة نشطة مع مصر عبر طريق الاربعين4. اتبع الانجليز ذات السياسة التي اتبعها علي دينار5 في التعامل مع القبائل العربية المهاجرة حيث تم حصرهم في رقع جغرافية محدودة اصبحت احدي اهم اسباب الصراع كما نري لاحقا. لقد وقع اقليم دارفور تحت الاحتلال الانجليزي كما تشير المراجع ولكن لتكلفة ادارته الباهظة وعدم توفر الموارد ل الاقتصادية الازمة، عرضه للفرنسيين الذين لو وافقوا لاصبح جزء من دولة تشاد الان، وكذلك علي الايطاليين ولو وافقوا لاصبحت جزء من ليبياء6. يعلل بعض الكتاب ان ان هذه الاهمال من الادارة البريطانية لدارفور مقصود لذاته، وهو اشبه بسياسة المناطق المقفولة التي

---

(1) Gerard Prunier, Darfur, The Ambiguous Genocide, Published in United Kingdom by C. Hurst& Co (publishers) Ltd, 2005.

(2) عبد الجابر عبد الله فضل جامعة الفاشرو رقة غير مطبوعة مقدمة الي جامعة السلام الامم المتحدة 2006 وسويسرا 2006، ص34.

(3) المصدر السابق، ص 45.

(4) Gerard Prunier, Darfur, The Ambiguous Genocide, Published in United Kingdom by C. Hurst& Co (publishers) Ltd, 2005, pp 2-3.

(5) هو اخر سلاطين الفور حيث كان اكثرهم قوة وله صلات خارجية مع مصر ومشهور بكسوته للكعبة الشريفة وله اوقاف بالحجاز ويقال ان ابار علي تنسب اليه.

(6) Gerard Prunier, Darfur, The Ambiguous Genocide, Published in United Kingdom by C. Hurst& Co(publishers) Ltd, 2005.

تستهدف عزل الاقليم عن بقيه اجزاءه للحفاظ علي الكينونة الثقافية)، وان لم يتم سن قانون بذلك كما هو الحال في جنوب النيل الازرق وجبال النوبة ولكن قيل انه تم في مناطق الزغاوة بشمال دارفور1. هذا الموقع الجغرافي القي بظلاله علي طبعية الصراع كما سياتي فيما بعد. دافور رغم انها معزولة عن التواصل في الحياة اليومية مع المركز للبعد الجغرافي ولكنها نشطة ومرتبطة ايدولجيا وتجاريا مع الاطراف الاخري في العالم2.

الجغرافية البشرية لدارفور

المجموعات ذات الاصول الافريقية او السكان الاصليين، اكبرها قبيلة الفور، المساليت، الداجو، برتي، كنيت، تاما، ميما، برقو، قمر، مراريت، فلاتا، ماليح، تنجر، مسيرية جبل. ومجموعة القبائل العربية، التي يمكن تقسيمهم الي ابالة (رعاة الابل) ومنهم الرزقات الابالة، زيادية، عضيفات، عريقات ومحاميد، مهرية بني حسين، وبقارة (رعاة البقر) ومنهم هبانية، بني هلبة، خزام، هنالك تقسيمات اخري حيث تطلق علي القبائل ذات الاصول الافريقية الزرقة والقبائل ذات الاصول العربية العرب. بجانب تقسيمات اخري تقسم سكان دارفور وفق حرفهم بين الرعاة والمزارعين3. عموما يبلغ سكان دارفور حاليا 8,515,445 وفق التعداد السكاني لعام 2009، يتوزعون بين مختلف القبائل التي يبلغ تعدادها عشرن قبيلة رئسية، اغلبها جاء مهاجرا من تشاد وافريقيا الوسطي، خاصة القبائل العربية في سلسلة من الهجرات المختلفة، احدثها كانت هجرة قبلية السلامات من تشاد في 1975. حزام الرعاة ينتشر في اغلب الاماكن في السودان، الا انه يمكن تقسيمه الي حزامين اكلوجيين.

الاول، يمتد من نهر النيل شرقا الي جبال النيتا داخل الحدود التشاديةمناخيا يقع هذا الحزام في شبه الصحراء، يرعي سكانه الابل من العرب وغير العرب، في الماضي كانو في قتال مستمر بعضهم البعض وضد القبائل الزراعية الساكنة4. الحزام الثاني، يمتد من النيل الابيض الي بحيرة تشاد، مناخيا يقع

---

(1) االشاذلي حامد المادح، مكالمة اخر الليل القصة الكاملة لاحداث امدرمان 10 مايو 2008، شركة مطابع السودان المحدودة، 2009، ص 4.

(2) ملاحظة الكاتب.

(3) حسين ابراهيم كرشوم، العدل والسلام، ورقة مقدمة في ورشة السلام بكلوجلوجو رومانيا، مايو 2009.

(4) Adam Azzain Mohamed Mohamed, Indigenous Institutions and Practices Promoting Peace and /or Mitigating Conflicts: The Case of Southern Darfur of Western Sudan 2006, University of Peace, Switzerland, pp 86.

يقع هذا الاقليم في منطقة الساقنا الغنية. يرعي اغلب سكانه الابقار، اغلبهم من العرب، بدا اغلبهم في الاستقرار، قليلا منهم مازال يمارس حرفة الرعي. وتغلب وسط هذه القبائل الرعوية الصراعات، هذا ما اكده ابن خلدون في مقدمته هذه القبائل في حالة حراك وتنقل مستمر طلبا للكلا والماء الذي يتوفر جنوبا، مما ادي الي نشوب صراعات واحتكاكات بدات منذ 1920 استمرت حتي وقت اعداد البحث. السبب الجامع المشترك بين هذه الصراعات هو التنافس علي الموارد الطبعية التي بدات تتضب بفعل الزحف الصحراوي وتزايد اعداد الماشية منذ مطلع القرن الماضي1. هذه التصنفات القبلية هي التي نظمت نفسها في شكل التحلفات القبلية التي رسمت شكل الصراع في دارفور كما سياتي لاحقا، فهي عرب ضد الغير عرب احينا، او صراع بين المزارعين والرعاة احينا اخري2. شهدت دارفور حراكا سكانيا اخر متمثل في الهجرة، حيث هاجر منها اعداد كبيرة الي ليبيا حتي بلغ تعداد هم 320 الف نسمة يشكلون نسبة 5% من جملة سكان دارفور في عام 1995، واغلبهم وصل الي ليبيا عن طريق التهريب (هجرة غير شرعية) وذلك عبر الصحراء مستغلين الجوار هجرة اخري الي دول الخليج الاخري والمملكة العربية السعودية ومصر، واوربا في اطار موجة الاغتراب التي عمت السودان للظروف الاقتصادية الحرجة التي مرت بها البلاد انذاك3. وهجرة اخري داخلية الي منطقة الزراعة الالية في الشرق السودان منطقة القضارف وكردفان، منطقة هبيلا والبيضاء.

برزت التجارة بالعمالة لاول مرة في تاريخ السودان في منتصف السبعينات من هذا القرن، حيث انتشرت اعلانات في الصحف السودانية تطلب توفير انفار، واقيمت الحشيان مثل حوش شمبول بالابيض الذي يستقبل الجنقجورا (اسم يطلق علي الدافوريين العمال الغير مهرة). نسبة لقلة التعليم الذي لم يدخل المنطقة الا في عام 1947، اصبحت دارفور اكبر مصدر للعمالة غير مهرة4.

شهدت المنطقة اكبر موجة هجرة اخري ايضا الي وسط السودان خاصة الي المدن الكبيرة الخرطوم وام درمان حينما ضرب الجفاف المنطقة في عام 1984ضمن موجة الجفاف التي ضربت

---

(1) انظر الملحق رقم 2.

(2)شريف حريري، الحزام القبلي مقابل الحزام الافريقي، كتابات سودانية ارفور الي اين، مركز الدراسات السودانية، االعدد الثاني والاربعون، ص 26-27.

(3) Young, H, Osman, A, M, Aklilu, Y, Dale, R, Badri، B, and Fuddle, A, J, A(2005)Darfur-Livelihoods under Siege. Feinstein International Famine Center, Tufts University, Medford, MA, USA pp, 83.

(4) الشاذلي حامد المادح، مكالمة اخر الليلو القصة الكاملة لاحداث امدرمان 10 مايو 2008، شركة مطابع السودان.

الساحل الغربي، حيث شهد السودان بداية التدفق الكبير للمنظمات التطوعية احدي اذرع التدخل الانساني في دارفور كما سياتي فيما بعد1. مكنت هذه الهجرات سكان دارفور من اجراء المقارنة بين الاوضاع في دارفور وبقية اجزاء السودان الاخري خاصة الخرطوم وبقية المدن السودانية التي شهدت تقدما نسبيا في الخدمات، مثل التعليم والصحة، اضافة المشاركة في السلطة السياسية. هجرة الدارفوريين الي الدول االبترولية، ليبيا او السعودية، دول الخليج الاخري اكسبتهم شي من الخبرة بالعالم الخارجي وما يتوافر لديهم من ثقافة ووعي بالقضايا الدولية، اضافة الي المقارنة بين واقعهم الدارفوري وهذه الدول. كل هذه المقارنات ربما ساهمت في بناء حالة من الغبن والاحساس بالظلم دفعهت الي النظر في التغيير السياسي. كما ان هجرتهم الي اوربا ربما ساهمت في اطلاعهم الي الكيفية التي يدير بها الغربيون قضياهم السياسية ويعبرون عنها. كما ان هذه الهجرة مكنت للدارفوريين من انشاء علاقات واسعة وسط المجموعات التي عاشوا وسطها، فانشاؤا Diaspora دايسبورا في الخارج، سنري لاحقا كيف انها ساهمت في الترويج للقضية الصراع المسلح بدافور. استقبلت دارفور هجرات اليها من دول الجوار من افريقيا الوسطي في شكل لاجئيين يبحثون عن الامان نتجة للضطرابات السياسية هنالك. كما استقبلت هجرات من غير هجرة القبائل العربية المذكورة انفا من تشاد، قبائل غير عربية مثل الزغاوة.

هاجر اليها من شمال نيجريا الفلاته، بعضهم في شكل لاجئيين اقتصاديين او منقطعين عائدين من الحج، او باحثين بماشيتهم عن الكلا2 ، رغم احتفاظهم بلغتهم الرطانة وثقافتهم المحلية الا انهم ينتسبون الي القبائل العربية خاصة مجموعة البقارة، ربما بحكم رعايتهم للابقار ويقطن اغلبهم في محافظة تلس رغم ذلك يدخلون معهم في صراع مسلح مثل ما حدث بينهم وقبيلة الهبانية في عام 2006 حيث راح ضحية ذلك العنف المسلح252 قتيل و456 جريح3. بجانب هذه الهجرات الخارجية هنالك هجرات داخلية للقبائل ذات الاصول غير العربية من مواقع في اقصي شمال شرق السودان مثل قبليتي البرتي، الزغاوة والميدوب، الذين ينحدرون من النوبيين في شمال السودان كما اوردنا في الكتابات4.

---

(1) المصدر السابق.

(2) لواء شرطة معاش احمد الحسين عبدالرحمن وورقة غيرمطبوعة، عن تداعيات حدود السودان الغربية في ظل تدهور العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد الخرطو2م، 21 يونيو 2006، ص4.

(3) رواية د.عمر عبد الجبار وزير الصحة بولاية جنوب دارفور 2004 صحيفة الاحداث 8 يناير 2009، ص3، حديث حول الحدود الرعوية.

(4) Gerard Prunier, Darfur, The Ambiguous Genocide, Published in United Kingdom by C. Hurst& Co(publishers)Ltd, 2005.

فقد ذهب دكتورعثمان عبد الجبار الي ان ارجاع اصول الزغاوة الي بلاد النوبة ليس بالشئ الغريب فانه حتي عام 1933 كان بعضهم يسكن في واحة النخيلة القريبة من دنقلا، فجيرانهم الميدوب الذي يمثلون احدث الهجرات يتحدثون لغة المحس والسكوت. هذا بالاضافة الي هجرة القرعان الذين يشتركون معهم في الاصول العرقية1 ، هاجر الي دارفور مجموعة النليين الذين كان دافعهم التجارة والاقتصاد والذين يصنفون في مخيلة مناصري الحركات المسلحة بالمستعمرين الجدد2 الذين يشكلون طبقة الحكم الذي ورثوه من الاستعمار بحكم فرص التعليم المبكر ورعاية الانجليز والمصريين المبكرة لهم ايضا، هذه الهجرات ساهمت في تشكل صورة الصراع المسلح بدافور كما سنري لاحقا حيث لم تكتمل عملية الانصهار بعامل الصراعات المسلحة، حيث انتشرت بالاقليم ظاهرة حمل السلاح الغير مرخص مما اجج والصرعات القبلية، التي بدورها ايضا اضحت اهم محور في الصراع الحديث، يرجع بروفسير المزروعي عدم الاستقرار الي خلق كينات وطنية مصطنعة وحدود لا تتماشي مع وحدة ثقافية ولا تاريخ مشترك مما يؤشر الي تقوية الولاءت القبلية مقابل ضعف الولاء الوطني3.

إن معرفة جذور الصراع في دارفور يتطلب بحث الجوانب التاريخية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية المتعلقة بهذا الصراع يعتبر الصراع في دارفور ضمن مجموعة الصراع الاقليمي الذي يضم كل من تشاد، افريقيا الوسطي، ليبيا والكميرون. يبرر الدكتور حاج عطية تقسيماته هذه، بان الصرعات الداخلية لهذه الدول متداخلة وهي نتاج للتداخلات الاقليمية ، يطابقه في ذلك اليكس دوال، حيث يقول: الصراع في دارفور هو مثل نوع الحرب في شمال شرق افريقيا، تحتوي وتتداخل فيها عدة صراعات اخري باحجام كبيرة، جيش الحكومة وحلفاءها من جهة والمتمردون من جهة اخري4.

---

(1) عثمان عبد الجبار عبد الوهاب، تاريخ الزغاوة في السودان وتشاد، القاهرة، المصرية الدولية للدعاية والتوريد، 2006، ص66، 86.

(2) دكتور شريف حريري، الحزام القبلي مقابل الحزام الافريقي، كتابات سودانية، دارفور الي اين، مركز الدراسات السودانية، االعدد الثاني والاربعون، ص21.

(3) الشارع السياسي الخميس الحادي عشر من شوال 1427 هـ الموافق2 نوفمبر 2006، ص7، المفكر السياسي علي مزروعي جريدة.

(4) الطيب حاج عطية: ورقة غير مطبوعة مقدمة الي جامعة السلام الامم المتحدة 2006 وسويسرا 2006، ص85.

تاريخ النزاع في دارفور:

يرجع الصراع في دارفور الي قبيل الحاق الاقليم بالسودان الحديث المذكور انفا، حيث السلطان علي دينار اخر امراء الفور، كان في صراع مستمر مع القبائل العربية خاصة الابالة الذين الحق بهم هزائم متكررة لتفوقه بسلاحه الناري ودفع بهم الي جنوب السودان الي منطقة بحر الغزال. استمرت هذه الصراعات حتي بعد اللحاق جزء من دافور بالسودان في عام 1916.

جذور اسباب النزاع : التهميش السياسي ويرجع الي عهد الاستعمار الانجليزي، حيث لم تهتم المجموعة التي حكمت الاقليم بعد ضمه الي السودان الحديث بتطويره سياسيا بافساح الفرصة لابناءه بالمشاركة في المجلس الاستشاري للشمال السودان وفق حجم السكان والمساحة كما ذكرنا سابقا. مثل اقليم دارفور الثقل السياسي التقليدي لحزب الامة منذ الديمقراطيةالاولي 1956 وقد نال حزب الامة في دارفور16 مقعد من جملة 75 [1]الثانية1968، حيث نال حزب الامة 66 نصيب دارفورمنها 80% -1986 [2]كانت دوائر الانتخابية للدارفور39 دائرة اربعة دوائر للخرجيين من جملة301 دائرة، فاز حزب الامة ب34 دائرة من الدوائر الجغرافية[3]. واضح ان حزب الامة يحصد اغلب دوائره الانتخابية ولكنه لم يحظ بالتمثيل السياسي المتناسب وحجمه (سكانا ومساحة ومساهمة في الدخل القومي)4. عند زيارة الصادق المهدي لمعسكر كلمة في 2004، ظنا خطا ان قبيلة الفور ما زالت تحتفظ له بذات الولاء السياسي، هجم عليه النازحون وحاولوا الحاق الاذي به، ولكن بعض عناصر الامن استطاعوا تامين مغادرته الي خارج المعسكر5. هذا يؤكد ان النازحون موتورون من حزب الامة لدوره التاريخي السالب. نتجه لهذا التهميش كون المثقفون من ابناء دارفور جبهة نهضة دارفورفي 1965 التي تراسها ابراهيم احمد دريج الذي عين لاول مرة كدارفوري يحكم بلده حيث جبلت كل الحكومات علي جلب حكام للاقليم من خارجه-رغم ذلك لم يتمكن

---

[1] محمد ابراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، بنك المعلومات السوداني، ص70.

[2] المصدر السابق، صفحات 77 – 82.

[3] المصدر السابق، ص135.

[(4)] دكتور شريف حريري، الحزام القبلي مقابل الحزام الافريقي، كتابات سودانية دارفور الي اين، مركز الدراسات السوانية، االعدد الثاني والاربعون، ص21.

[(5)] الباحث، حيث كان يعمل مفوض للعون الانساني بولاية جنوب دارفور في الفترة بين عامي 2004-2005.

من البقاء في الحكم وغادر غاضبا اثر اختلافه مع النميري الذي اصر علي عدم الاعتراف بالمجاعة التي ضربت الاقليم منذ 1984، لعب فيمابعد دورا كبير في الصراع السياسي كما سياتي التفصيل لاحقا1. كذا الحال في الحكومات العسكرية التي تخللت النظم الديمقراطية. وقد تم توثيق ذلك في الكتاب الاسود الـــذي يفصل ذلك اكثر.

التنمية الغير متوازنة:

التنمية لاغراض هذا البحث المقصودة هنا، هي التنمية البشرية والمادية.

التنمية البشرية: حرصت مجموعة الانجليز الشبان الذين حكموا دارفور علي التحكم والحد مـــن التنميـــة البشرية في الاقاليم خوفا ان انتشار الوعي ومن ثم الدعوة للثورة ضدهم والتعجيل برحيلهم كمســـتعمرين. ففي اقليم دارفور تم حصر التعليم في ابناء الادارة الاهلية الذين يحكمون نيابة عنهم والقادة الدينيين، حيث لم يدخل التعليم الاقليم الا بعد1947 م وخصص لابناء الادارة الاهلية دون غيرهم ففي عام 1935 كـــان عدد المدارس الاولية اربعة مدارس فقط بميزانية 55 جنيه استرليني، عندما طلب مدير التعليم مزيد مـــن الدعم اعتذرله بعدم وجود ميزانية(2).

التنمية المادية: رغم انها لا تنفصل عن التنمية البشرية، لكن لمزيد من التوضيح، لم يحـــظ الاقلـــيم منـــذ انضمامه الي السودان الحديث باي شكل من اشكال التنمية بالمقارنة مع رصفائه من الاقـــاليم الاخـــري، ومساهمته في الدخل القومي. لم يتم ربط الاقليم ببقية اجزاء السودان الا عن طريق الســـكك حديـــد فـــي 1963 مما جعله منقطع الاتصال عن بقية اجزاء السودان هذا اضافة انعدام الطرق المسفلته، والمطارات المركزية، والمشروعات التي فقدت الاستمرارية لعدم التمويل، مثال مشروع تنمية جبل مـــرة، مشـــروع ساق النعام، غزالة جاوزت، فقد اعدت هذه المشروعات من قبل الوطنيين بشكل جيد، ولكن عدم التمويـــل من الدول المانحة ادي الي عدم ادراكها للهدف الذي صممت من اجله. مما دفع الانسان في دارفور يعتقد

(1) Young, H, Osman, A, M, Aklilu, Y, Dale, R, Badri، B, and Fuddle, A, J, A(2005)Darfur-Livelihoods under Siege, Feinstein International Famine P10.

(2) Gerard Prunier, Darfur, The Ambiguous Genocide, Published in United Kingdom by C. Hurst& Co (publishers) Ltd, 2005, p 30.

بان ما يجري في منطقته من اهمال هو مؤسس ومقصود له. في دراسة للخبير الافتصادي د.صديق امبدة اشارالي التهميش التنموي للدارفور بالارقام، حيث يقول ان حظها من الطرق المسفلته6 % من جملة طرق السودان البالغة3600، من جملة القروض والمنح التي استحوذ عليها السودان حظيت دارفور بنحو2% فقد. ارقام فرص التعليم هي مؤشرات للفاقد التربوي الذي يشكل جزءا كبيرا منه القوة العسكرية التي رفعت السلاح في وجه السلطة، حيث يضرب مثلا فرصة استعاب التلميذ بدارفور تساوي اقل من نصف فرصة رصيفه في الاوسط في عام 2000[1].

التغير المناخي: تتمثل في الزحف الصحراوي والجفاف والتصحر الذي اديا الي نفوق الماشية وانعدام الزراعة. يقول الامين العام للامم المتحدة كي مون ، ان الصراع في دارفور يعود الي الاختلال الايكولوجي الناتج من التغير المناخي، ويدلل علي قوله بظاهرة الزحف الصحراوي. حيث تعرض انسان دارفور الي دورات من المجاعة منذ 1985، 1991، و1941، 1950، 1959، 1972، 1921، 1914، 1900، هذا يعني دخول الاقليم في دورة المجاعة التي لم ينفك منها حتي تاريخ كتابة البحث[2].

الابعاد السياسية والاثنية والثقافية والخارجية للنزاعات

الابعاد السياسية للنزاع:

بدات السياسة تتدخل فى النزاعات القبلية فى (1969م) عندما قامت الحكومة انذاك بحل الادارة الاهلية واستبدالها بنظام الحكم الاقليمى الذى ساعد بدوره على المنافسة بين المجموعات للحصول على المناصب على اساس قبلى .

حل الإدارة الأهلية:

تعتبر الإدارة الأهلية أداة تنظيمية فاعلة أسهمت في الأستقرار، فكانت هي التي ترعى الاتصالات بين الزعامات لتنسيق هجرات القبائل المتأثرة بالظروف الطبيعية والقبائل الأخرى التي يمكن أن تستقبل وفادهم ، وبعد أن قامت حكومة النميري بحل الإدارة الأهلية بدأت في تطبيق نظام الحكم الإقليمي الذي لازمت تطبيقاته عيوب كثيرة، ولذلك لم يمكن الحكم الإقليمي البديل المناسب من جهة الاضطلاع بالأدوار

[1] جريدة الصحافة، العدد4860، الخميس غرة ذي الحجة1427هـ الموافق 21 ديسمبر، 2006، ص9.

[2] سعدالدين عبدالحي، تهافت الاغاثة، دار النشرجامعة الخرطوم، ص28-29.

نفسها التي كانت تقوم بها الإدارة الاهلية في الماضي بكفاءة عالية، بـل إننـا نجـد أن الحكـم الإقليمـي استنهض للحصول والهيمنة على المناصب القيادية وانتخابات مجلس الشعب الإقليمي على أسـاس قبلـي محض. وبذلك فقد كان قرار حل الإدارة الاهلية ضربة موجعة لنمط التنظيم السياسي والإجتماعي السـائد في منطقة دارفور ، وقد كانت الادارة الاهلية من اهم عوامل الاستقرار فى المنطقة حيـث كانـت تلعـب دورا هاما فى تسوية النزاعات وتنظيم العلاقات بين القبائل والتعاون مـع السـلطات المحليـة والولائيـة والاتحادية فى هذا الشأن، إلا ان حلَها فى عام 1970م دون إيجاد بديل مناسـب ادى الـى فـراغٍ ادارى وامنى، وكما ادى الى تفاقم الصراعات وظهور النعرات القبلية الحادة والاستقطاب السياسى وخرج بهـذه النزاعات من إطارها التقليدي الى اطار اقليمى اكتسب أبعادا قومية تتعلق بالقضايا المطروحة على الساحة مثل التهميش وقسمة السلطة والثروة وغيرها ، حيث تميزت الادارات الاهليـة السـابقة لمـايو بقوتهـا وصرامتها فى تطبيق القوانين مما جعلها محابة الجانب ، واستطاعت الادارات بما لديها من حنكة وحكمة منع النزاع والصراع والحرب بين المجموعات المتنافسة على الموارد الارضية . هذا فى الوقـت الـذى فشلت فيه الادارات الجديدة منذ مايو فى استتباب الامن ومنع الصدمات المسلحة بين القبائل مما ادى الـى انقلاب الاوضاع الامنية .

وقد تصعد الصراع فى دارفور فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تولى جل اهميتها لمشكلة جنوب السودان . وقد ساعد المتمردون فى جنوب السودان فى اشعال نار الفتنة فى دارفور لتوسيع جبهة القتال مع الحكومة . وقد ادى ضعف الاجهزة الامنية الرسمية الى ان سعت المجموعات المتنازعة للحصول على السلاح دفعاً على النفس وقد ساعد تدفق السلاح على الولاية من الدول المجاورة على انتشار ظاهرة النهب المسلح نفسه فله علاقة بشح الموارد يعتبره بعض ضعاف النفوس طريقة سهلة للحصول على دخول ولكن من الناحية الشرعية فهو اخذ اموال الناس بالباطل . وتتبع عمليات النهب المسلح عمليات الثأر خاصة وان الاجهزة الا منية اصبحت غير قادرة على مطاردة الجناة ومعاقبتهم وقد ساعدت كل من الحرب الليبية التشادية والحروب الاهلية التشادية فى توفير السلاح وتداوله بين المجموعات المتنازعة فى دارفور مما اشعل فتيل الحروب كما ان القبائل الممتدة بين السودان وتشاد ساعدت فى تأجيج الاوضاع الامنية حيث انها تقدم على الغزو والنهب تم التسرب سريعاً عبر الحدود التشادية .

الابعاد الإثنية والثقافية للنزاع :

وبما ان مجتمع دارفور مجتمع قبلى تتفشى فيه العصبية القبلية والجهل فقد احتدم فيه النزاع والصراع بين المجموعات القبلية اما القبيلة والعصبية فتمثل ابغض انواع الصراع بين البشر وقد جاء الاسلام للقضاء عليها ، وقد ركز الاسلام على الاسرة نواة الامة الاسلامية وحارب العصبية

الابعاد الخارجة للصراع : مما سبق ان توضيح ان معظم الصراعات والنزاعات الاقليمية والمحلية هى صراعات على الموارد .ويشتد الصراع العالمى على الموارد التى اشرفت على النضوب مثل مصادر الطاقة اما معظم الصراعات العالمية فهى بين الدول العظمى المهيمنة على القوة الدول النامية التى تملك الموارد ، كما ان معظم النزاعات الاقليمية بين دول العالم الثالث التى تكثر فيها ايضاً النزاعات الداخلية او المحلية[1].

تحولت ازمة دارفور بشكل متسارع من نزاع محلى كان يتكرر بين القبائل سنوايا الى صراع اقليمى ثم دولى ولعبت القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى دورا بارزاً فى تدويل الازمة وبناء على اجندة خاصة بها تدور كلها حول الموارد المعدنية فى عموم السودان وخاصة الموارد النفطية . ولعب الاعلام الغربى والمؤسسات الغير الحكومية الغربية مثل اوكسفام و الامم المتحدة الدور الاكبر فى تصعيد ازمة دارفور والبالغ حجمها بهدف تدويلها على الرغم من ام الاتحاد الافريقى بدأ فى ايجاد الحلول للمشكلة وارسل اول دفعة من جنود حفظ الامن الى الاقليم دون ان يمنح الاتحاد الافريقى الفرصة الكافية فى التعامل مع الاوضاع سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى فى استصدار قرار مجلس الامن (رقم1539) [2] للضغط عى حكومة السودان ولوح القرار باستخدام القوة ومعاقبة مرتكبى جرائم ضد الانسانية فى دارفور مما اعطى اشارة خاطئة للمتمردين وجعلهم مرتكبى الجرائم لا يرغبون فى الوصول الى حل سلمى مع الحكومة بهذه الطريقة وتم تدويل المشكلة. وقد حدث هذا التصعيد مع السودان فى الوقت الذى توصلت اليه القوى الشمالية والجنوبية الى حل سلمى لمشكلة

[1] مصدرسابق :دراسات افريقية، ص28 –30

[2] مصطفى نجم البشاري علي، تقويم المبادرات والمقترحات واستراتيجية الحل لمشكلة دارفور (الأستاذ المشارك بجامعة السودان للعلوم والتكنوجيا) ، ورقة بحثية 2009م. ص 14 .

جنوب السودان وإيقاف نزيف الدم الذى دام اكثر من عشرين عاما .فكان بإمكان القوى الخارجية تشجيع اطراف النزاع فى دارفور للوصول الى نفس الحل السلمى اذا ما كانت نواياها سليمة وصادقة ولكن ان الامر ليس بهذه البساطة ولايتعلق بالنواحى الانسانية ولا الابادة الجماعية كما يقولون بل يتعلق بالهيمنة على موارد السودان النفطية . ولكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى اطماع لها علاقة بموارد السودان عامة وموارد اقليم دارفور خاصة أما الولايات المتحدة فتطمع فى وضع يدها على النفط فى السودان واقصاء الصين التى تحصل على 6% من الاحتياجات النفطية من السودان . اما الاتحاد الاروبى فمثلا المانيا فقد دلت دراسات جامعة برلين الاستكشافية فى شمال غرب دارفور على وجود كميات كبيرة من البترول عالى الجودة فى 13موقعاً اضافة الى وجود اليورانيوم والنحاس والحديد الذى يصل تركيزه فى الصخر 80% وتشير دراسات اخرى الى ان السودان غنى بالمعادن وعلى راسها النفط عالى الجودة فى شماله ووسطه وغربه . وتقول بعض التقارير ان مخزون النفط السودانى سيفوق المخزون السعودى الامر الذى جعل البلاد محط انظار القوى الصناعية الكبرى فى العالم [1]،اذا تداخلات القوى الكبرى فى الشان السودانى لها علاقة بالموارد والحصول على الموارد يستدعى اضعاف الحكومة او حتى تفتيت البلاد الى دويلات صغيرة لاحول لها ولاقوة فسياسة فرق تسد

يتبعها الاستعمار قديماً وحديثاً . لهذا كان التصعيد ضد حكومة السودان معتمداً فوصفت الازمة فى دارفور بانها وصلت الى حد الابادة الجماعية للسكان من اصول افريقية 2ومن المسلم ان الازمة فى دارفور لم تصل باى حال الى مستوى الابـــــادة الجماعية والتطهير العرقى مثل الذى حدث فى رواندا او البوسنا او كوسوفو . ويبدو ان اكبر خطأ وقعت فيه الحكومة السودانية انها فتحت الباب على مصراعيه لعشرات الوفود الاجنبية من امريكيا وأوربا والمنظمات الدولية والطوعية لدخول دارفور الامر الذى ادى الى تصعيد وتضخم الازمة ، حيث تعددت الاسباب التي ادت الي النزاع في دارفور و حسب رأي كثير من الباحثين تم تلخيصها في الاسباب آلاتية:

1- النزاعات القبلية بسبب شح الموارد (تدهور البيئة الايكلوجية).

[1] مصدرسابق :دراسات افريقية، ص31 -32

2- النزاعات القبلية بسبب الأراضي الحواكير.

3- النزاعات لاسباب اجتماعية مختلفة (ثقافي – عرقي – نهب مسلح).

4- النزاعات بسب بتدهور الاوضاع الامنية في دول الجوار (الحرب الليبية التشادية، الحرب التشـــادية التشادية، الصراع في افريقيا الوسطي).

5- الكراهية – نزوح بعض العناصر أي بث روح الكراهية و العنصرية لاقصاء الاخر.

6- اضمحلال الإدارة الاهلية و فقدان السيطرة علي إدارتها.

7- الطموح و الاطماع في السلطة و الثروة من قبل القوة الصاعدة من الشباب الذي يعيش في حالة عـــدم الاستقرار و البطالة و الفراغ.

8- غياب الوعي و الوازع الديني و زيادة معدلات الأمية و الجهل و الفاقد التربوي.

9- استشراء الفساد في الحكم و سؤ الادارة و انتشار المحسوبية و ضعف تمثيل الاقليـــات و القطاعـــات الرعوية و ابناء الريف في السلطة و اقتسام الثروة.

10- النزاعات بسبب الاحتجاجات السياسية (حركات التمرد في دارفور). [1]

عدا النزاعات للاسباب السياسية فلدارفور تاريخ بعيد منذ عشرينات القرن الماضي و كانت الاسباب عرضية او ايكلوجية او ثقافية (الحكومات الوطنية المتعاقبة من 1956 ظلت تحافظ على التركيب الاقتصادي و الاجتماعي الموروث من سلطات الحكم الثنائى مما أدت إلى تعميق واقع التفاوت الإجتماعي و الأقليمي و قعت تحت النفوذ المتزايد لرأس المال العالمي) هذا بعد الاستقلال أما قبله فأن سياسة المناطق المقفولة هي كانت السبب المباشر فى تعميق الفوارق و تهميش بعض المناطق و من ثم ظهور الصراعات . حيث رصدت اكثر من ثلاثين نزاعا بين القبائل المختلفة منذ عام 1934 إلا أن هذه

[1] عبدالشافع عيسى مصطفى أحمد شطه ، دارفور الأرض والحواكير ، الخرطوم السوق العربي ، وادي صلح للطباعة والتغليف اكتوبر 2010 ،ص45 .

النزاعات كانت تحل بآليات بسيطة وفقا للعادات و التقاليد و الاعراف لدارفورية و غالبا ماتنتج هذه الآليات في فض النزاعات و تلك كانت ثقافة راسخة منذ زمن بعيد الا ان تطور شكل النزاعات و تداخل الاسباب المختلفة لحدوثه ادي الي تعقيد اليات الحل مما ادي الي تطور النزاع في دارفور الي مرحلة الأزمة التي احلتب كامل دارفور و تشابكت فيها الأيادى و الارجل و تداخلت فيها الاجندات الخارجية و الداخلية للطامعين في الثروة او الطامحين في السلطة او الاثنين معا.

وترى الباحثه انه في ظل هذا التعقيد الذي اصاب قضية اقليم دارفور، على المستوى الداخلي، فان هنالك عنصرا هاما مستجدا و هو تدويل القضية، فكلمة "دارفور" اصبحت معروفة حتى لتلاميذ المدارس في دول الغرب كمثال للنزاعات الاقليمة في الدول المتخلفة. هذا التدويل يزيد المسألة تعقيدا حيث تتدخل المطامع الدولية في الاصطياد بالمياه العكرة للاستفادة من خيرات الاقليم الطبيعية من ناحية، و قد تقوم بعض قوى الشر العالمية بدعم طرف ضد طرف آخر لتحقيق نقوذ سياسي يخلق لهم موطيء قدم في الاقليم مستقبلا. و في العموم فان قضية دارفور تحتاج من القيادة السياسية المزيد من الشفافية و اشراك الجهات التى يمكنها المساهمة فعلا في حلها.

ونورد فيما يلي بعض النزاعات في دارفور:

ـــ النزاع بين بني هلبة والرزيقات، عام 1982م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين البرتيوالزيادية ضد الكبابيش، عام1983م. في ولاية شمال دارفور.

ـــ النزاع بين الفلاتة والقمر، عام 1983م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الفلاتة والمراريت، عام1986م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الرزيقات والدينكا، عام1986م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الفور وبعض القبائل العربية، علم1987م. في جميع ولايات دارفور.

ـــ النزاع بين الزغاوة والقمر، عام1988م. في ولاية شمال وغرب دارفور.

ـــ النزاع بين الزغاوة والمعاليا، عام1990م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الزغاوة والرزيقات الشمالية، عام1999م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين التعايشة والقمر، عام 1990م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الزغاوةوالمراريت، عام1991م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الميماوالزغاوة، عام 1991م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الزغاوةوالبرقو، عام 1991م. في ولاية جنوب دارفور.

ـــ النزاع بين الترجم والفور، عام 1991م. في ولاية جنوب دارفور. [1]

[1] انور يوسف عطا المنان ، ،دراسة بعنوان آليه الصراعات القبليه المسلحه بجنوب دارفور ودور تنمية المجتمع في تخطيط آفاق المستقبل ، لصالح مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة نيالا . كتابات سودانيه ،العدد الحادي والثلاثون ، مارس 2005 م ص 29

المبحث الثالث : أسباب النزاع في دارفور

نشبت حروب و حصدت كثيراً من الأرواح بسبب الأرض والتى ربما لم تك للوهلة الأولى هي السبب المباشر للنزاع والقتال فقد ينشأ النزاع حول المرعي أو الأرض الزراعية أو مصادر المياه المختلفة أو الغابات بما فيها الصمغ العربي وربما الحدود الإدارية والحواكير وخلافها ولكن فى جميع هذه النزاعات فإن الأرض هي الأصل.

الصراعات القبلية:

مع تطور الحياة وزيادة السكان وكثافة الحراك السكانى نتيجة لعوامل طبيعية وغير طبيعية فقد أصبحت قضايا الأرض أكثر تعقيداً من ذى قبل. تعقدت قضايا الأرض منذ النصف الثاني للقرن العشرين بسبب هجرات بعض القبائل خاصة من مناطق شمال دارفور الجافة لمناطق جنوب دارفور وغربها وأحياناً من دول الجوار خاصة تشاد نتيجة لظاهرة الجفاف والتصحر والتي دفعت بالآف السكان للنزوح لديار وحواكير الآخرين هرباً من الموت ونتيجة لهذه الهجرات الواسعة تفاقمت حدة النزاعات والتنافس علي الأرض بين القادمين الجدد وأصحابها وبين الرعاة والمزارعين مما أدى لتكاثر الحروب وإرتفاع أعداد الضحايا نظراً لتفشي حيازة الأسلحة النارية الحديثة.

إذا أردنا بسط السلم لابد من حسم مسائل الأرض أولاً وتكاد تكون معظم أو كل تلك النزاعات مصدرها الموارد الطبيعية أو الحدود الإدارية أهلية كانت أم محلية أو الحواكير وجميعها موجودة على الأرض.

القيمة الرمزية للأرض بدارفور لا يمكن فصلها عن النزاعات ودائماً ما تتسبب منازعات الأرض في إستنفار أطراف النزاع وحض الأفراد وحشدهم للقتال دفاعاً عن أرضهم. لذلك فإن جمع وتدوين هذه الأعراف أصبح من الضرورة بمكان في مجتمع يعج بالنزاعات والتنافس السياسى على الموارد الطبيعية ولابد من بث الروح فى الآليات التقليدية وفى مقدمتها الأعراف لحل تلك المشاكل، هذا بالرغم من بعض الآراء التي ترى عكس ذلك وتعتبر أن العصر قد تجاوز تلك الأعراف والتقاليد وإن القانون المدني ضامن

لرد الحقوق لأهلها ولكن في مجتمع ريفي مهمش تسوده الأمية يعيش في شبه عزلة فإن هذه الآليات ستظل هي الأكثر فاعلية في تنظيم حياة البشر. [1]

نزاعات الأرض أصبحت في زيادة مضطردة وأكثر تعقيداً خاصة بعد أزمة دارفور الحالية، وإن توقيع إتفاقيات سلام بين أطراف الأزمة لا يعني نهاية النزاعات حول الموارد والأرض ولا يجوز الحديث عن سلام مستدام بدارفور مالم تتم معالجة نزاعات الأرض والتى تتطلب معالجات أهلية وفق الأعراف والتقاليد والتى يقرُّ بها الجميع في دارفور ويحترمونها كآليات نهائية لفض النزاعات ولم لا فهى التى أبقت علي مجتمع دارفور متعايشاً متماسكاً ومتعاوناً على مر القرون.

مجتمع دارفور ونحن في الألفية الثالثة ما زال مجتمعاً قبلياً بحتاً وإن التعامل بين تلك المجموعات الإثنية والتي تفوق ثمانون مجموعة أثنية يقوم علي الأعراف والتقاليد المتوارثة بالرغم من تدخل الدولة وفرض القوانين الحديثة إلا أن الأمور عادة ما تحسم بالأعراف ومؤتمرات الصلح القبلى والأهلى وما زالت هى خيار الجميع حتى يومنا هذا بما فيها الدولة لذلك نجد ان المجتمع كثيراً ما يلجأ الى الأعرف والتقاليد التي تنظم كيفية الإنتفاع من الأرض و منتجاتها لذلك ظهرت قوانين تحدد وتنظم طرق لإمتلاك الأراضي الزراعيه والرعويه للأفراد والجماعات عن طريق الملك او السلطان او شيخ القبيله الذي يملك الأرض وبيده حق تمليكها والإنتفاع بها لمن يشاء من الناس ، بمرسوم سلطاني يحدد حدوده على الطبيعه ملكاً لها يتوارثها من بعده في الوقت الذي كانت فيه كل قبيله تحوز الأرض التي تعيش فيها ، وتحميها من الآخرين عدا السلطان [2].

ترى الباحثه انه و بالرغم من وجود الاسباب التي ادت الى الصراع في اقليم دارفور، الا ان اسباب المعالجة تيدو ايضا متوفرة، الا و هي العمل الاهلي المتأصل و المترسخ بالمنطقة كأرث تاريخي اجتماعي، بل ان استخدام آليات فض النزاعات الاهلية قد تكون اكثر جدوى و انفع من الاليات التى تديرها الحكومات المركزية الرسمية، ذلك لأن الحلول الاهلية المحلية تقوم في الاساس على ثقة المواطن

[1] حيدر إبراهيم علي ، المناطق المهمشه ، كتابات سودانيه ، العدد الحادي والثلاثون ، 2005 م ، مركز الدراسات السودانيه ، ص 8،9 .
[2] محمد موسى محمود قمر الدين ، صفحات من تاريخ دارفور ، منشورات الخرطوم عاصمه الثقافه العربيه 2005 م ، ص 59 .

في قائد قبيلته و عشيرته فيكون هذا الاتفاق ذو قيمة انسانية اكبر من الاتفاقات الرسمية التى تحرسها قوانين الدولة الرسمية.

برز إتجاه لتطوير وتعديل القوانين ذات الصلة بالأرض وخاصة فى الجانب المتعلق بتسجيل الأراضى، و هذه **ميزة** حُرم منها أهل دارفور منذ إصدار قانون تسوية الأراضى وتسجيلها لسنة 1925م. وأن أى محاولات لتطوير وتعديل القوانين لا يمكنها تجاهل الأعراف والتقاليد والموروثات السائدة والطاغية على مجتمع دارفور فى مجال الأرض. وبناءاً عليه فإن الوضع الأمثل هو جمع تلك الأعراف من مختلف أنحاء دارفور وإخضاعها للدراسة وتحديد كيفية الإفادة منها فىإستنباط قوانين تلائم المنطقة شريطة عدم تعارضها مع أى قوانين سارية. ونعتقد بأن تسيجل الأرض وتوثيق أوضاعها وتحديد إستخداماتها كفيل بحسم كثير من الإقتتال الذى تشهده بعض المناطق بدارفور.
الحديث عن تطوير الأرض ومواردها الطبيعية واستخداماتها لا يمكن تحقيقه إلا بعد توفيق الأوضاع وإصدار قوانين فاعلة مجمع عليها ومقبولة لدى كافة الأطراف فى دارفور والإجماع يكمن فى الأعراف والتقاليد التى تحكم مجتمع دارفور ليس فى الأرض وإنما فى كل مناحى الحياة.

هذا اعن انواع و اسباب و وسائل فض النزاعات عموما، و يتفرع من ذلك العديد من الانواع و الاسباب للنزاعات بمختلف احجامها و مواضيعها. و من ذلك النزاعات القبلية التى تحدث باسباب مختلفة و متنوعة، و هي نزاعات شائعة الحدوث في المجتمعات القبلية و التي يقوى فيها نفوذ القبيلة و قد يفوق او يتساوى مع نفوذ الدولة و سيادة قانون الدولة و دستورها.

العوامل الاقتصادية : –

إذا كان الاقتصاد وكما سبق أن أشرنا إليه هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان فإن أحوال دارفور الاقتصادية تأتي على رأس مسببات أزمة الإقليم وإذا كانت الزراعة والرعي يمثلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي هنالك فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما يترتب عليها من جفاف وقحط وتناقص في إنتاج المحاصيل الزراعية كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع في دارفور . والحقيقة أنه لا

يتوفر في دارفور مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف للتنمية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية.

ولعل مما ساعد على تفاقم أزمة دارفور ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الآخرين مع عدم وجود إمكانيات مادية تكفل معيشة لكل هؤلاء السكان خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة التي أعطت لكل قبيلة (حاكورة) أو إقطاعية محددة لاستقلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير أو الاقطاعيات القائمة منذ أيام سلاطين الفور بشكل يتناسب مع تطور االظروف الاقتصادية القائمة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو الإسكان والإقامة الأمين ، (2004م) ولسبب إهمال الحكومات المتعاقبة لهذا الإقليم خاصة النواحي الزراعية فإن المزارع في دارفور لا زال يزرع بطريقة بدائية وبنفس التقنية التي كان يمارسها أجداده القدماء مثل استخدام الجراية (محراث يدوي) في عمليات حرث الأرض ونثر البذور ومكافحة الآفات بطريقة بدائية ، ولا زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عملي الزراعي بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سليمة تخدم مصالحهم حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومية وجشع التجار أبو فوارس ، (2004م) .

وجدير بالذكر أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956م قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دارفور مثل مشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام ومشروع الغزالة ،وهيئة تنمية غرب السافنا ، ومشاريع تنموية أخرى في كبكابية وكتم وأم عجاجة إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاثة خالية من أي مشروع تنموي.[1]

كما أن دارفور لم تنشئ فيها الدولة إلا مصنعاً واحداً وهو مصنع نسيج نيالا المتوقف عن العمل الآن . وكان من الممكن للحكومة إنشاء مصانع لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في جنوب الإقليم مما قد يساهم في نقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة .

ومن المؤكد أن دارفور ظلت منطقة مهمشة خلال الحكم الثنائي وخلال الحكومات الوطنية بعده، وأدت الحروب الأهلية بين شمال وجنوب السودان الى ضياع كثير من المبالغ المالية التي كان يمكن

[1] -مصدرسابق: ص 10 –11

استغلالها لتنمية مناطق السودان وفي مقدمتها دارفور وجنوب السودان تلك المناطق التي تفتقر الى وجود بنية تحتية فيها فعاصمة الإقليم التاريخية (الفاشر) لم تنعم بالإمداد الكهربائي المستقر إلا مؤخراً ولم تتوفر في الفاشر ولا في غيرها الخدمات التعليمية والمدارس والمستشفيات ، ولا توجد وحدات صحية لعلاج السكان ولا تتوفر مياه نقية للشرب ويسود الفقر ، وتتفشى العطالة بين الشباب ولذا تعددت حالات النهب والسرقة حتى في الأوقات العادية ولهذا فإن التدرج السكاني دائم منذ بداية عقد الثمانينات مع زيادة في السنوات الأخيرة الى خارج دارفور خاصة الى العاصمة (المثلثة) الخرطوم والى مدن الوسط لذلك خرجت أعداد كبيرة الى خارج السودان متوجهة الى الجماهيرية العربية الليبية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى وتشاد وبعض الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية .

والواقع أن دارفور في وسط هذه الظروف الصعبة لم يعد يتوفر فيها للشباب الا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ وصناعة الأحذية وصناعة البروش والعنقريب (سرير النوم) ... الخ . مما دفع الكثيرون الى هجرة الإقليم . وجدير بالذكر في هذا المقام وعلى الرغم مما أكدنا عليه من إهمال الحكومات السودانية المتعاقبة الا أن مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان التي استمرت لعقود طويلة منذ عام 1955م وحتى عقد اتفاقية السلام النهائي في عام 2005م باستثناء فترة سريان شروط اتفاقية اديس أبابا من 1973م وحتى 1983م قد أدت الى قتل ما لا يقل عن مليوني شخص من سكان السودان في الجنوب والشمال من المدنيين والعسكريين والى تهجير أكثر من ملوني شخص آخرين الى شمال السودان وخارجه ، بل والى إنفاق أكثر من مليون دولار يومياً في الجانبين في السنوات الأخيرة وقد انعكس ذلك بالطبع على برامج الحكومة التنموية التي تقلصت تماماً ، فبدلاً من انشغال الحكومة والشعب السوداني بالتطور والتنمية انشغل الجميع بالحرب الأهلية وكان لذلك آثاره على دارفور بالذات التي كان من المفترض أن تخصص لتنميتها مبالغ كبيرة وأن تنفذ بها مشاريع عديدة لتعويضها عن فترات الإهمال والتجاهل.[1]

[1] - مصدر سابق: ص11-12

الصراع علي الموارد:

تعرضت ولاية دارفور الكبرى في بداية الثمانينات لموجات من الجفاف والزحف الصحراوي والذي ظهرت آثاره المباشرة علي البيئة بالمنطقة وعلي النشاط الزراعي والرعوي وقد كان لتفاقم موجات الجفاف والتصحر المستمر حتى الآن بالإقليم نتيجة إلى اختلال التوازن الطبيعي للجغرافية المناخية بالمنطقة اثره البالغ على قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتسارع الزحف الصحراوي. حيث أدت موجات الجفاف والتصحر إلى إهدار للموارد الطبيعية ومن ذلك فقدان الكثير من المزارعين لأراضيهم والرعاة لمواشيهم. لذلك نجد ــن الكوارث الطبيعيه التي ضربت دارفور من أكثر الأسباب التي ساهمت في الصراعات القبليه في المنطقه خاصه الجفاف الذي غطى المناطق الصحراويه وشبه الصحراويه في دارفور[1] ، كل ذلك بطبيعة الحال أدى لانخفاض مستوي الدخل والي تحول قطاع كبير من سكان الإقليم إلي عاطلين عن العمل، وتدهور المستوي المعيشي للفرد والأسرة مما حدا بهم بالهجرة إلي المدن الرئيسية بالولاية بحثا عن لقمة العيش، وانخراط كثير منهم في الأعمال الهامشية، وتبقي الهجرة إلى المجهول في الخرطوم هي آخر المحطات التى يلجأ إليها هؤلاء مجبرين.

وقد أفرزت موجات الجفاف والتصحر الأتي:

تقلص مساحات المراعي، اشتداد المنافسة والصراع على الموارد الطبيعية ، وتداخل المسارات والمراحيل، وكثرة الاحتكاكات بين الرعاة من جانب وبين المزارعين من جانب أخر، التوسع الزراعي على حساب المراعي.

الصراع بين الرعاة و المزارعين :

مسببات هذه الصراعات لها جذور إجتماعية و أخرى طبيعية و بيئية و أخرى إقتصادية تنموية بالإضافة لبروز العامل السياسى كأحد مسببات الأزمة، أزمة دارفور إذ انهى أزمة قديمة و لب الصراع فيها يدور حول النزاع القديم المتجدد بين القبائل الرعوية و القبائل الزراعية(Pastoralists versus Settlers) فى الإقليم حول الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً، أى أن أساس المشكلة يكمن فى النزاع المستمر بين

[1] تدهور الموارد الطبيعيه وأثره على النشاط الرعوي بدارفور ، تقرير جمعية حمايه البيئه السودانيه ، مصر ، ص 41 .

الرعاة الرحل أصحاب الثروة الحيوانية فى الإقليم و المزارعين أصحاب الحواكير، حيث يسعى الرعاة نحو المناطق الغنية بالماء و الكلأ من أجل المحافظة على ثروتهم و هذا يتعارض مع مصلحة أصحاب الحواكير الزراعية الذين غالباً ما تحدث ماشية الرحل الضرر بمزارعهم فينشأ النزاع، و بينما كانت تحل مثل هذه النزاعات عبر الإدارة الأهلية (Civil Administration) حسب الأعراف و التقاليد السائدة فى الإقليم فى فترة الحكم الإستعمارى البريطانى و فى الفترة ما بعد إستقلال السودان فى 1956/1/1 م، إلا أن إلغاء نظام الإدارة الأهلية فى فترة الرئيس الأسبق جعفر نميرى كان له أثره على عملية تهدئة الصرعات القبلية عبر إتباع العرف و التقاليد السائدة، مما زاد فى المنافسة على الموارد أن بعض الرعاه من دول الجوار خاصة تشاد لجأوا الى دارفور منذ بضع سنين لتفادى التجنيد العسكرى لابنائهم بقوات الشمال بقيادة حسين هبرى .او إيجاد مرتع خصب لمواشيهم.1

أحياناً ونتيجة للضغوط الإقتصادية يقوم بعض المواطنين المحليين بحجز موارد المياه و آبار الخندق و ذلك بتسويرها بأشواك و وضع اليد عليها و البدء فى بيع السبخه للرعاه بالصفيحة . [2] و لأن الرعاه يعتبرون الماء ملكاً مشاعاً فهم لا يترددون فى إزالة الأشواك لأخذ كفايتم منها و هذا يسبب النزاع و الشجار بين الرعاة ، أحياناً يقوم بعض السكان بحجز مساحة كبيره فى المراعى الطبيعية بغرض الإستفاده التجارية من العلف.

كما يقوم بعض المزارعين بمحاولة ابعاد الرعاة من مناطقهم و تجنباً للدخول معهم فى صراعات يقومون بحرق المراعي و العلف الطبيعى و لمسافات شاسعة.

إن دخول الرعاة الى المناطق الزراعية بلا ضوابط يجعل السيطرة عليهم أمراً مستحيلاً كما إن ذلك يحرم المزارعين من فرصة رفع المظالم للجهه المسؤلة. [3]

---

[1] الصراع القبلى فى دارفور أسباب و تداعياته و علاجة،....

[2] –التجانى مصطفى محمد صالح، الصراع القبلى فى دارفور الأبعاد و الحلول ، إعداد امانة مناشط المجمع بالامانه العامه للمؤتمر الوطني 1991 ص10.

[3] ورقة بعنوان الصراعات القبلية فى دارفورالاسباب الابعاد و الحلول. إعداد أمانة مناشط المجتمع بالأمانة العامة للمؤتمر الوطنى 1991م ص10

و تؤكد مداولات العديد من المؤتمرات مؤتمر الصح السابقة كالعمد و مشايخ القرى و لا يخضع للنظم و القوانين و الأعراف السائده فى المناطق التى يدخلون اليها مثل إحترام حرمات القرى و تحنب إتلاف المزارع و هذا يعود مباشره للإحتراب و الشجار بين المجموعتين.

من الملاحظ أن هناك أسباب و عوامل متعددة قادت إلي زيادة الاحتكاك بين القبائل الزراعية و القبائل الرعوية في دارفور أبرزها أن السلطات المحلية لم تعد تهتم بمتابعة و تنظيم حركة الرحل الموسمية، كما لم تعطي أهمية لتخطيط مسارات الترحل قبل وصول القبائل الرعوية إلي المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الأقليم، إضافة إلي ذلك نجد أن زيادة الزحف الصحراوي كان له دور كبير في هجر الرعاة للمسارات المعتادة سابقا" ،كما لم يقم الإداريين بتحديد تاريخ مناسب لحركة الرعاة عند إجتياز اراضي المزارعين و خاصة في فترات الحصاد، الأمر الذي أدى إلي زيادة حالات التعدي و الصدام المباشر و المسلح بين الرعاة و المزارعين

و ترى الباحثه ان هذه العوامل المذكورة و التى تتلخص في وجود الخلافات حول مسارات الرعي بين الرعاة و الرحل و المزارعين المقيمين، و القرارات الرئاسية بالغاء الادارة الاهلية، اضافة لهجرة رعاة من دول الجوار، كلها عوامل ساهمت بقدر ما في عدم استقرار المنطقة. و كما ورد في المبحث الاول من هذا الفصل، فان الباحث يرى ضرورة تجديد طرق التفكير و البحث عن آليات مستحدثة تستنبط من تلك الاليات القديمة، و ليس غريبا ان يستفاد من تجارب الدول الاخرى في حل مثل هذه الاشكالات الاقليمية، مع الاختلاف و الخصوصية في الاعتبار.

الحواكير:

من أهم أسباب النزاع (الحواكير) وهي الارض الزراعية او السكنية او الرعوية التى يهبها سلطان من سلاطين دارفور لشخص او جماعة او قبيلة او عشيرة بمرسوم سلطانى يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً لها يتوارثها من بعده اولاده و احفاده. [1]

[1] عبدالشافع عيسى مصطفى ، دارفور الأرض والحواكير ص 15 ، مرجع سابق

وتكون هذه الأرض معلومه الحدود تكون واسعه وعليها نفوذ سياسي وإداري واقتصادي وعسكري إذ أن أهل الحاكوره عليهم حمايتها والدفاع عنها ةاوالإستماته من أجلها وتكون لها إسم يعرف بها (دارفيا ، دار كبرا ، دار ديما (مؤشر على المرجع محمد سليمان)، دار ريزيقات ....الخ) وهي سلسلة أراضي التي تتكون من مجموعها سلطنة دارفور ، والسلطنه تتكون من المقدوميات والتي بدورها تنقسم الى مجموعه حواكير أصغر من الشرتاويات وممالك وسلطنات القبائل وهي بدورها تتكون من العموديات والعموديات تتكون من المشيخات.

التنافس على السلطه الإداريه:

كانت الصراعات في دارفور تحدث حول الموارد الشحيحة أو إتلاف حيوان لمزرعة أو لإستغلال قبيلة لأخرى .أما بقيام الأحزاب الساسية وتبنيها لبعض القبائل مستغلة تدهور الوضع الأمني في المنطقة مما عمق الخلافات بين القبائل وتسبب في عدم الإستقرار السياسي والأمني بإستغلال التعاطف الديني لإرتباط أهل دارفور بالمهدية والدعوة الإسلامية وأخذت تسوق الناس كيفما تشاء وتأتي بنوابها داخل البرلمان في شكل ترضيات ومساومات ، خاصة بين القبائل الكبرى كالفور والعربية والزغاوةوالبرتيوالمساليت وغيرها والوقوف معها في الإنتخابات مقابل وعد بتعيين بعض أبنائها في مناصب دستورية إذا ما فازت في الإنتخابات ، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك [1] بتحريض بعض القبائل وتسليحهم وضرب بعضهم ببعض ، مما ادى لقيام بعض الروبط القبلية كالتجمع العربي ومنظمة سوني وبعض التحالفات الأخرى كتحالف البرقد و المراريت وغيرها، فكان الدور الذي لعبته بعض [2] الأحزاب السياسية في المنطقة الأثر الأكبر في النزاع الذي نشب بين الفور والعرب في منطقة جبل مرة تنفيذاً لسياسات الحزب الوطني الإتحادي الذي يتزعم الفور ، وتضاربها مع سياسات حزب الأمة الذي يقود العرب وكذلك الصراع بين قبيلتي التعايشة والسلامات والذي برزت أسبابه منذ قيام الأحزاب الوطنية بعد الإستقلال ، حيث نجد السلامات يؤيدون الحزب الوطني الإتحادي والذي أشعل الشرارة الأولى بقتل رئيس مجلس عد العجول .[3] تطور

---

[1] محمد صالح خليل ،الصراع القبلي في ولايات دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني ، الأكاديمية العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، الدورة رقم 199511م .

[2] محمد سليمان ، مؤشرات لفهم الأزمه الياسيه في غرب السودان ، اخبار اليوم ، العدد 830 ، 5 مارس 2003م

[3] خطاب التعايشة والسلامات ، مؤتمر الصلح بنيالا ، 1981م ،ص7.

الصراع وشمل كل التعايشة الذين يؤيدون حزب الأمة ،تشعب الخلاف بالإتهامات المتبادلة والمهاترات والقضايا أمام المحاكم فدمرت قرى وازهقت نفوس ونهبت أموال وحطمت المباني الحكومية بالمنطقة ،ويعتبر هذا الصراع ثاني أكبر صراع تشهده المنطقة ، وتم حسم هذا النزاع بعقد مؤتمر صلح يجمع أطراف النزاع 1971م – 1981م .

إلغاء الإدارة الأهلية :

كان إلغاء الإدارة الأهلية سبباً آخر من أسباب تفاقم مشكلة دارفور وتاريخياً كان الإنجليز خلال فترة الحكم الثنائي قد طبقوا نظام الحكم غير المباشر الذي بموجبه لا يقوم الرجل الأبيض بإدارة وحكم السكان الأفارقة ،وإنماء تستعين بزعماء القبائل الأفريقية لكي تدير شئونها لحسابه وتنفيذ أوامره ، وتطور هذا النظام الى ما يسمى (بالإدارة الأهلية) حيث ظل لزعماء القبائل دور هام وأساسي ليست فقط في إدارة الإقليم والمناطق بل وفي كل المشاكل التي تنشأ بين القبائل والأفراد عن طريق مجالس الكبار أو مجالس (الأجاويد) وقد بدأت الدعوة لإبعاد الإدارة الأهلية في أكتوبر 1964م وهي دعوة يتبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دارفور وعندما جاءت حكومة نميري تبنت الدعوات السابقة لحل الإدارة الأهلية[1] .

مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دارفور من كيثر من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم مما حرم القبائل من أداء دور في تسيير النظام الإداري ، وقام نميري بإصدار قانون الإدارة المحلية للأقاليم فانفرط عقد الأمن في إقليم دارفور لأن الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة إضافة الى عدم وجود قوات جيش إلا للضرورة القصوى لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية وفي وسط هذا الفراغ الأمني كان من الضروري أن يحل السلاح الشخصي والصراع القبلي والعنف محل القانون ورأى مجالس الشيوخ الكبار ولسوء الحظ فإن عقد الثمانينات الذي جاء عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عمق الجفاف والمجاعة مما أدى الى مزيد من التنافس والصراع حول الموارد المحدودة وفي وسط هذه الظروف كانت دارفور تحتاج الى إدارة قوية من حيث الإمكانيات الأمنية والمؤسسات الحكومية التي تستطيع التعامل مع مشاكل الإقليم ليس فقط الإدارية وإنما أيضاً الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وهذا لم يكن متوفراً خلال هذه الفترة

[1] - صلاح فضل، مشكلة دارفوروالسلام فى السودان، مرجع سلبق، ص23 –24

بالنسبة لإمكانيات دارفور ولا بالنسبة لإمكانيات السودان . حرير، (1993م) ، ولعل ما زاد الامتعاض لدى بعض القبائل في دارفور أنه في عام 1994م عندما أعيد تنظيم إقليم دارفور إدارياً ثم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعة العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل المساليت والفور بمثابة تجاهل أو تقويض لدورها.

التداخل الحدودي مع دول الجوار:

تتشكل وتتأثر الأوضاع السياسية في أي منطقة وفقاً للظروف والعوامل الجغرافية السائدة فيها، ونجد أن اتساع مساحة الإقليم وموقعه الطرفي أديا إلى أن تكون دارفور متاخمة لثلاث دول هي: ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى. والحدود مع هذه الدول منبسطة ومفتوحة، ولاتوجد أي موانع طبيعية تعيق أو تقيد انسياب حركة الناس من وإلى دارفور. وعلى أساس هذه الحدود المنبسطة والمفتوحة يمكن تفسير ظاهرة وجود القبائل المشتركة بين تشاد والسودان وافريقيا الوسطي والسودان، وهي تلك التي يوجد جزء منها داخل منطقة دارفور وجزء آخر في تلك الدول المتاخمة لهذا الإقليم. وادي ذلك التداخل القبلي الي نقل الصراعات في الدول المجاورة الي داخل السودان ، حيث كانت التغييرات المستمرة في نظام الحكم في تشاد جعل دارفور قاعدة للمعارضة التشادية حيث ان الحدود مفتوحة ، مما جعل وجود المليشيات التشادية المناوئة للحكم في تشاد تنطلق من دارفور مما ساعد في انتشار السلاح وظهور النهب المسلح في دارفور ان هذا الوضع شجع القبائل دون إستثناء للقيام بإعداد مليشيات مسلحة تسليحاً متقدماً .

أيضاً لعبت ليبيا دوراً كبيراً في إنتشار السلاح في دارفور من خلال تسليحها لبعض القبائل العربيه في نهاية فترة السبعينات ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على مناصرة هذه القبائل في صراعها مع تشاد حول شريط (أوزو) الحدودي . إضافة الى ذلك أدى تفكك جيش أفريقيا الوسطى ودخول معظم أفراده الى دارفور إلى زيادة تدفق السلاح في دارفور .كل كميات السلاح التي تدفقت الى دارفور أدت إلى ظهور بعض السلوكيات الغريبة على مجتمع دارفور مثل النهب المسلح الذي استشرى في الثمانينات من القرن الماضي وظهور الجماعات التي تسمى "بالجنجويد ". كما ادى هذا الوضع الى ظهور الجرائم العابرة للحدود وذلك عن طريق تهريب المواشي الى دول الجوار ، وتطور النهب المسلح الى ما يشبه الجريمة المنظمة في تخطيطها وتنفيذها وشارك في هذا المتفلتون من شتى القبائل بمختلف إنتماءاتهم

العرقية من خارج وداخل السودان ونتج عن ذلك إضافة اعباء جديدة على الدولة كجهة مسئولة عن إستتباب الأمن . [1]

تدفق السلاح لدارفور

إن القبائل في دارفور تمتلك السلاح باعتباره ميزة يتميز بها الرجل الدارفوري وموروث اجتماعي قديم، وتدفق السلاح بكميات كبيره بسبب تداخلها الحدودي مع بعض الدول ونتيجه لأسباب داخليه أيضاً كما يرى بعض المحللين لأوضاع دارفور أن أول دخول للسلاح الحديث بشكل مكثف في دارفور كان في منتصف السبعينات عندما كانت الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضد حكومة مايو وبزعامة جعفر نميري ، وتستعد لإنتفاضة يوليو 1976م حيث خزنت السلاح لهذا لغرض في دارفور (في 20 حفرة بوادي هور) وعندما بدأ الحوار بين الجبهة الوطنية والنظام المايوي حول المصالحة ارادت الجبهة ان تبدي حسن نيتها فأهدت السلاح للجيش وأرشدته لمكانه، غير أن القوة التي ذهبت لإحضار السلاح من المكان المخزن فيه و جدته قد إختفى وفي المقابل تسرب إلي أبناءالأقليم. كماهربت عدة مجموعات إلي شمال دارفور وبحوزتهم السلاح المفقود وكونوا عصابات النهب المسلح والسرقات المنظمة في دارفور ، وقد لعبت هذه العصابات دوراً بارزاً في أشعال الفتنة في الإقليم، كذلك السلاح الذي تم توزيعه من قبل الحكومه الولائيه لزعماء بعض القبائل بغرض الدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم كان له دور في زياده السلاح وارتفاع حده النزاعات. [2]

أيضاً لعبت ليبيا دوراً كبيراً في إنتشار السلاح في دارفور من خلال تسليحها لبعض القبائل العربية في نهاية فترة السبعينات، وكانت تهدف من وراء ذلك إلي الحصول علي مناصرة هذه القبائل في صراعها مع تشاد حول شريط " أوزو " الحدودي . إضافة إلي ذلك أدى تفكك جيش أفريقيا الوسطي ودخول معظم

---

[1] محمد صالح خليل، مرجع سابق.

[2] لجنة تقصي الحقائق حول إدعاءات وإنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبه بواسطه المجموعات المسلحة بولايات دارفور بناء على القرار الجمهوري رقم (97) لسنه 2004 م .

أفراده إلي دارفور إلي زيادة تدفق السلاح إلي دارفور، وتقدر كمية السلاح الموجوده بدارفور حالياً بأكثر من مليون قطعه سلاح من النوع المتطور. [1]

و ترى الباحثه ان هذا التدفق للسلاح الى داخل اقليم دارفور، و ان اختلفت اسبابه، سواء السياسية كما حدث ابان معرضة الصادق المهدي لنظام النميري، او الصراعات الاثنية التى تجعل العرب يدعمون العرب باحضار السلاح من ليبيا، و غير ذلك من اسباب تدفق السلاح، كل ذلك قد صادف وجود استعداد فطرى لدى مواطن المنطقة لحيازة هذه الاسلحة التى يستخدمونها في حياتهم الشاقة عند عملهم في الرعي و الترحال، او عند مدافعة المزارعين ضد هؤلاء الرعاة، او لوجود التنوع القبلي في الاقليم مما يحفز كل قبيلة باعداد ما استطاعت من قوة خوفا او طمعا. كثير من العوامل و الاسباب جعلت من اقليم دارفور منطقة ملتهبة، التنوع الاثني، الاطماع القليمية، الثروات في باطن الارض و ظاهرها، و غير ذلك من الاسباب مما يجعل البعض يقول بعدم امكانية الحل السياسي القاطع و قصير الامد، بل ان الامر يحتاج لفترة زمنية تساعد في المعالجات التدريجية لهذه الاسباب المتجذرة و شديدة التباين.

نتج عن كل ذلك وجود جماعات مسلحة دون أي رقابة أمنية، الأمر الذي أدى إلي نشوب صراعات في هذا الإقليم خلال الحقب السابقة.

النهب المسلح:

تسبب طول الشريط الحدودي مع الدول المجاورة والذي يبلغ طوله 1300 كيلو متراً في دخول كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار والدول الأخرى إلى دارفوروكما ذكرنا أن كمية السلاح الموجودة بدارفور حالياً بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور ويسهل الحصول عليه كما أن أسعاره زهيده وفي متناول اليد [2]. وهذا أدى إلى نتيجتين هامتين هما سهولة الحصول علي السلاح، وازدهار تجارته بين مواطني المنطقة فضلا عن أن حمل السلاح بدارفور يعتبر سمة اجتماعية وثقافة شعبية .

[1] تقرير الجهاز القضائي بولاية غرب دارفور ، كشف قضايا القتل العمد والحرابه والإغتصاب بمحاكم الجنينه 2002– 2004 م

[2] محمد صالح خليل مرجع سابق ص 46.

إن هذا الوضع شجع القبائل بدون استثناء للقيام بإعداد مليشيات مسلحة تسليحاً متقدماً، وكما أدى هذا لظهور بعض السلوكيات الغريبة علي مجتمع دارفور مثل النهب المسلح الذي استشرى في الثمانينات من القرن الماضي وظهور الجماعات التي تسمى بـــ"الجنجويد". كما أدى هذا الوضع إلى ظهور الجرائم العابرة للحدود وذلك عن طريق تهريب المواشي المنهوبة خاصة من الإبل والمواشي إلى دول الجوار، وتطور النهب المسلح إلى ما يشبه الجريمة المنظمة في تخطيطها وتنفيذها وشارك في هذا المتفلتون من شتى القبائل بمختلف انتماءاتهم العرقية من خارج وداخل السودان ونتج عن ذلك إضافة أعباء جديدة على الدولة كجهة مسئولة عن استتباب الأمن. ومن ناحية أخرى فقد ادى إنتشار السلاح مقارنة بالعقود السابقة إلى إزدياد الخسائر البشرية والمادية التي تنجم عن الثارات والنزاعات القبلية والنفرة لإسترداد الأموال المنهوبة.

كما ان ازدياد النزاعات المسلحة وتطور أشكالها أدى إلى إرهاق الأجهزة الأمنية من قوات مسلحة وشرطة وقوات أمن ، مما دعا الحكومة إلى مضاعفة تلك القوات بنسبة كبيرة للتعامل مع ظواهر الانفلات الأمني، كما تمت محاكمة المئات من الخارجين على القانون بعقوبات رادعة وصل بعضها إلى الحكم بالإعدام ، ولكن كل ذلك كان ينتهي وفقاً لما هو متعارف عليه بين القبائل من صلح وديات.

ولعل حالة عدم الإستقرار والفوضى الأمنية وضعف هيبة السلطة كان دافعاً لأن تغير الحركات السياسية ذات البعد الجهوي والقبلي طبيعتها الى حركات تعتمد السلاح كأحد الوسائل لتحقيق ما تصبو اليه. و بالرغم من كل ذلك استطاع أهل دارفور التعايش في سلام نسبي وحلْ ما يطرأ من مشكلات عن طريق أرثهم التقليدي المتمثل في "الأجاويد"ومجالس الصلح والمؤتمرات .

عزلة الإقليم و صعوبة المواصلات :

بما ان إقليم دارفور ظل معزولاًعن أقاليم السودان خاصة في الوسط والشمال أصبح اكثر إرتباطاً بالمجتمعات والدول المجاورة له، الأمر الذي أحدث تداخلاً اجتماعياً وثقافياً بين دارفور وسكان تلك المناطق مما عزل الأقليم نسبياً عن أقاليم السودان الأخرى ، كذلك من ضمن الأسباب التي فوتت علي دارفور فرص التطور الاقتصادي و الاجتماعي هو عدم وجود طرق حديثة بينه وبين وسط السودان، عدم

توفر وسائل المواصلات السريعة، وبالتالي اعاقت هذه الأسباب أي تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجالات التجارة و التسويق و التنمية.

و ترى الباحثه ان أمر عزلة اقليم دارفور عن المركز و عن الاقليم الاخرى الشمالية و الشرقية هو من اسباب إعاقة فتح قنوات التقارب الفكري و التبادل المنفعي الذي يؤدي لازالة هوة النظر الموضوعي بين دارفور و هذه الاقاليم، و على رأسها المركز حيث اتخاذ القرار و نظام الحكم المركزي ، و بالتالي فان بناء الطرق و تسهيل سبل المواصلات سيسهم في تحقيق هذا الربط الاقتصادي و المنفعي عموما و التقارب الفكري. ان هذه المنشئات هي جزء من التنمية المفقودة باقليم دارفور، و التنمية قد تكون نتيجة للاستقرار و السلام كما انها هي نفسها قد تكون سببا في تحقيق السلام و الاستقرار.

السياسات التعليمية والعطالة :

لما كانت دارفور منطقة بعيدة ومتطرفة عن وسط السودان ولما كانت فترات خضوعها للحكومة المركزية في الخرطوم أقل من غيرها من بقاع السودان بأكثر من 70 عاماً ولما كانت قد تعرضت للإهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية والوطنية من بعد الاستقلال فإنه ليست غريباً أن تصبح جميع نواحي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافية وفي أحيان كثيرة غير موجودة بالمرة . ويظهر مستوى تعليم المرأة في أي مجتمع جانباً هاماً من جوانب التقدم والثقافة والواقع أن عملية تعليم البنات كان أمراً مرفوضاً في السودان لأن الخلوة (الكتاب أو المدارس الأولية) 1

كانت مكان للرجال فقط منذ ما قبل القرن التاسع عشر واستمر نفس الوضع خلال حكم الدولة المهدية 1885 – 1899م .

وجدير بالتنويه هنا أن عملية تنقل الرعاة بمواشيهم ويرفقهم ابنائهم من بنين وبنات كانت ولا زالت عائقاً كبيراً في تحقيق السياسات التعليمية التي سعت حكومات البلاد في بعض الأحيان لتنفيذها فكان الرعاة يرفضون إرسال أبنائهم الى المدارس لحاجاتهم إليهم خلال الترحال والرعي مما ساعد على زيادة

[1] - مصدر سابق: ص16–17

الأمية بينهم وذلك في جو القصور الدائم في الخطط الخاصة ببرامج الخدمات التعليمية للمناطق البعيدة خاصة في دارفور .

وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين أدارت الدولة سياسة تعليمية طموحة سعت من خلالها لتوفير التعليم العالي فقامت بفتح الجامعات بالذات في العاصمة وبعض المدن الكبرى للراغبين فيه من كافة أنحاء البلاد بيد أن هذه الجامعات لم يقتصر دورها على تخريج الأعداد الفعلية التي تحتاجها البلاد لسوق العمل بل على العكس من ذلك زادت أعداد خريجيها من الجامعات الخاصة من الذين تخصصوا في الدراسات الإنسانية والنظرية دون أن تتوفر لهم فرص العمل لانشغال الحكومة عن إقامة مشروعات تنموية في إقليم دارفور ومعظم أنحاء السودان وفي هذا المناخ أصبحت دارفور أهم الركائز الأساسية للعمالة المؤهلة ومصدراً للرجال المجندين في جيش السودان في وقت اشتدت فيه الحرب مع الجنوب ومع أن دارفور من أهم المناطق التي قدمت السند السياسي لحزب الأمة ومع أن سكان إقليمها يعتبرون من أكثر المؤيدين لهذا الحزب في الانتخابات البرلمانية وبالتالي في تولي هذا الحزب للوزارات الحزبية أو المشاركة في تشكيلها فقد ظلت ولايات دارفور تعاني من الإهمال والتجاهل من خلال الحكومات التي تولاها حزب الأمة . وقد مثلت الهجرة الى البلاد العربية خاصة ليبيا منفذاً هاماً لجزء من فائضي الأيدي العاملة في دارفور ومع ذلك ظل آلاف الخريجين بلا عمل نتيجة لعجز الدولة في إيجاد فرص عمل لتوظيف تلك الطائفة البشرية الكبيرة في الإقليم وفي هذا المناخ بدأت الاتهامات والشكوك حول اتجاه الحلول لجماعات دون أخرى في منح فرص العمل والتوظيف وأصبح شباب الخريجين الذين رجعوا من دارفور الى الخرطوم وغيرها مصدر قلق للدولة لأنهم لم يندمجوا في مجتمعهم الريفي الذي أتوا منه كما أنهم لم يستطيعوا الانخراط في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فرص العمل بعد أن رحلوا إليه ، فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ الذي يمكن أن يحتموا فيه ، فلما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع العطالة فكان لهم دور فاعل في تنشيط الحرب والصراع في دارفور .[1]

[1] - مصدر سابق: ص17-18

تجاهل الحكومة للازمة أول الأمر :

ومما جعل حركة التمرد في دارفور تبلغ هذا الحد من العنف أن الحكومة قد استهانت بها أول الأمر واعتبرتها عملية خارجة عن القانون وانشغلت بمشاكل حربها وصراعها وتفاوضها مع الجنوب ووصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلاميا ولم تشترك في حلها في البداية قوى التجمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم ولما أصبحت المفاوضات الجارية في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على وشك أن تنتهي حيث يتحقق لأهالي الجنوب بموجبها كيان ذاتي وامكانات اقتصادية معتبرة ونصيب في الثروة والسلطة تطلع زعماء حركات التمرد في دارفور والمسلحين منهم1 الى إحراج الحكومة وإرغامها على الدخول في محادثات مماثلة معهم للحصول على نفس المميزات التي يتحصل عليها الجنوبيين وإسماع صوتهم وشكواهم للعالم حتى يتعاطف مع قضيتهم . ويرى البعض من المحللين السياسيين في الشأن السوداني أن ما وقع من خلافات سياسية في صفوف حكومة الإنقاذ والحزب الحاكم فيها . وانقسام هذا الحزب الى حزبين هما حزب المؤتمر الوطني الذي استمر حاكماً للسودان بزعامة الرئيس عمر حسن احمد البشير وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي قد ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة وذلك لأن معظم القيادة الشابة وبعض زعماء القبائل في الإقليم كانوا أساساً من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابي ، ولذلك يرجع البعض زيادة تأزم مشكلة دارفور الى تأثير الترابي على بعض جماعات التمرد .

تدخل القوى الخارجية في الأزمة :

مما لا شك فيه أن مشكلة دارفور محلية في أساسها وقد بدأ ذلك من خلال تحليلنا لأسبابها إلا أن تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأسرائيل وغيرها كان له أثر سلبي . أدى الى تفاقم الأزمة وانتقالها من أزمة محلية الى مشكلة إقليمية ودولية بل أن القوى الغربية قد اعتبرت هذه الأزمة أسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين . والحقيقة أن جميع ولايات السودان ظروفها الاقتصادية صعبة وبالنسبة لدارفور من الطبيعي أن تكون أكثر تخلفاً لسبب ليس فقط لظروفها

[1] - مصدر سابق: ص18–19

الطبيعية والبشرية وإنما بسبب عزلتها التاريخية وقد أتعتبر الحكم الثنائي دارفور منطقة متمردة ونائية لذلك لم يتح لها فرصة التنمية النسبية التي عمت بلاد السودان وأقاليمه الأخرى خاصة وأن الإقليم لم يكن متوفراً فيه نشاطات اقتصادية تغري المستعمرين وقتها الا أنه إذا كانت أسباب الثورة المباشرة في دارفور هي الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية فإن دارفور ليست الوحيدة فكثير من ولايات السودان تعاني من نفس الظروف تقريباً، ولكن بصورة وبنسب مختلفة بعض الشيء ومع ذلك تشير جميع الوثائق والدراسات الى أن إقليم دارفور بعد ضمه الى الإدارة الثنائية قد شارك في التطورالنسبي الذي عم أنحاء السودان وأصبحت دارفور ممثلة في المجالس التشريعية وأصبح لأبناء دارفور مناصب كبيرة في السلطة والإدارة المركزية خلال الحكم الوطني حتى أصبح لهم تأثير في اتخاذ القرار السياسي في البلاد وكانت الحكومة تميل الى أن يكون حكام الأقاليم من نفس أبنائه بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعصبية. وقبل تدهور الأوضاع وتعقيد1

مشكلة دارفور في السنوات القليلة الماضية كانت حكومة السودان قد أخذت في تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية خاصة في ولايتي جنوب دارفور وشمال دارفور مثل إنشاء مطار نيالا الدولي الذي يربط بين دارفور بالعالم الخارجي مباشرة ، والبدء في إنشاء طريق الإنقاذ الغربي الذي بدأ العمل فيه على محاور إلا أن اندلاع التمرد وقتل المهندسين والعمال هناك أدى الى توقف العمل في واتساقاً مع هذه الحقائق نجد أن السبب هو إعلامي في المقام الأول فالإعلام الغربي قد ضخم المشكلة وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحه2 .

[1] - مصدرسابق: ص19-20

(2) مصدرسابق:ص20-21

الفصل الثاني
إدارة النزاعات و درء الأزمات

- ❖ إدارة النزاعات
- ❖ إدارة الأزمات
- ❖ الآليات التقليدية في فض النزاعات في دارفور

المبحث الأول :- إدارة النزاعات

تنشأ النزاعات بشكل طبيعي أحياناً بين أعضاء مجموعة العمل الواحدة، و/أو بين مجموعات العمل المختلفة، أو بين أطراف متعددة في المجتمع. وتعريف النزاع: هو وقوع تتضارب أو تعارض للآراء أو المواقف بين شخصين أو أكثر سواء أكان ذلك معلناً أم غير معلن، ويصحبه انفعالات قوية[1].

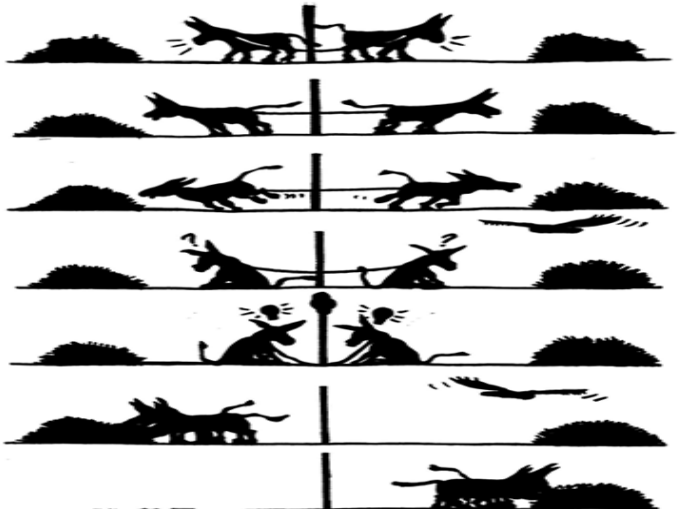

أسباب عامة للنزاع

تتسبب العديد من العوامل في خلق النزاع أو تصعيده أو التأثير عليه أو التمسك به.

ونسرد فيما يلي غالبية الأسباب التي قدمها المتنازعون لنا عبر السنين الماضية ولا ندرى إذا ما كانت القائمة التالية تشمل جميع أنواع النزاعات[2].

تجنب الآخر وعدم الاستجابة له ، الاستغلال السيء	نظم الاعتقاد والقيم ، سوء المعاملة ، عدم المعرفة
إهماله واستهجانه ، المعلوماتية البالية والتضليل المعلوماتى.	الشعور بالخروقات والسلوك غير المقبول ،
توارث إحساس بعدم العدالة.	تأثيرات الثقافة، النوع – و الجنس ذكر/ أنثى والأجيال.

[1] ابو القاسم قور حامد : مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، اصدارة مركز السودان لابحاث المسرح، الخرطوم ، السودان 2010م ،ص 10

[2] **ناصر الشيخ محمد ، سبيل إنجاز الوعود ومـــهارات وطبيعة التفاوض ، تاليف وليام فاوست لنكولن ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) جامعة الخرطوم – الخرطوم – يوليو 2006 ، ص 11**

الضمائرية.	المطابق وغير المطابق للثابت.
معلومات منقوصة بسبب اختلاف المعايير والقيم،	تاريخ قديم، بقايا نزاع قديم.
خشية من إلا تتحقق المصالح بما في ذلك قضايا الاستمرارية	النظم والسياسات والقوانين.
صدامات هيئوية – حتى بين التنظيمات ودولها.	أنماط مؤسسة وممارسات بما في ذلك العادات والتقاليد.
، هموم السمعة وإرضاء الذات. المنافسة الحادة بين الكيانات.	، عدم توفر الزمن، الطاقة ، مال الدعم، غضب مرحلي.
معلوماتية غريبة كما في تقنية المعلومات.	غير مستساغ ومزعج ،
معلومات لا يمكن التحقق منها. الافتقار للمصادر	قديم وبالى، وغير مهم، كثيف وكبير الحجم، والكمية،

سلبيات النزاع

كثير من الأحيان بتفاسير سلبية، وقد يكون ذلك لأسباب لا تخلو من معقولية، وفى ما يلي بعض الإفادات العامة والتي جمعناها – عبر سنين – ولا نزعم أن القائمة التي سنسرد ها تحوى كل شيء.

النزاع [1]:-

كثيراً ما يزعزع اهتماماتنا الشخصية، أفراداً، أو جماعات.	كثيراً ما يزعزع نظمنا الإجتماعية، والتي نحتاجها لتأكيد عدالة توزيع الفرص في مساحات، لتحقيق تغير إجتماع منظم أو المحافظة على نظام نرغبه أو نحتاجه.
وكثيراً ما يعترض النزاع طريق التغيير والتجديد، مما يكلفنا زمناً وقلقاً وجهداً وأموالاً.	وكثيراً ما يخلق التنازع تمرداً ومعاندة وسط المجموعة نفسها المتنازعة مع غيرها.
وكثيراً أيضاً ما يفقدنا النزاع دعماً نتوقعه، أونتلقاه من حلفائنا الحاليين أو المتوقعين.	ويهدد النزاع أية تحالفات ويعرقل تنميتها.
ويوضع قيوداً يحكم أغلالها على أيدي الناس، أو تنظيماتهم،	يدفعنا النزاع إلى أفعال و ردود أفعال مندفعة بدلاً عن

[1] نفس المرجع السابق ص 14-17

فيتخاطرون إلى أقوال وأفعال (يصعب التراجع عنها) وهى قد حددت لمآرب سياسية.	استجابات مدروسة بعناية.
ويترك التراع أثراً على الناس يجعلهم يتعلقون بالماضي وذكرياته الطيبة.	وكثيراً ما يضر بمستوى الثقة بين الأطراف ويتسبب في العزلة.
وكثيراً ما يتسبب في المساس بمصداقية أحد أو كل الأطراف المتنازعة في ما يخص مهامهم أو مهمتهم أو جوانب مصداقية قضيتهم.	وكثيراً ما يستهلك التراع مصادرنا ويحط بمعنوياتنا، ويضنى طاقاتنا وصحتنا ومواطنينا وأراضينا وأموالنا وزمننا.
وكثيراً ما يعدل ويغير في أولوياتنا مما يعطل اهتماماتنا الأخرى الأساسية في نفس الموضوع.	وكثيراً ما يسبب أضراراً لا سبيل لإصلاحها لطرف أو أطراف التراع.
وكثيراً ما يسبب قلقاً غير ضروري، أو قناعات غير مستقرة تؤدى بدورها لأذية الأبرياء من غير المتنازعين، اى أطراف ثالثة متأثرة بالتراع.	وكثيراً ما يخرب – مؤقتاً أو بصورة دائمة – علاقة كانت مزدهرة ويعتمد عليها بين الطرفين.
وكثيراً ما يتطفل التراع على مجريات الثقة بين الغرماء ومسببات الراحة لديهم.	وأخيراً يخلف التراع سجلاً تاريخياً يخيم فوق الرؤوس لأزمان وأزمان مسبباً الإضرار.

إيجابيات النزاع

يُثبت التراع أحياناً إيجابيته وفعاليته وضرورته، بأن يدار ويقاد بحرص ومسؤولية. وفى ما يلي قائمة جمعناها عبر السنين تفيد بذلك[1]:-

كثيراً ما يُرجى التراع الذاتية الفردية أو الجماعية.	كثيراً ما يُشكل التراع أو يؤكد أو يتناسق مع مجموعة مؤطرة من القيم، وذلك قد يكون مؤقتاً أو لمدة أطول بما يكفى لخدمة أغراضنا أو لتحقيق أهدافنا المنشودة.
ويتبنى التراع شعوراً قومياً بالجماعية، بحيث يتمكن باقي	ويطور التراع في أحايين كثيرة – تداخلات مفيدة ما بين

[1] نفسه 39-43

الناس من إظهار إحساسهم المشترك ويبدون اهتمامهم المتماثل مع الكل وأهدافهم وغاياتهم، وهذا بدوره يقود لاكتساب الدعم من بقية المجموعات وكسب التحالفات.	الناس بعضهم البعض.
ويخدم النزاع أصحاب الأطراف المتماثلة – لتوحيدهم فيما بينهم، أو مع الآخرين أفراداً أو مجموعات.	وكثيراً ما يسألنا النزاع: من معنا ؟ ومن ضدنا ؟.
وقد يتسبب النزاع نفسه في إطفاء نزاعات أخرى أو إزاحتها جانباً.	ويضع النزاع ويحدد الأولويات.
ويكون النزاع أحياناً صمام الأمان و الذي بفتحه تتنفس المشاعر و. والأمل أن يحدث ذلك بسلام وبطلاقة بناءة.	ويرفع النزاع أحياناً كثيرة – من اهتمامنا، في بعض الأوقات. وبالإضافة إلى مقترحاتنا لطرح رؤى جديدة أو رؤية مغايرة في معناها للتنفيس أو إعادة الفهم أو الاعتراف بشيء، أو مساندة موضوع ما، أو إضفاء الشرعية على وضع معين وأسبابه ومصداقيته.
يولد التغيير أحياناً.	ويدفع ذلك التغيير أن يكون شاملاً، ومنظماً مرتباً وسريعاً لكي يسبق النزاع نفسه.
ويولد في أحايين أخرى تطويراً لسبل عادلة تمنع النزاعات نفسها أو تديرها أو تفضها آنياً أو للمستقبل.	

تصنيف أسباب وأنواع النزاع

الأنواع الخمسة لأنماط سلوك النزاع وسلوك فض النزاع

يبين الرسم البياني فيما يلي الأنواع الخمسة للسلوك والتي دائماً ما تستغل كسلوكيات نزاع وسلوكيات فض نزاع أيضاً. وسنشرح كل سلوك على حدة فيما يلي من صفحات. أما الآن فبجب أن نلاحظ أنه كلما صعدنا أعلى مع الخط العمودي كلما صرنا أكثر تأكيداً من تلبية اهتماماتنا، وكلما ابتعدنا عنه يميناً على طول الخط الأفقي كلما صرنا أكثر تعاوناً لتلبية اهتمامات غريمنا المضاد[1].

[1] نفسه ص 56

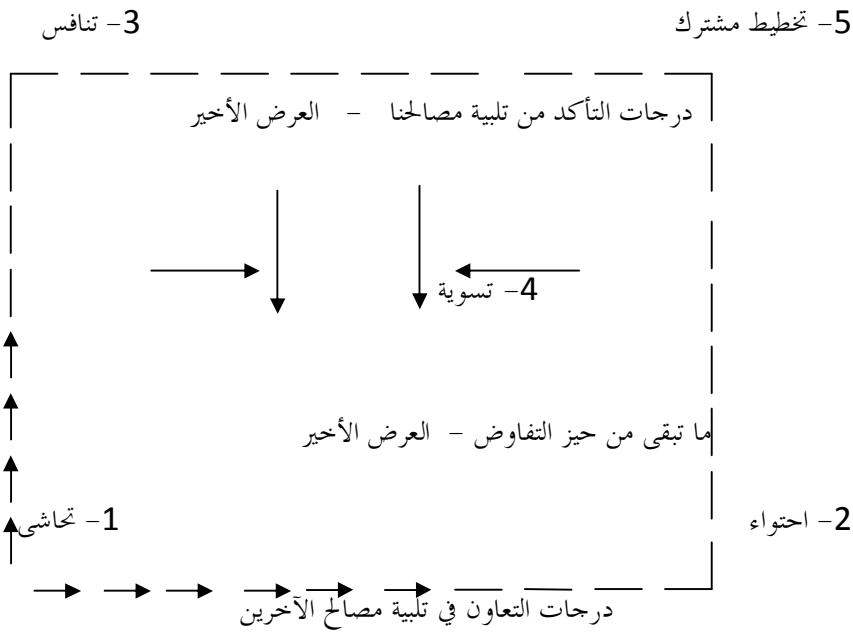

لاحظ أن" التخطيط المشترك " يسمح للطرف الآخر أن يكون متأكداً من خطواته ومحاولاته لتلبية مصالحه وبنفس الروح التعاونية يلبى مصالح الطرف المنافس، عليه فالتخطيط والتأكد ليس عليهما أن يكونا متناقضين – عند التنفيذ – داخل المحتوى العام: - التفاوض المشترك.

1/- **التفادي**:-

يأتي التفادي كاستجابة للنزاع غالباً بتجاهله أو نفى وجوده بتاتاً أو بالتفاف حوله. هناك العديد من الأسباب والتي تجبر الغريم على أن يتجنب النزاع.

وفى ما يلي مقترحات عبر عنها الغرماء. –تراكم السنين – ولاحظ كم من الأسباب تأتى في شكل الأقوال المأثورة – والتي نستخدمها نحن غالباً – ونحن لسنا غريبين عن التفادي[1].

هناك عدم عناية.	لا توجد هنا مشكلة حقيقية.
الأسهل أن نترك الأمور تأخذ مجراها.	المشكلة إذا وجدت فهي تافهة ولا تستحق.
هذه ليست مشكلتنا – على الأقل هي ليست مشكلتي.	هى ليست ذات أسبقية على الأقل ليست لي.

[1] نفس المرجع السابق 69-75

يداوى الزمن كل شيء – ستتلاشى هذه المشكلة	لا أريد أن أقحم نفسي
لا أريد التدخل في أمور الغير	لا سلطة لدى في الأمر، هذا ليس من إختصاصى
سأخسر في كل الأحوال – لا أستطيع فعل شيء	لا أرغب في أن أخسر
أنا الكسبان في كل الأحوال – ليس علىَ القيام بأي شيء	أخاف المجهول
أخاف المعلوم لأن المتر تبات المحتملة ستكون وخيمة علىَ وعلى الآخرين	لا مصادر عندي ولا طاقة لي بهذا، لا اعتماد، ولا رغبة، لا دليل، ولا تأثير، لا معارف، لا زمن عندي، لا مال، ولا أعرف عنه شيء
لأن أُرجع القارب ولا تأرجحه أنت	خليك في حالك
لن أصنع من الحبة قبة.	لن أتسبب في ازدياد الحالة سوءاً
أخشى أن أدمج في هذا الموضوع كتزاع، أو أطرافه، لا يوجد ما يمكن فعله في هذا، هذا نزاع مركب وهو جزء من تركيبه في هذا العالم ولا أحد يستطيع محاربة مجلس المدينة.	لقد اكتشفوا نقطة ضعفي سأنكشف للجمهور إذا لم أستسلم، إذن لن أقوم بفعل شيء. التزاع قبيح ومعرقل.
أرشدوني أن أقبع جالساً وأنظر الناحية الأخرى.	وفى كل الأحوال التفادي يوحى بالسلبية أو على الأقل درجة ضعيفة من الفعالية مساعداً فقط في حالات الإنكار والهروب. ولكن يجب أن تنتبه إلى أنه ليس نفس الشيء " كما " الاستسلام رصيف أقصى حالات الاحتواء.

2/- الاحتواء

يقود الاحتواء في أقصى مداه دعماً للمصالح إلى اغتنام الطرف المحتوى(بكسر الواو) ذلك (حتى ولو بطريقة رخوية) وذلك لاحتواء الطرف الآخر، وتلبية مصالح طرفٍ ما عن طريق الاحتواء التام يعنى عدم تحقيق ذلك، أو بأضعف الإيمان تلبية القليل من المصالح للطرف المحتوى (بكسر الواو)[1].

مثال : (لكي ما يتحقق لك الفوز لا بد لي أن أخسر) بيد أنه تتعدد الأسباب والتعاون واحد، بما في ذلك الاحتواء مع الطرف المنافس، معظم ما تقدم من مقترحات للتفادي السلبي للتزاع والتي ظهرت على الصفحات السابقة، يمكن إدراجها للاحتواء السالب والموجب، قرار متعمد للتعاون، للقهر، أو في أبسط صوره للاستسلام.

فيما يلي قائمة لأسباب احتواء التزاعات كما عبر عنها متنازعون حقيقيون خلال السنوات الماضية :-

لا حول لي ولا قوة ولا خيار.	الاحتواء ليس التضحية الكبرى عندي (كتحليل للتكلفة الكلية ربح أو خسارة فيما يخص الطاقة والمال والزمن الخ...).
لقد وعدت بفعل ذلك.	الفكاك من التزاع أو مجرد رميه وراء أظهُرنا كأساس نحو احتوائه.
لقد أُعطيت على سبيل الإيماءة بحسن النوايا.	أرغب لإظهار المرونة من جانبي – ربما لإيجاد القبول بيَ من الآخرين، أو للتأثير على الرأي العام.
أرغب في تجنب توسيع وتكثيف التزاع.	ليس في الأمر مبدأ أساسي أو قيمة عليا معرضة للخطر.
الآن انتظمت عملية التفاوض بإيقاع صحيٍ منغم، وجب الحفاظ عليه، ولا أريد قيوداً تكبلني على الأرض.	الطرف الخصيم خصم جيد. هم على صواب وأنا على خطأ.
الموضوع في أبسط أشكاله أنني أمد لهم حبلاً لشنق أنفسهم.	أقدم السبت كي ما أجد الأحد، وأرص الأقوال لأحصل على بنيان يفيدني في المستقبل (خفية أو بالإظهار، وليس إتصياعاً لسياسة الأمر الواقع، أو سياسة هذه بتلك).

[1] نفس المرجع السابق 77

لدى (أهميات) أُخرى، مصالح أهم، هذه ليست بأولوية عندي.	ترتيب أهميات، المصالح عندي قد تبدلت.
أُقدر العلاقة بيننا.	أشعر أنه واجب على، هذه مسؤليتي.
أمروني أن نمتص التزاع .	

3/- **التنافس**:-

يقود التنافس كشكل من أشكال التزاع إلى طغيان، ومن ثم بلع أحد أطراف التزاع للأخر، وبالتأكيد كان سباق التسلح بين الأمم، أوضح صورة ومثال على ذلك، كمنحى لسلوكيات التنازع. ويتطلب التنافس (لكي تكسب أنتي يجب أن أخسر أنا) ورغم، أن الكثيرين يدحضون التنافس بقولهم أنه لا يحتاج عراكاً ولا شراسة، إلا أننا نقر بالأتي[1]:

أ – لايحتاج التنافس أن يكون عنيفاً فعلاً.

ب- ينبه ويحفز التنافس الموهبة. مثال؛ الرياضة – العلوم – التكنولوجيا- بيد أن المنافسة تمارس لأسباب أُخرى عديدة في كثير من الأحيان.

وتحتوى القائمة فيما يلي أسباباً للتنافس عبر عنها متنازعون حقيقيون عبر السنين الماضية :-

المعهود فينا أننا نلعب لنكسب.. والأمل أن يتأتى ذلك بتزاهة. وهذا أساس وأسم اللعبة، ولدينا الكثير الذي يمكن أن " نلعب عليه" [ونجازف به] (السيادة، الأمن، الأرض، كبريائنا..... الخ).	صدر توجيه لي بأن أنافس – لا تتنازل عن شبر واحد، ولا تترك أسيراً لديك حياً.
رد فعل فوري ْفالِت و مشحون بالعاطفة، فقط بدلاً من رد فعل متماسك بعد تفكير عميق وشامل لكل شيء	لقد جربت طريقة حل التزاعات و لم أعد أعتقد في نجاحها، ولا أثق فيها أيضاً.
توجد ترسبات من نزاعات سابقة أضحت عواملاً لتزاع	هذا ليس تنافساً هذا انتقام، وهكذا تتساوى الكفتين هذه

[1] نفس المرجع السابق 78

جديد، وكانت صراعات وتقاليد.	هي العدالة.
هذه تلبية لذاتنا، لي الرغبة أن أفوز وأحقق فوزاً ضخماً في كل مرة.	علىَ أن أبدوا قوياً وصعب المراس في أعين الآخرين، فالمظهر مهم لدىَ ولديهم.
لا يهمنى أحد، لا يهمنى الآخرين ولا الخصم " الغرماء " وحتى الأبرياء القريبين من النزاع ولا بقية البشر كلهم. هذى طريقتنا في التعامل هنا، هذا ديدننا وثقافتنا.	نحن نتناول بالحديث مصادراً في طريقها للنضوب، ويجب علينا التحكم في ذلك وحمايتها واقتسامها، وهذا أساس المبدأ والمسؤولية.
لا أثق في الطرف الآخر خصماً، ولا أثق في الآخرين أيضاً.	لا أثق في العملية نفسها.
أحتاج أن أحمى مصالحي الأساسية، حياتي ورفاهية أسرتي، أمنَ الإقتصادى... الخ، هذا دفاع عن النفس. تسيء إلى قيم الآخرين.	وتهددني سلوكيات الآخرين.
يتوجب علي هذا النزاع أن ينتهي، وهكذا ببساطة بغض النظر عن التكلفة والضحايا.	هذا يتسق مع اللعب النزيه داخل حدود وقوانين مسبقة وأحكام يلتزم بها الجميع.
البنود التي عليها هذه العلامة دائماً تجيء في سبيل تبرير نظريات الحرب في كل الأحوال وما إذا كانت شخصية، جماعية، جمعية، أو عالمية.	

4/- التسوية:-

هي شكل من أشكال " المشاطرة " بين المتنازعين بأعمالهم مبدأ " فلسفتهم " معاً. والتسوية تقتضى ولكي ما يربح كلً منا شيئاً، على كلً من أن يخسر شيئاً – خسران كان كل منا يحسبه مستحيلاً غير محتمل ولا سبيل إليه بيد أنه أصح ضرورياً.

والتسوية هي مشاطرة مشتركة لاتفاق " غير مفضل " ولا " مستساغ " ولكنه نطاق على الأطراف المتنازعة دخوله. أما إذا دخل طرف فهذه ليست تسوية وإنما " تنازل ".

ورغم أن التسوية تحتوى عدم الاكتفاء " بدرجات متفاوتة " إلاَ أن الناس تنشده لعدة أسباب: لاحظ وأنتبه إلى أن مواقع التفاوض وزواياه قابلة للتسوية، بيد أن ذلك غير حقيقي وأيضاً مستحيل بالنسبة للمبادئ.

لأن المبادئ وبتعريفها المباشر غير قابلة للتقسيم، وعليه لا تطرح للتفاوض مثال:

" السيادة " ولكن " الزمن " ممكن أن يتكسر إلى ثواني، أيام، سنوات [أرجع وأنظر الرسم البياني

وخطأ فادح آلا وهو الاعتقاد أو التعريف " للتسوية " بأنها " فن التفاوض ". فالأطراف لا تأتى للتفاوض إلاَ بقصد تحقيق عرضها الآخر المقدم على أنه (آخر ما يمكن الوصول إليه) ويدخل في باب نلتقي جزئياً.

القائمة فيما يلي تعطينا أسباباً " للتسوية " كم عبر عنها متنازعون حقيقيون عبر السنوات الماضية[1] :-

التحليل لأرباح وخسائر التكلفة الذي أجريته [الطاقة، مظهر مال وزمن الخ...] يشير إلى تقبل الخسارة المشتركة.	لا يبدو لنا سبيلا لكسر الحواجز سوى التسوية.
سيشهد لك الاتفاق كله لو لم تتم التسوية في هذه القضية.	تقاسم" الربح والخسارة "يبدو صحيحاً لجميع المعنيين.
ورغم الاكتفاء والرضي المحسوس لما توصل إليه الطرفان إلا أنني أعتقد أن التسوية ستمنع الشعور بالامتعاض،والكراهية الذي قد يتولد بينهم.	أتفاق تسوية ضعيف – خيرٌ من لا أتفاق وعدم حل التزاع. استمرار التزاع وأزمانه سيؤسس لما هو غير مقبول حقيقةً.
كان لب الموضوع – المال – لا المبادئ ولا شيء آخر.	ازدياد الضغوط – ضغوط شعبية كثيرة لفعل ذلك.
العرض الأخير الذي أعددناه لهذه المفاوضات، كان غير حقيقي (فلا المال ولا الزمن ولا هيئة عاملين ولا مساحة ولا ماء ولا شيء كان موجوداً بالفعل).	و لم نكن نستطيع توفيرها – ولا مقابلة تكلفتها [مالياً، ولا سياسياً، ولا ثقافياً... الخ] وتوجب علينا التزول إلى ما تحت خط النهائي – العرض النهائي – و الطرف الآخر كذلك، وكان علينا الاتفاق وأن نقبل التسوية.
تقوم التسوية فيما بيننا لان علينا التحرك في كل القضايا أهم.	وببساطة أُمرنا أن نتساوى طبقاً لعوامل سياسية اقتصادية وزمنية.

[1] نفس المرجع السابق 56-57

5/- المباحثة :-

شكل من أشكال حل النزاع على تلبية المصالح بدلاً من حل القضية الأساسي. والتفاوض بالمباحثة له جذوره في " الصفقات التكاملية " وفلسفياً وعملياً فأن المباحثة تحتوى على الاعتقاد الجازم بأن مصالح طرف ما لن تتحقق ما لم تتحقق أيضاً مصالح الطرف الآخر، أو الأطراف الآخرين وقد يكون إلى أقل درجة مقبولة

ويمكن طرح ذلك على الوجه التالي :-

ويقصد من الطرح أية اقتراح حل أن يأتي متكاملاً ومكملاً المصالح الأساسية لكل الأطراف بجميع السبل العملية، وهذا لا يعنى استبعاد أية سبل أُخرى.

ويقر التفاوض بالمباحثة بأن هنالك فرقاً بين " المفاصلة " المبنية على تلبية المصالح قصاد تلك المبنية على القضايا أو المفاصلة المبنية على مبدأ قصاد تلك المبنية على كسب المواقع.

ويقر التفاوض بالمباحثة على أن المتنازعين إذا لم يهتم بإحراز تفهم سلس بوجوب الاتفاق فإن القضايا كل القضايا يجب أن تعرف وتعالج في كل الأحوال.

بيد أن الصفقات المبنية على كسب المواقع لا تستبعد جملةً وتفصيلاً، ولكنها تُخضع للتخفيف والتبسيط بحيث يتم التأكد والضمان على تحقيق المصالح كدافع أو حد وهدف أسمى ووسيلة أيضاً تلتقي فيها جميع المتضادات إذا كان لنا الوصول لاتفاق عملي ويعتمد عليه وقابل للتطوير والحماية.

والمباحثة ليس شكلاً ناعماً من أشكال التفاوض إلاَ أن إجرائه وعمليته عادة وهذه لا تعنى دائماً ما تكون رابحة وغير تقليدية، كما مفاوضات كسب المواقع والتي بدورها كثيراً ما تكون متكافئة بدون حاجة إلى ذلك، وأيضاً تنافسية تنافحيه عاطلة المهام.

والتفاوض بالمباحثة يسمح بل يشجع المشاركين على أن يكونوا مطمئنين وغير متنافحيين في جهودهم ودأبهم على تحيق مصالحهم، وفى نفس الوقت حريصين على تحقيق مصالح غيرهم.

* المفاصلة في عربية السودان تعنى المساومة في الشراء وعقد الصفقات[1].

على المستوى المجمول له التحمل والنفاذ العملي والتفاوض بالمباحثة – عملياً- مربح، وعندما تصبح لدى الأطراف علاقات متداخلة ومستقلة ومسئوليات تطبيق والحفاظ على الاتفاق حتى ولو كانت تلبية مصالح على التوالي.

[1] نفس المرجع السابق 33

القائمة فيما يلي الأسباب للمباحثة (بمعنى التفاعل مع العدو علمياً وسلمياً) كما عبر عنها متنازعون فعليون في السنين الماضية : –

بالنسبة لي ولك ولحل هذا النزاع هذه طريقة تحتوى طرافة وصحة.	في التحليل النهائي أعتقد أن هذا الإجراء ذو كفاءة أكثر من الإجراءات التقليدية [وتقليدية في ثقافتنا تعنى كسب المراكز والتنا كف والمكافحة الممنوحة ضغوطاً سلطوية.
النشاط المثالي لتطوير الاتفاقيات مبدئياً، وكذلك اتفاقيات المفاهيم.	وأعتقد أن به فرصاً أزيد للتحصيل على اكتفاء محسوس مع الاكتفاء الإجرائي المتزايد في نفس الوقت.
لا أعتقد أنه يحل محل التفاوض على المراكز والمواقع، ولكنه وبالتأكيد يحدد ويراقب بؤرة التركيز ومنطق الأشياء، والنزاهة في مدى فاعلية وعملية المقترحات.	بصراحة، هو ينتج تسويات يعتمد عليها ولها قدرة على الصمود، وبهذا يخفف ويقلل من سوء تفاهم ما بعد الاتفاق وفض النزاع.
نجده مساعداً في خلق علاقات عمل وربما يزيد تشريفها.	وإجمالاً هو اعتراف بمن يجلس على الجانب الآخر من طاولة التفاوض كشريك تنشده وتحتاجه لفض النزاع بنزاهة وللأبد.

عملية إدارة النزاع:

ولكي يكون العمل الجماعي ناجحاً، من المهم الإقرار بهذه الفروقات واستخدامها كمصدر إثراء بدلاً من محاولة التكتم عليها وطمسها. وطالما أن جميع أعضاء المجموعة ملتزمون بمهامهم وبأهداف مجموعتهم، فإن احترام التباين بين أعضاء الفريق، وأخذ الفروقات بينهم بعين الاعتبار، سيؤدي بالتالي إلى إدارة أفضل للمشاكل، إذ أن ذلك يعكس مختلف الآراء بشأن المواضيع التي تهم المجموعة ككل[1]. إن الحوار حول وجهات النظر المختلفة يؤدي في العادة إلى فهم أفضل لما هو مناسب. وحيث أن النزاعات غالباً ما تنشأ بسبب تباين مستويات وقدرات أعضاء المجموعة، فإن من مسؤولية قائد المجموعة ضمان حصول جميع أعضاء فريقه على فرص متساوية لتنمية وتطوير معرفتهم ومهاراتهم المتعلقة بالعمل[2].

إن إدارة النزاعات تتطلب إستراتيجيات إدارية جيدة، وندرج هنا خمس وسائل واستراتيجيات للتعامل معها:

[1] Mitchell, C. R.1981. The Structure of International Conflict. Macmillan. Part 1: The structure of Conflict, pp. 15-46. Part 6: Conflict behaviour, pp. 120-142.

[2] عمرو خيري عبدالله.حل النزاعات. معهد درسات السلام– الإسكندرية، مصر وجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة–كوستاريكا2007 ص 48

أ. الاستراتيجية العلمية:

تقوم بتحليل موضوعي لسبب النزاع وخلفيته وتسعى إلى إيجاد حلول تخدم أهداف المجموعة ومهامها.

ب. الاستراتيجية السياسية:

تعطي كل عضو في المجموعة حقاً متساوياً في التعبير عن الرأي، وتتبع حكم الأغلبية من خلال عملية تصويت.

ج. الاستراتيجية القانونية:

تبحث في القوانين والأنظمة لمعرفة أي منها ينطبق على الوضع القائم، ومن ثم تنفيذها.

د. الاستراتيجية التي تتبع التسلسل الهرمي " أو التدرج في المسؤوليات" :

يتم اتباعها عن طريق الرجوع إلى السلطة الأعلى في الهرم التنظيمي، للبحث عن كيفية التعامل ووضع الحلول.

هـــ. استراتيجية المشاركة في حل المشاكل:

تعمل على جمع الأطراف المعنية سوياً بغية الوصول إلى اتفاق مشترك برضى الجميع، وهو ما يعرف بقاعدة رابح / رابح.

أما في إدارة النزاعات فيستحسن استخدام استراتيجية المشاركة في حل المشاكل. ويمكن تحقيق أفضل النتائج باتباع القواعد التالية عند الحوار في النزاعات:

- تحديد حيز النزاع.
- جمع مختلف الآراء حول موضوع النزاع.
- التعرف على خلفية النزاع والمتطلبات.
- تحويل الغضب والتوتر إلى رغبة في التغيير.
- التفكير والبحث في كافة أنواع الحلول الممكنة.
- تقييم جماعي لجميع الخيارات بغية إيجاد حل على قاعدة رابح / رابح، بحيث يرضي جميع الأطراف.

كيف يخفف من حدوث النزاع:

- تشجيع حرية التعبير عن الراي
- تشجيع النقد البناء
- الابتعاد عن استخدام الترهيب والتخويف
- أن يكون عامل قدوة اول من ياتي إلى الدوام واخر من يذهب

- أن يقدم الثناء والمديح لمن يستحق
- أن يدافع عن رأيه بصدق ودون تصلب وتشنج
- أن يحافظ على العلاقات الجيدة بينه وبين مرؤوسيه
- أن يضع اهداف المؤسسة ومصلحتها فوق اهدافه وفوق اهداف الموظف
- أن يفهم نفسه جيدا ويفهم الاخرين
- أن يتقن مهارات ادارة النزاع ومهارات القيادة
- أن يتقن مهارات الاتصال الجيد والفعال

إدارة النزاع Conflict Management

والغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع في الوصول إلى وجهة نظر أو سلوك يعمل على وقف و قيام أطراف الصراع بسلوك معاد أو عنيف. ولا يخاطب التدخل في هذه الحالة مصادر الصراع ولكن يركز على تعديل سلوك الصراع ويستهدف بعض موضوعات الصراع بالقدر الذي يضمن عدم حدوث سلوك معادي أو عنيف من الأطراف المشتركة في الصراع[1].

عادة ما يستخدم هذا الأسلوب في خفض درجة تعقيد السلوك حتى يصل للنقطة المناسبة لاستهداف مصادر الصراع وموضوعاته. مثال العمل على وقف إطلاق النار بين فئتين متحاربتين.

فض النزاع Conflict Resolution

والغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع في فهم حاجات الأطراف الأخرى ومصادر الصراع وموضوعاته، والعمل على إيجاد حلول للصراع. وعادة ما تلي هذه الخطوة إدارة الصراع وēدف إلى إيجاد الترتيبات الدائمة للصراعات.

ومن أمثلتها مساعدة الفئات المتحاربة في مناقشة شكواهم وحاجاēم (مثل الحاجة للإقرار بالهوية العرقية أو الوصول إلى الموارد). وقد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لمجموعة عرقية أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل لمجموعات مهمشة[2].

[1] Ramsbotham, Oliver; Woodhouse, Tom and Miall, Hugh. 2005. Contemporary Conflict Resolution: Concepts and Definitions, pp. 3- [2] Resolution; Second Edition; Cambridge, UK; Chapter 1: Introduction to Conflict .31

تحويل النزاع Conflict Transformation

والغرض من هذا الأسلوب هو محاولة تحويل علاقة الأطراف المشتركة في الصراع الى علاقة إيجابية من خلال تغيير علاقتهم من علاقة صراع إلى علاقة ودية عن طريق استهداف مصادر الصراع وموضوعاته. الغرض الآخر هو مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع على اكتساب سلوكيات صراع صحية تمكنهم من التعامل مع الصراعات بمفردهم. ومن أمثلتها دعوة أطراف الصراع إلى سلسلة من ورش حل المشكلات وتشكيل لجان للمصالحة وكشف الحقائق وتعليم وتدريب الأطراف المشتركة في الصراع على تقنيات تحويلالصراع.

حيث تري الباحثة أن النتيجة هي التأثيرات الناتجة عن مسلك الصراع و/أو التدخل لإيجاد حل على سير الصراع. ولا تكون هذه التأثيرات إيجابية دائما. لذا من الضروري أن ندرك أن نهاية الصراع ليست دائما سعيدة. وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على قابلية وجدية الأطراف لحل الصراع وقدرة الأطراف الخارجية على تضييق الثغرات بين الأطراف المتصارعة. ونتيجة لهذا، لا يتم التوصل إلى قرار نهائي يخص الصراع. لذا قد يتمالتوصل إلى حلول مؤقتة تحتاج المتابعة للوصول إلى حل نهائي[1].

كما تري الباحثة ان هذه القواعد البسيطة تساهم في إدارة و فض التراعات وتحسين العلاقات و بالتالي التراع مكوّن طبيعي من مكونات الحياة في كل مكان وكل مجال ، يمكن للتراع أن يصبح أداةً تساعد الأفراد والمجموعات على المرور بسلاسة من عراقيل الخلافات والمشكلات التي لا يخلو منها أي مكان عمل. ونرجو أن تكون القواعد الثمان البسيطة محفّزاً ومرشداً في الإقدام على تحمّل مسؤولية حلّ التراعات إقداماً إيجابياً فاعلاً.

[1] Mitchell, C. R.1981. The Structure of International Conflict. Macmillan. Part 1: The structure of Conflict, pp. 15-46. Part 6: Conflict behaviour, pp. 142-145

المبحث الثاني :- درء الأزمات

الاستعداد لما قد لا يحدث والتعامل مع ما حدث. لا يخفى على المتابع لسير الأحداث بخاصة السياسية منها ما للأزمات بكل أنواعها من دور في تاريخ الشعوب والمجتمعات سواء على صعيد الهدم أو البناء، وقراءة متأنية لدور الأزمة بشكل عام يفضي بنا إلى تلمس خيط يقودنا إلى حقيقة مفادها ان المجتمعات التي اعتمد الهرم القيادي فيها على فرق خاصة وكفوءة في التعامل مع الأزمات كانت أصلب عودا وأكثر على المطاوعة والاستمرار من قريناتها التي انتهجت أسلوبا مغايرا تمثل بالتصدي المرتجل والتعامل بطرق غير مدروسة سلفا مع بؤر الصراع والتوتر ما أدى بالتالي إلى ضعفها وتفككها، فالأزمات ظاهرة ترافق سائر الأمم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار. في الأحداث التاريخية الكبرى نجد انه بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع وتطرق فضاءات بكر تمهد السبيل إلى مرحلة جديدة، غالبا ما تستبطن بوادر أزمة أخرى وتغييرا مقبلا آخر، وكان لنمو واتساع، المجتمعات ونضوب الموارد المتنوعة وشدة المنافسة السياسية والاقتصادية الكلمة الفصل في طول حياة الأزمات إلى حد أصبح تاريخ القرن السابق على سبيل المثال يشكل سلسلة من أزمات تتخللها مراحل قصيرة من الحلول المؤقتة، ومن هنا فقد نشأت أفكار جدية من اجل دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر وتأخير الأزمة اللاحقة إن تعذر تعطيلها.

تعريف الأزمة:-

- يرى (scher mehorn) أن الأزمة الإدارية إنما هي مشكلة غير متوقعة قد تؤدي إلى كارثة إن لم يجر حلها بصورة سريعة1.
- عرفها (اللوزي) بأنها كل موقف أو حدث يؤدي إلى أحداث تغيرات ايجابية وجادة في النتائج وهي حدث أو تراكم لمجموعة من، أحداث غير متوقع حدوثها تؤثر في نظام المؤسسة أو جزء منه وهي من الناحية العملية انقطاع عن العمل كليا أو جزئيا لمدة تطول أو تقصر لسبب معين يتبعها تأثر الكيان وتحوله.
- الدكتور نعيم ابراهية الظاهر،عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام . وهي نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه .
- عبارة عن موقف يتصف بصفتين أساسيتين هما ،

أ/ التهديد : حيث يشعر الأطراف فيها بأنهم لن يستطيعوا الحصول او المحافظة على القيم والموارد أوالأهداف التي تمثل أهمية بالنسبة لهم.

[1] http://pressaboutus.com/tags/scher+mehorn

ب/ ضغط الوقت :إدراك الأطراف المشاركة فيها لمقدار الوقت المتاح لتقصي الحقائق واتخاذ تصرف قبل بدء حدوث أو تصعيد الخسائر ويتأثر إدراك المدير للوقت المتاح للتعامل مع الأزمة بعوامل مثل :تعقد المشكة ، مستوى الاجتهاد ، والضغط النفسي ، اذا كلما زاد تعقد المشكلة زاد إحساس المدير بالضغط النفسي وزاد شعوره بضغط الوقت وكلما قلّل ذلك من درجة استجابته للأزمة1 .

مفهوم الازمة:-

أزم، أزماً، أزَم، تأزماً، وتأزم يعني أصابته أزمة، أزَم على الشيء أزْماً: أي: عضّ بالفم كله عضاً شديداً، وأزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا يعني لزمه وواظب عليه، وأزمت عليهم السنة أي اشتد قحطها. والأزمة تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم . ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide). أما في اللغة الصينية فكلمة أزمة تنطق (Ji-Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة2 .

- ويعرف قاموس رندام3 الأزمة بأنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير .
- معجم ويبستر فيعرف الأزمة بأنها نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ . وهي لحظة حاسمة ، أو وقت عصيب، أي وضع وصل إلى مرحلة حرجة .

الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي وتعني نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض. وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، لذلك فقد شاع استخدام هذا المصطلح في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدّد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ. يعرف بيبر (Bieber) الأزمة بأنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.

---

[1] ادارة الازمات، عالم الكتب الحديث،اربد الاردن، 2009، الطبعة الاولى،ص 4- 5

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki

[3] https://ar.glosbe.com/en/ar/Random

- وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر1 فاعتبر الأزمة بأنهاعرض Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة للانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها .

كما عرّف ألستار بوخان (Alastair Buchan) الأزمة بأنها تحد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه. * كورال بل(Coral Bill) فإنها تعرفها بأنها ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول2.

- عرفها جبر على أنها تعني تهديدا خطرا متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار . أما الشعلان فعرفها بأنها حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة .

كذلك، يمكن تعريف الأزمة باعتبارها نقطة تحول، أو موقفا مفاجئا يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، وتستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة ،في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة .

- وايضا يمكن ان تعرف ب – هي لحظة حرجة و نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع جديدة تتسم بعدم الاستقرار، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، مما يستلزم مهارة عالية لإدارتها والتصدي لها. غير أن ذلك ليس بالأمر المتاح في كل الأوقات، فعادة أثناء الأزمة تكون الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة3.

كان أول نشوء لمفهوم الأزمة كان في نطاق العلوم الطبية بحيث يرجع الى المصطلح اليوناني (كرنيو) أي نقطة تحول ..وهي لحظة مرضية محددة للمريض يتحول فيها الى الأسوأ أو الى الأفضل خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا . ثم انتقل بعد ذلك الى العلوم الانسانية وخاصة علم السياسة وعلم النفس ثم الاقتصاد وخاصة بعد تفجر الأزمات الاقتصادية في العالم منذ أواخر الستينيات . وعرفت الازمة في التخصصات الادراية بانها نوعاً من التوتر والحيرة لدى المسئولية داخل المؤسسة واثر ذلك علي الجوانب الادارية واداء العاملين وكيان المؤسسة الاستراتيجي بقائها وعلاقتها بالجمهور والاهداف التي ترتبت عليها . اما الازمة من الناحية الاجتماعية فهي تعرف علي انها خلل وعدم توازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الافراد وعدم القدرة علي اقامة علاقات اجتماعية وانسانية وظهور قيم ومعايير اخلاقية مغايرة للثقافة السائدة

---

[1] هنري ألفريد كسنجر والأصح هايتز ألفريد كسنجر 27مايو 1923 في فورت، بافاريا، باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة ، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام 1938من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك ,حصل على الجنسية الأمريكية عام 1948 والتحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون .لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. عينه الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الإبن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

[2] http://www.investopedia.com

[3] استراتيجيات ادارة الازمات والكوارث ،السيد سعيد ، دار العلوم للنشر ، القاهرة ، الطبعةا الاولى، 2006ص 31

سمات الأزمة:-

وقد ذكر ستيف ألبرت (Steve Albert) في كتابه إدارة الأزمات ستة سمات تميز الأزمة وهي[1]:

- المفاجأة: وتعني أن الأزمات تحدث بدون سابق إنذار، أو قرع للأجراس بل بشكل مفاجئ؛
- نقص المعلومات: وتِعني عدم توفر معلومات عن المتسبب بهذه الأزمة، ويعود السبب إلى النقص في المعلومات، خصوصاً إذا كانت تحدث لأول مرة؛
- تصاعد الأحداث: عند حدوث الأزمات تتوالى الأحداث لتضييق الخناق على أصحاب القرار؛
- فقدان السيطرة: جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة وتوقعات أصحاب القرار فتفقدهم السيطرة والتحكم بزمام الأمور؛
- حالة الذعر: تسبب الأزمة حالة من الذعر فيعمد صاحب القرار إلى إقالة كل من له علاقة بوقوع الأزمة، أو يلجأ إلى التشاجر مع معاونيه ؛
- غياب الحل الجذري السريع: الأزمات لا تعطي مهلة أو فرصة لصاحب القرار حتى يصل إلى حل متأن، بل بسرعة لا بد من الاختيار بين عدد محدود من الحلول واختيار أقلها ضررا.

خصائص الازمة[2]:-

- تمثل الأزمة نقطة تحول جوهر ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة؛
- تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتها أو لحسمها؛
- تسبب حالة عالية من التوتر العصبي والتشتت الذهني وذلك لانطوائها على عنصر المفاجآت؛
- تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسه للمنظمة؛
- تتسم أحداثها بالسرعة والديناميكية والتعقيد والتداخل، وقد يفقد أحد أطراف الأزمة أو بعضهم السيطرة على مجرياتها؛
- تتطلب الأزمة معالجة خاصة، وإمكانيات ضخمة.

الفرق بتن الأزمة والمفاهيم المشابهة

يلاحظ أن مصطلح " أزمة" يستعمل كثيرا من طرف الباحثين ووسائل الإعلام في غير موضعه، كما يتم الخلط عادة بينه وبين مصطلحات مشابهة، حيث هناك تعريفات لأهم المصطلحات التي قد تخلط مع مفهوم الأزمة[3]:

---

[1] عبد السلام أبو قحف. إدارة الأزمات. مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة، 1999 ، ص 22

[2] عبد السلام أبو قحف. المرجع السابق ، ص 24

[3] عبد العزيز عبد المنعم خطاب، ادارة الازمات الامنية. القاهرة ، 2003 ص5

الحادث (Accident)

الحادث هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة وتنتهى هذه الحالة فور انقضاء الحادث، بمعنى أنها لا تتسم بالاستمرارية. ولا يكون للحادث امتدادات وتتباعات جوهرية، وتختفى آثاره مع اختفاء نتائج وتداعيات الحدث. لذلك، فإن الأزمة قد تكون ناجمة عن حادث، وتكون أحد نتائجه، لكنها مع ذلك ليست الحادث نفسه. مثلا يمكننا الحديث عن حادث سير بطريقة معزولة تنقضي بانقضاء الحادث، أو يمكن الحديث عن أزمة حوادث السير كظاهرة عامة تتسم بالاستمرارية والامتداد.

المشكلة (Problem)

هي حالة من التوتر وعدم الرضا، الناجمين عن بعض الصعوبات، التي تعوق تحقيق الأهداف. وتتضح معالم المشكلة في حالة عدم تحقيق النتائج المطلوبة؛ ولذلك، تكون هي السبب الأساسي لحدوث حالة غير مرغوب فيها؛ بل تصبح تمهيداً لأزمة إذا اتخذت مسارا معقدا، يصعب من خلاله توقّع النتائج بدقة. والأزمات في حقيقة الأمر هى مشكلات جوهرية وقوية وحادة يتم الشعور تجاهها بالانفعال والضغط الكبير، واستمرار هذه المشكلات يهدد بقاء المنظمة ويقضى على أهدافها ورسالتها ورؤيتها. أي أن العلاقة بين المشكلة والأزمة علاقة وثيقة الصلة فالمشكلة قد تكون هى سبب الأزمة ولكنها ليست هى الأزمة في حد ذاتها.

الصدمة (Shock)

وهي شعور مفاجئ حاد، ناتج عن حادث غير متوقّع؛ وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف. لذلك، يمكن القول بأن الصدمة هى أحد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهى تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد. ويتطلب التعامل معها استيعاب تأثيرها، في أقل وقت ممكن حتى يمكن الوصول إلى جوهر ما نجم عنها؛ ما يخالف التعامل مع الأزمة، والذي يتركز في مواجهة جوهرها. أيضا، فإن الإحساس بالصدمة يكون احساسا سريعاً وطارئا يختفى ويزول بسرعة.

الكارثة (Disaster)

الكارثة من كرث، بمعنى الغم. يقال فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد. أما قاموس أكسفورد ، فقد عرف الكارثة بأنها حدث يسبب دماراً واسعا ومعاناة عميقة، وهي سوء حظ عظيم. كذلك، فإن الكارثة هي من أحد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الأرواح أو الماديات أو كليهما. وعرفها البعض بأنها حدث مروع يصيب قطاعا من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء على مختلف المستويات. وتتعدد أسباب الكوارث، فتكون طبيعية مثل: الزلازل والبراكين والحرائق الطبيعية؛ أو تكون بشرية مثل الصراعات الإدارية، أو تعدد المشكلات وتراكمها في كيان تنظيمي؛ وقد تكون صناعية ناتجة عن استخدام معدات تكنولوجية وأجهزة صناعية متخلفة. وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية، وقد تكون الكارثة سبباً رئيسيا في إحداث الأزمات. وعموما يمكن أن نلخص أهم الفروقات بين مفهومي

الأزمة والكارثة على النحو التالي: • الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات؛ • في الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالبا ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها1.

الصراع (Conflict)

ينشأ الصراع بسبب تعارض الأهداف والمصالح، سواء بين الأشخاص، وبين الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة، ويعد مفهوم الصراع أكثر المفاهيم قرباً لمفهوم الأزمة فكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين في المنظمة، أو بين المنظمة كطرف، وطرف خارج هذه المنظمة، وتنجم الأزمات عن التعارض والتناقض بين هذين الطرفين، لكن الفرق الجوهرى بين الصراع والأزمة أن الصراع لا يكون بنفس تأثير ونفس شدة الأزمة، من جانب آخر يكون الصراع أكثر وضوحاً من حيث اهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه، بينما تكون هذه العناصر غير محددة وغير معروفة بوضوح في الأزمة، ويتسم الصراع بطبيعة شبه دائمة في المنظمة، فهناك صراعات تتبدل وتتغير بين أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة، بينما تبدأ الأزمة وتنتهى بسرعة وتترك وتخلف وراءها مجموعة من النتائج.

الخلاف (Dispute)

وهو يدل على وجود حالة من التضاد والتعارض والمعارضة، وحالة من عدم التطابق في الشكل أو في المضمون. والخلاف يكون في أوقات كثيرة أحد الأسباب الرئيسية للأزمة، أو وجها من وجوه التعبير عنها أو باعثا على نشوئها واستمرارها، ولكنه ليس الأزمة في حد ذاتها. المشكلة : تعرف المشكلة بأنها عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى الى تحقيقه ، وتعبر عن حدث له شواهد وأدلة تنذر بوقوعه بشكل تدريجي غير مفاجئ .مما يساعد للتوصل الى أفضل حل من بين عدة حلول ممكنة والعلاقة بين المشكلة والأزمة وثيق الصلة فالمشكلة قد تكون سبب الأزمة ولكن لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها . 2-الأزمة :هي حدث مفاجئ غير متوقع مما يؤدي الى صعوبة التعامل معه ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل وطرق لادارة الموقف بشكل يقلل آثارة ونتائجه السلبية وايضا هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهتها باستخدام طرق حل المشكلات . 3-الكارثة : وهي أحد المفاهيم التصاقا بالأزمات هي حالة مدمرة حدثت فعلا ، ونجم عنها ضرر سواء في الماديات أو غير الماديات أو هما معا ، والكوارث هي اسباب الأزمات ولكن لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها والكارثة قد تكون لها أسباب طبيعية لا دخل للإنسان فيها2.

[1] جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق. القاهرة: المؤسسة العربية للنشر والإعلام، 1999.ص42

[2] عبد العزيز عبد المنعم خطاب، مرجع سابق ص7.

مراحل الأزمة وأسباب نشوئها

1. مراحل الأزمة

يعتبر تحديد مراحل الأزمة عنصرا أساسيا وضرورة أكيدة لفهم مسارها وتحديد أبعادها بشكل دقيق. وقد تعددت تقسيمات الباحثين لمراحل الأزمة نظرا لاعتمادهم على معايير متنوعة. وعموما، فإن أغلب الأفكار في هذا المضمار تصب في نفس السياق تقريبا. لذلك فقد ارتأى الباحث تحديد مراحل الأزمة كما يلي: • مرحلة ميلاد الأزمة؛ • مرحلة نمو الأزمة؛ • مرحلة نضج الأزمة؛ • مرحلة انحسار الأزمة؛ • مرحلة تلاشي الأزمة.

أ. **مرحلة ميلاد الأزمة** يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم ينذر بخطر غير محدد المعالم. ويعود هذا الأمر أساسا إلى غياب كثير من المعلومات حول أسبابها، تطوراتها أو المجالات التي سوف تخضع لها أو تمسها. تحتاج مرحلة ميلاد الأزمة من صاحب القرار لتوفر متطلبات أساسية لمواجهتها والقضاء عليها قبل أن تنمو بشكل أكبر. ولعل من أبر هذه المتطلبات قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته في إفقاد الأزمة لمرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتا دون أن تصل حدتها لمرحلة الصدام.

ب. **مرحلة نمو الأزمة** تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها. وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها .

ج. **مرحلة نضج الأزمة** تعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق. فعندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة، فإن الأزمة تصل إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع التي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام في هذه المرحلة محتوما .

د. **مرحلة انحسار الأزمة** تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة دفعها ويجعلها تختفي تدريجيا. غير أن بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه.لذلك ينبغي أن يكون لدى القيادة بعد نظر في مرحلة انحسار الأزمة قصد متابعة الموقف من كافة جوانبه. هذا الأمر يسمح بتجنب ظهور عوامل جديدة تبعث في الأزمة الحيوية وتجعلها قادرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي.

هـ. **مرحلة تلاشي الأزمة** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وتأثيراتها. وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد انحسارها وتقلصها التدريجي[1].

[1] عبد العزيز عبد المنعم خطاب، مرجع سابق ص8

أسباب نشوء الأزمات

تتعدد أسباب نشوء الأزمات وتتنوع، فلكل أزمة ملامحها الخاصة وكذلك أسبابها الخاصة. ولعل دراسة وتحليل كل أزمة على حدا تعتبر الوسيلة الفعالة لتحديد أسبابها المباشرة والغير مباشرة. بيد أن ذلك لا يمنع من محاولة إيجاد مقاربة عامة لأهم الأسباب المولدة للأزمات.

أسباب مرتبطة بالعنصر البشري

الأسباب المتعلقة بالعنصر البشري تعني أساسا جملة الأسباب التي ترتبط بشخص معين أو مجموعة محدودة من الأشخاص الذين يؤثرون بقراراتهم أو سلوكهم على عمل المنظمة مما يعجل بظهور الأزمات وتفاقمها. من بين هذه الأسباب، يمكن ذكر ما يلي[1]:

- سوء الفهم: الأزمات الناجمة عن سوء الفهم تكون دائما عنيفة، إلا أن مواجهتها تكون سهلة، وخاصة بعد تأكد سببها، الذي غالبا ما يرجع إلى المعلومات الناقصة، أو التسرع في إصدار القرارات، ولذلك تتضح أهمية الحرص على الدراسة الكاملة للمعلومات، قبل إصدار القرار؛
- عدم استيعاب المعلومات بدقة: حيث يشترط اتخاذ القرارات السديدة، استيعاب المعلومات وتفهمها بصورة صحيحة، إذ أن الخطأ في إدراكها وتداخل الرؤية سيكونان سبباً لنشوء أزمات عنيفة للكيان الإداري أو المشروع أو الدولة بسبب انفصام العلاقة بين ذلك الكيان والقرارات المتخذة؛
- سوء التقدير والتقييم: هو من أكثر أسباب نشوء الأزمات، وخاصة في حالة الاصطدام الناشئ عن الإفراط في الثقة غير الواقعية، واستمرار خداع الذات بالتفوق، فضلا عن سوء تقدير قدرات الطرف الآخر والتقليل من شأنه، ما يسفر عن سوء تقدير للموقف برمته. وتزداد التوازنات اختلالا إذا خادع الطرف الآخر نظيره، فعمد إلى حشد طاقاته والاستعداد الجيد للمواجهة التي يختار توقيتها الملائم ويحقق المفاجأة التي تصل إلى درجة الصدمة، فيفقد الطرف الأول توازنه و يلجأ إلى أساليب ارتجالية عشوائية تتمخض بأزمة.
- السيطرة على متخذي القرار: وتعني ابتزاز متخذ القرار و إيقاعه تحت ضغط نفسي ومادي واستغلال تصرفاته الخاطئة التي كان قد اقترفها وبقيت سرا لإجباره على القيام بتصرفات أكثر ضررا تصبح هي نفسها مصدرا للتهديد والابتزاز. وتعتبر السيطرة على متخذي القرار آلية أساسية لصناعة الأزمة و تستخدمها الكيانات العملاقة في تدمير الكيانات الصغرى والسيطرة عليها؛
- اليأس: هو شعور نفسي وسلوكي يشكل خطرا داهما على متخذي القرار إذ يحبطهم ويفقدهم الرغبة في العمل والتطور والتقدم، ويجعلهم في حالة رتيبة (الروتين). ويتفاقم الشعور باليأس فتتشكل حالة اغتراب بين الشخص والكيان وتصل إلى قمتها بانفصام مصلحتيهما.وتتطلب مواجهة هذا النوع من الأزمات إشاعة جو من الأمل من خلال تحسين ظروف العمل وتأمينها؛

[1] جمال حواش، سيناريو الأزمات والكوارث بين النظرية والتطبيق مرجع سابق . ص33

- الأخطاء البشرية: وهي أحد أسباب نشوء الأزمات، سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وقد تكون عاملا من عوامل نشوء كارثة تتوالد منها أزمات عديدة؛
- عدم الثقة و عدم المساندة بين العاملين داخل المنظمة، مثل سيادة الأنانية و التفكير في النفس فقط، وجود حالة من اليأس و الاحساس بعدم جدوى الشكوى، عدم المشاركة الكافية للعاملين في صنع القرارات و عدم الإعتراف بالأخطاء؛
- التنافس السلبي و النزاع الهدام بين العاملين داخل المنظمة1.

أسباب إدارية

تعتبر الأسباب الإدارية من بين أهم الأسباب القائمة وراء نشوء الأزمات وتطورها. وتعني عموما مجموعة الأسباب المرتبطة بالإدارة المسؤولة مباشرة عن الأزمة. من بين هذه الأسباب الأكثر شيوعا:

- ضعف الإمكانيات المادية و البشرية للتعامل مع الأزمات؛
- تجاهل إشارات الإنذار المبكر المشيرة إلى إمكانية او احتمال حدوث أزمة مثل شكاوى العملاء؛
- الإدارة العشوائية الارتجالية: هذا الأسلوب من الإدارة لا يسبب الأزمات فقط، وإنما يساعد كذلك على تدمير الكيان نفسه ويكون باعثا على تحطيم قدراته وإمكانياته واستعداده لمواجهتها. فالإدارة العشوائية تنبثق من الجهل وغياب النظرة العلمية الإستراتيجية وتشجع الانحراف والتسيب وتجعل من متخذ القرار شخصا لا يؤمن بالتخطيط وأهميته. كما تساعد على إشاعة الصراع بين مصالح الإدارة ومصالح العاملين
- عدم وضوح أهداف المنظمة من قبيل عدم موضوعية تقييم الأداء، عدم وضوح الأولويات المطلوب تحقيقها،عدم معرفة العاملين بما هو مطلوب منهم وعدم وضع خطط مناسبة لمواجهة تحديات المستقبل؛
- القيادة الإدارية غير الملائمة داخل المنظمة؛
- الخوف الوظيفى داخل المنظمة، مثل ضعف أو غياب التفويض و التزام الصمت داخل المنظمة و عدم مشاركة العاملين في صنع القرارات؛
- ضعف العلاقات الداخلية بين العاملين داخل المنظمة2.

أسباب خارجة عن إرادة المنظمة

هذه الأسباب لا ترتبط أساسا بالعنصر البشري أو الإداري، بل تأتي عادة من مصادر خارجية مثل:

- الكوارث الطبيعية: وهي أحد أسباب نشوء الأزمات، مثل الزلازل و البراكين و غيرها من الكوارث التي يصعب التكهن بها و التحكم في أبعادها، و عادة ما يكون لها تداعيات سلبية على أداء المنظمة؛

---

[1] عبد العزيز عبد المنعم خطاب، مرجع سابق ص9-12

2 مأمون دقامسةوعاصم حسين الأعرجي. "إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمّان الكبرى". الإدارة العامة مجلد 39 العدد الرابع يناير 2000.

- الشائعات: هي من أهم مسببات الأزمات وبواعثها، بل قد تكون مصدرها الأساسي، إن وظفت مقترنة بعدة حقائق ملموسة وبأسلوب متعمد ومضلل وفي توقيت ملائم وفي إطار بيئة محددة. ويتضح ذلك، من خلال الشائعات التموينية و العمالية الناجمة عن إشاعة تخفيض الأجور أو الاستغناء عن عدد من العمال. هذه الشائعات تسبب مظاهرات عمالية عنيفة تتطلب معالجتها حكمة بالغة تحول.
- استعراض القوة: تنتهج هذا الأسلوب الكيانات الكبيرة الرامية إلى تحجيم الكيانات الصغيرة الصاعدة. وكذلك، تلجأ إليه الكيانات الأصغر رغبة في قياس رد فعل الكيانات الأكبر حجما. وبذلك تبدأ عملية استعراض القوة، من دون حساب مسبق للنتائج، فتتولد الأزمات وتتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم النتائج؛
- تضارب المصالح: يعتبر تضارب المصالح وتباينها من الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بل على مستوى الوحدات الاقتصادية والإدارية كذلك. فإذا تضاربت المصالح بين الكيانات أو الأشخاص، برز الدافع إلى نشوء الأزمة، إذ سيعمل كل طرف على خلق الأزمات للطرف الآخر وسيسعى كل منهما لاستمرار استفحالها وضغطها على الجانب الآخر. وعلى الرغم من أنها قد تضر بكلا الطرفَين، إلا أن كلا منهما يسعى لأن يكون إضرارها بالآخر أشد1.

متطلبات إدارة الأزمات

أورد الباحثون في إدارة الأزمات عدة متطلبات منها:

التخطيط للازمات

التخطيط متطلب أساسي مهم في عملية إدارة الأزمات حيث ان أفعالنا ما هي إلا رد فعل وشتّان ما بين رد الفعل العشوائي ورد الفعل المُـــخطط له فمعظم الأزمات تتأزم لأنها أخطاء بشرية وإدارية وقعت بسبب غياب القاعدة التنظيمية للتخطيط فإن لم يكن لدينا خطط لمواجهة الأزمات فإن الأزمات سوف تنهي نفسها بالطريقة التي تريدها هي لا بالطريقة التي نريدها نحن. من خلال ما تقدم يتضح لنا أن التدريب على التخطيط للأزمات يُـــعد من المسلّمات الأساسية في المنظمات الناجحة فهو يساهم في منع حدوث الأزمة أو التخفيف من آثارها وتلافى عنصر المفاجآت المصاحب لها. أيضًا يتبين لنا أن التخطيط يتيح لفريق عمل إدارة الأزمات القدرة على إجراء رد فعل منظم وفعّال لمواجهة الأزمة بكفاءة عالية الاستعداد لمواجهة المواقف الطارئة غير المخطط لها التي قد تصاحب الأزمة وفي ذلك أوضحت دراسة جبر التجربة اليابانية في هذا الشأن2.

نظام اتصالات داخلي وخارجي

أن أهمية وجود نظام اتصالات داخلي وخارجي فعّال يساعد على توافر المعلومات والإنذارات في وقت مبكر. حيث أنه قد انتشرت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية انتشارًا واسعًا وسريعًا على المستوى العالمي، خاصة في الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة السابقة، كإحدى الوسائل الهامة المستخدمة في دعم اتخاذ القرار في المجالات المختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من

[1] المرجع السابق نفسه

[2] منى صلاح الدين شريف. إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء. القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 1998.ص 25

جميع هذه الجهود والإمكانيات في بناء نظام معلومات متكامل للإنذار المبكر والتنبؤ بمخاطر السيول، حيث تعتبر السيول وما يترتب عنها من أخطار من أهم مشاكل البيئة الطبيعية في الصحارى العربية بصفة خاصة". تعقيبًا على المقال نرى أنه في الوقت الذي يتحدث فيه العلماء عن دور نظم المعلومات الجغرافية في التقليل من كوارث السيول عن طريق تنبئها بأحوال الطقس وبالتالي تفادي الكوارث الطبيعية لدى المنظمات وعن وجود مراكز التنبؤ والإنذار التابعة للمنظمات ووجود نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الواسع النطاق الذي يسمح لجميع المنظمات بتبادل البيانات والمعلومات من الأرصاد الجوية والذي يضمن التأهب ونشر التوقعات والإنذارات في توقيت مناسب لتفادي الأزمات، في هذا الوقت نفسه تطالعنا صحيفة الوطن في عددها(2019) يوم 10 أبريل 2006 عن وفاة خمسة من المواطنين وعمال في شركة اسمنت تهامة من جراء السيول التي اجتاحت المنطقة وأدت إلى قطع التيار الكهربائي وشبكات الاتصال الهاتفي سواء الثابت أو الجوال وتعطيل أجهزة الصرافة الآلية وانهيار العديد من الطرق وسقوط عدد من أعمدة الكهرباء واجتراف مزارع وأغنام في عدد من القرى والمحافظات مع انها سنوية ولا وجود لعنصر المفاجأة بها إلا إننا لا نحرك ساكناً إلا عند حدوث الأزمة مما يعني غياب تطبيق التخطيط العلمي وغياب إخضاع الأزمة للمنهجية العلمية تمامًا. أضف إلى ذلك التجربة اليابانية في النجاح والتغلب على أقسى أنواع الكوارث الطبيعية وهي الزلازل تثبت ونحن نعاني من سيول خطورتها ليست أخطر من الزلازل1.

التنبؤ الوقائي

يجب تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سبّاقة وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي الإنذاري لتفادي حدوث أزمة مبكراً عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على المبادأة والابتكار وتدريب العاملين عليها2. ثبت صحة الفرضية هذه القائلة بأن طبيعة ومستويات الجاهزية في المنظمة تجاه الأزمات تتناسب طرديًا مع واقع الاتجاهات الوقائية أو العلاجية لدى العاملين في تلك المنظمة. حيث تم ايبات التناسب الطردي بين الحل الوقائي للأزمات والقدرة على مواجهة الأزمات بمستوى جاهزية عال. والحاجة لبلورة وتنفيذ برامج توعوية وقائية وعلاجية وتدريب للعاملين في المصارف في مجال إدارة الأزمات على هذه البرامج. مثال ذلك مشكلة الجراد وأثره التدميري الذي قد يتحول الى ازمة موسمية. أيضًا أشارا دقامسة والأعرجي أن النجاح في عملية إدارة الأزمات يتطلب عدة عوامل منها3:

1. إيجاد وتطوير نظام إداري مختص يمكّن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة.
2. العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءًا هامًا من التخطيط الاستراتيجي.
3. ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين في مجال إدارة الأزمات.

---

[1] عباس رشدي العماري، "إدارة الأزمات في عالم متغير"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993. ص 55

[2] مأمون دقامسةوعاصم حسين الأعرجي. "إدارة الأزمات. الإدارة العامة مجلد 39 العدد الرابع يناير 2000.

[3] منى صلاح الدين شريف. مرجع سابق.ص 30

4. ضرورة التقييم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت ظروف مشابهة لحالات الأزمات وبالتالي يتعلم الأفراد العمل تحت الضغوط.
5. التأكيد على أهمية وجود نظام فعّال للإنذار المبكر.
6. ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين

اساليب حل الأزمات والتعامل

هناك نوعان من أساليب حل الأزمات الأول معروف متداول، ويصطلح عليه بالطرق التقليدية، والثاني عبارة عن طرق لا تزال في معظمها، قيد التجريب ويصطلح عليها بالطرق غير التقليدية:

الطرق التقليدية

واهم هذه الطرق[1]:

- انكار الأزمة: حيث تتم ممارسة تعتيم اعلامي على الأزمة وانكار حدوثها، واظهار صلابة الموقف وان الأحوال على احسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في ظل الأنظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود اي خلل في كيانها الإداري. وأفضل مثال لها انكار التعرض للوباء اواي مرض صحي وما إلى ذلك.
- كبت الأزمة: وتعني تأجيل ظهور الأزمة، وهونوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.
- اخماد الأزمة: وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية.
- بخس الأزمة: أي التقليل من شأن الأزمة (من تأثيرها ونتائجها). وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة.
- تنفيس الأزمة: وتسمى طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.
- تفريغ الأزمة: وحسب هذه الطريقة يتم ايجاد مسارات بديلة ومتعددة امام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيارالأزمة ليتحول إلى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته.

ويكون التفريغ على ثلاث مراحل:

أ. مرحلة الصدام: أو مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي انشأتها.

ب. مرحلة وضع البدائل: وهنا يقوم المدير بوضع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام. وهذه العملية تشبه إلى حد ما لعبة البليارد.

ج. مرحلة التفاوض مع اصحاب كل فرع أو بديل: اي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف اصحاب كل بديل عن طريق التفاوض مع اصحاب كل فرع من خلال رؤية علمية شاملة مبنية على عدة تساؤلات مثل ماذا تريد من اصحاب الفرع الاخر وما الذي يمكن تقديمه للحصول على ما تريد وما هي الضغوط التي يجب ممارستها لاجبارهم على قبول التفاوض ؟،،

[1] السيد عليوه إدارة الأزمات والكوارث مخاطر العولمة والإرهاب الدولي. سلسلة دليل صنع القرار(2). القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004.ص 65

- عزل قوى الأزمة: يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها وذلك من اجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها أو القضاء عليها.

الطرق غير التقليدية

وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته واهم هذه الطرق ما يلي[1]:-

- طريقة فرق العمل: وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل. وهذه الطرق إما أن تكون طرق مؤقتة أو تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها، وتهيئتها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ.
- طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات: حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة.
- طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات: وهي أكثر الطرق تأثيرا وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو يكون محورها عنصر بشري.وتعني هذه الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.
- طريقة الاحتواء: أي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود ومن الأمثلة على ذلك الأزمات العمالية حيث يتم استخدام طريقة الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات،.
- طريقة تصعيد الأزمة: وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم وعندما يكون هناك تكتل عند مرحلة تكوين الأزمة فيعمد المتعامل مع الموقف، إلى تصعيد الأزمة لفك هذا التكتل وتقليل ضغط الأزمة.
- طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها: وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسيا اواجتماعيا أو دينيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو إداريا وغيرها، ومهمة المدير هي افقاد الأزمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الأزموية ومن طرقها الشائعة هي[2]:
  - التحالفات المؤقتة
  - الاعتراف الجزئي بالأزمة ثم إنكارها.
  - تزعم الضغط الأزموي ثم توجيهه بعيدا عن الهدف الأصلي.
- طريقة تفتيت الأزمات: وهي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد اطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال ايجاد زعامات مفتعلة وايجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الأزموية. وهكذا تتحول الأزمة الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة.

---

[1] نفس المرجع سابق .ص 69

[2] السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.ص 39-45

- طريقة تدمير الأزمة ذاتيا وتفجيرها من الداخل: وهي من أصعب الطرق غير التقليدية للتعامل مع الأزمات ويطلق عليها طريقة (المواجهة العنيفة) أو الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات وهذا مكمن خطورتها وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل ويتم التعامل مع هذه الأزمة على النحو التالي:
  - ضرب الأزمة بشدة من جوانبها الضعيفة.
  - استقطاب بعض عناصر التحريك والدفع للأزمة
  - تصفية العناصر القائدة للأزمة
  - ايجاد قادة جدد أكثر تفهما
- طريقة الوفرة الوهمية: وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات، فقدان المواد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.
- احتواء وتحويل مسار الأزمة: وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة افرازاتها ونتائجها، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من اخطارها.

المسببات الخارجية

اما إذا كانت الأزمة ناتجة عن مسبب خارجي فيمكن عندئذ استخدام الأساليب التالية[1]:

- أسلوب الخيارات الضاغطة: مثل التشدد وعدم الإذعان والتهديد المباشر.
- الخيارات التوفيقية: حيث يقوم أحد الأطراف بإبداء الرغبة في تخفيف الأزمة ومحاولة إيجاد تسوية عادلة للأطراف.
- الخيارات التنسيقية: أي استخدام كلا الأسلوبين الأخيرين، أي التفاوض مع استخدام القوة.

يُــعتبر الإنسان أهم مورد في المجتمعات لذا نرى أنه لا يوجد بديل لوجود أشخاص أكفاء لديهم خبرات عالية يمكنهم التصرف بسرعة وجدارة لإيجاد حلول جذرية لحل المشاكل الناتجة عن الأزمات. يجب على المدير التوجّه مباشرةً إلى العاملين في المنظمة وتقديم خطة الأزمات لهم طالبا دعم كل فرد منهم وعليه أن يدرب العاملين معه لاختبار واقعية الحلول الموضوعة، بحيث يتعود العاملون بمرور الوقت على التعامل مع الأزمات باعتبارها أحد مواقف العمل العادية ولا يركزون على الأزمة ذاتها مثل التجربة الماليزية واليابانية. ويقول " إن أزمة إداراتنا هو عدم تبني إدارة الأزمات وتفعيلها كأحد الحلول الجذرية والمهمة للمنظمة في العالم العربي والإسلامي إلا في ما ندر". وأيضًا عدم تأصيل العلمية المنهجية قبل وأثناء التعامل مع الأزمات. علما هناك نوعان من المنظمات منظمات مستهدفة للأزمات CRISIS PRONE وأخرى مستعدة لمواجهة الأزمات CRISIS PREPARED[2]. جملة القول من خلال ما تقدم يتضح لنا النوعان في المنظمات ورب سائل يسأل هل منظماتنا في حال الاستعداد أم الاستهداف لكن المتابع يجيب أن أي استعراض للأزمات المتكررة والمتعددة في واقعنا يبين لنا أنها في حال الاستهداف إلى أجل غير معلوم.

[1] نفس المرجع سابق .ص 50
[2] نفس المرجع سابق .ص 57

المبحث الثالث:- الآليات التقليدية في فض النزاعات في دارفور

أورد المؤرخ السوداني محمد إبراهيم أبوسليم تعريفات للعرف والعادة والفرق بينهما ولكن يتضح من المسميات للآلية التقليديه الممثلة في (الجوديه) ومن ينظمها (العرف) ثم أصل كلمة اللجوادي النوبيه الأصل والتي اشتقت منها كلمة أجواد ، ثم الأجواد في العربيه لفظ (جود) كرم، ولأن هذه الأنظمه القيميه ظلت موجودة وضاربه في المجتمعات السودانيه من قديم الزمان وبمرور الزمن قد وترسخ وقد واكب تطوره محافظه هذه المجموعات على قيمها وعاداتها وتقاليدها على مر السنين[1] .

يقول أبو سليم "إن العاده هي الفعل المتكرر وهي تبدأ بالفرد فنقول أن عادة فلان تعني أسلوبه الذي يعتاد عليه في مأكله أو ملبسه أو تصرفه مع الناس ، وهي تكون للجماعه فنقول عادة ناس فلان (أي اسلوبهم إزاء تصرف معين) والعرف فعل متكرر- كذلك التقليدي ، ولذلك قيل أن كل عرف عاده وبما أن العرف يختلف في إصطلاحه عن العاده فقد قيل إنه ليس كل عرف عرفاً وكذلك الأمر في التقليد ، والفرق أن العادة قد تكون تصرفاً شخصياً في حين أن العرف لابد أن يكون لجماعه ، فالعرف عادات مجتمع ويتصل بمشيئه أكبر كالقبيله أو الأمه أو المنطقه .

وقد عرف العرف القبلي 2 بانه مبني على مزاج القبيله ويحكم هذا العرف الأمور الشخصيه والعائليه والجماعية والتي تحل في إطار التقاليد وكان يرأسها ويديرها الشيوخ وكبار السن .

نبع العرف الأهلي من خلال مؤسسات اشتقت من المؤسسات التقليديه (كالنفير والفزع وغيرها) مما وجد عند هذه المجتمعات حيث نتجت عن تلك الشراكه التضامنيه مؤسسات العرف الأهلي (كالجوديه والفرشه والراكوبه وغيرها) وقد تحولت الى حلول للمشكلات في المستقبل .

والعارفون بالعرف والذين بحكم معرفتهم أو وضعهم الإجتماعي ينظرون في منازعات الناس يسمون في السودان الأجاويد.

الإدارة الأهلية و دورها في فض النزاع في دارفور

الإداره الأهليه هي الآلية التي تحكم الدار بإسم القبيله من خلال تطبيق الأعراف[3] عليها وعلى غيرها من القبائل وهو نظام مبني على الرضى والإلتزام من قبل المواطنين وقيادات قبائلهم ، وتتولى سلطات النظام الأهلي في هذه المنطقه كل من :-

1. الناظر

---

[1] الغالي عبد العزيز، العرف الاهلي و آلياته، مجلة كتابات سودانية، العدد الثامن و العشرون 2004م، ص 111.

[2] سيد حامد حريز، الحكاية الشعبيه عند الجعليين ،ترجمه إسماعيل علي الفحيل ، سايمان محمد ، دار الجيل ،ص 21

[3] محمد إبراهيم ، الشخصية السودانيه ، دار الوثائق السودانيه ،الطبعة الأولى ،دار جامعة الخرطوم للنشر ،ص 12

2. المقدوم
3. العمد
4. الشيوخ

ظل النظام الأهلي يلعب دور كبير في حفظ السلام المستدام وذلك لمعرفتهم سلوك أفراد المجتمع والجدير بالذكر ضرورة تدوين هذه الأعراف وتطويرها لتتناسب مع حال الزمان والظروف التي يعيش فيها

الإدارة الأهلية ونظم تربية المجتمع الدارفورى:

إن الإدارة الأهلية لعبت دورا تربوياً مهما فى عصرها الأول أو ما يسمى بالعصر الذهبي للإدارة الأهلية والذي شهد له التاريخ القديم والحديث بفعالية تربية المجتمع الدارفورى والمبادئ والقيم التربوية التي نشأ عليها إنسان دارفور وقد عملت الإدارة الأهلية على ترابط المجتمع فى سياج واحد منقاد من خلاله للإدارة الأهلية طواعية واختيارا نظرا لتربية المجتمع الذي تربى على قبول الإنسان الأكبر باعتباره راعياً للأسرة وقائدها بما لديه من خبرة ودراية في كل الأمور وبالتالي نشأت الأجيال على تقديس واحترام قرارات الإدارة الأهلية لكونها مجلس أباء وأجداد. وعملت الإدارة الأهلية على أن الشارع جزء من تربيتها باعتبار أي شخص كبير فى الشارع هو مربي للمارة إذا كان رجلاً أو امرأة وعليه تقويم السلوك بشتى الطرق والوسائل والأساليب دون أدنى اعتراض من ولي أمر الطفل أو الصبي.

واستمرت النظم التربوية للإدارة الأهلية بشكلها تتعاقب من جيل إلى أخر يحمل القيم والتقاليد والأدب الجم حتى أصبح متوارثا عند بعض القبائل الدارفورية إلى يومنا هذا. وقد كان للخلوة وتحفيظ القران الكريم دور تربوي بارز عملت به الإدارة الأهلية في تربية المجتمع الدارفورى في ماضي زمانها مما له الأثر في تهذيب المجتمع . فما لبثت أن تغيرت كل النظم التربوية وبمرور الزمن ومتغيراته أن تبدلت الأوضاع وتدهورت الإدارة الأهلية عما كانت عليه في الماضي. [1]

الإدارة الأهلية ومتغيرات الأزمة في دارفور:

إن الصراع الذي حدث في دارفور قد أحدث شرخاً في مجتمع دارفور على مستوياته المختلفة انطلاقاً من القواعد المجتمعية بالقرية والأرياف وصعوداً إلى المدن الكبيرة ، وهذا بالتأكيد قد يؤثر على الإدارة الأهلية على كل مستوياتها فالصراع من أصعب الحالات التي تؤثر على حياة الناس ويسبب

[1] إيدام عبد الرحمن آدم ، الحروبات القبيلة في دارفور،مهددات التعايش السلمى ، مركز دراسات السلام زالنجي،2001م ص 8

النزوح ، حيث أن النزوح رحلة قسرية تحدث فجأة وبدون مقدمات أو ترتيبات أو استعداد يسبقها ، لذلك يتصف النازحون عادة ، بسوء الأحوال الاقتصادية لأنهم في الغالب إما قد تركوا وراءهم كل ما يملكونه ولم يأخذوا معهم في هذه الرحلة المجهولة إلا القليل أو قد سلب منهم كل ما يملكونه غصباً.

ومن هذا المنطلق ترى الباحثه أن دور الإدارة الأهلية بعد أحداث الصراع والنـــزوح والمشـــكلات التـــي تأثرت بها الأسر الدار فورية أو مجتمع دارفور وتقطعت الصلات والعلاقات بين القبائل ، فقـــد انعـــدمت الولاءات الريفية لزعاماتهم وتدني مؤشر القيم والتشبث بها وبالموروثات القديمة وبالتالي أصبحت الإدارة الأهلية بدون سلطات أو مقدرات ومعينات وصلاحيات تدير بها شؤون المجتمع الذي خـــرج عـــن طـــور طوعها وإرادتها وأصبح لا يثق في رسم الإدارة الأهلية وعمل على محاربتها .

نشأة وتطور الجودية كعرف من الأعراف :

السودان بلد فقير إذ يعتبر من أفقر دول العالم، وتتدنى الخدمات الحكومية في الكثير من مناطق الريف بينما تتركز هذه الخدمات في المدن ، ونتيجة لهذا الوضع فإن الحكومات تسعى إلى تقنين وجودها في الكثير من مناطق الريف عبر المؤسسات الشعبية ، إذ إنها تساعد الدولة كثيرا في معالجة الكثير من القضايا ، خاصة فيما يخص المحاكم ، ، وإذا ما فشلت الجودية بعد ذلك تتدخل الدولة ، إذ إن ذلك يقلل الكثير من النفقات بالنسبة للدولة. كما أن الدولة من خلال اعترافها بالجودية تسعى إلى منح الناس فرصة حل الخلافات بصورة ودية أخوية كما يأمرهم الإسلام بذلك ، وبهذا يسود المجتمع المتسامح القادر لحل كل الخلافات التي تنشأ داخله . وفي كثير من الأحيان يعيد القاضي القضية لحلها عن طريق الجودية إذ إن تعقيدات المجتمع في دارفور والتشابك الإثني والثقافي ، وتكوين القبائل في المنطقة من أسر كبيرة سواء عن طريق المصاهرة أو التحالف والتكاثر وكونت وحدات إجتماعية تتميز بروابط دم أو مصاهرة أو ولاء العصبية للقبيلة ومع تطور القبائل تطور النزاع . وبعد ذلك وفقاً للتطور الإجتماعي والإقتصادي تطور العرف الذي يمثل قانون لفض النزاعات بعد أن كان المنطق السائد هو منطق القوة .[1] وبما أن الإنسان دائماً يسعى للأمان وحماية نفسه ومصالحه فقد بدأ إيمانه بوجود قوة روحية خفية لا يدري كنهها وهي التي تمنعه من ظلم غيره ، ومع تطور القبائل أصبحت هذه القوة في أيدي قيادات القبائل بإعتبارها تفويض لهم من الآلهة وكانوا يحكمون وسط القبائل وتطورت أحكامهم مكونة الأعراف التي تنظم حياة القبائل وهي تعبر عن حالة وجدانية للمجتمع وعن أساليب حياته والعرف يعتبر قيم ومثل وأراء الأباء فهو يعبر عن تطور المجتمع ومظهره الحضاري ويتناقله جيلاً بعد جيل ، تأثر العرف كثيراً بالديانات

[1] انور يوسف عطا المنان، آلية الصراعات القبلية المسلحة بجنوب دارفور و دور تنمية المجتمع في تخطيط آفاق المستقبل. مجلة كتابات سودانية ، العدد 31، مارس 2005 ، ص 13

والمعتقدات الأفريقية وفي بعض القبائل تأثر بالدين الإسلامي وهو تعبير عن القانون القبلي الذي تكون وفقاً لمتطلبات المجتمع لقبلي البسيط لفض ما يطرأ على أفراده من منازعات ، العرف جذوره ضاربة في القبائل وهو قانون غير مكلف وتقبل به المجتمعات لأنه إنعكاس لرغبات المجتمع وينم عن عبقرية وحنكة المجتمعات القبلية واعيانها في القبائل ومدى تفهمهم وتلرجمتهم لمطالب المجتمع لذا تأتي الأعراف لخلق التوازن الإجتماعي بين القوى الإجتماعية مما يساعد على إستقرار القبائل ، تأثر العرف القبلي وأثر كثيراً في قانون الدولة وأصبح مصدراً للقانون.

ولتطبيق هذه الأعراف هناك عدد من الآليات التقليديه مثل الإداره الأهليه والحكامه ومجالس الصلح التي يطلق عليها عدة أسماء مثل الجوديه وهي تعمل من اجل الحفاظ على الأمن ولإستقرار ، وفض النزاعات القبلية بطريقة تتماشى مع الوضع القبلي الموجود ، ويكفيها تمكنها من إنجاز العمل المطلوب منها ، وهذا يتطلب منها بذل مجهود كبير لمعرفة العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة وهذا لا يتوفر إلا عند الحكماء من زعماء ونظار وسلاطين وعمد وغيرهم ، وفي حالة النزاعات بين القبائل يقوم بعملية الجودية مجلس يضم رجال وأعيان معروفين ومتميزين بسيرة حسنة ورجاحة عقل وخبرة ثرة بالعادات والتقاليد والأعراف ، وكل ما يتعلق بطبيعة النزاع ، بالإضافة الى تميزهم بالحياد تجاه الموضوعات المطروحة أمامهم ، ويقدمون الحل المرضي للأطراف المتنازعة بغرض الحفاظ على مجتمع متماسك متسامح. 1 في دراسة قام بها الباحث انور يوسف عطا المنان ، استطلع فيها آراء عينة من مواطني المنطقة عن اي الاساليب التى يتبعها الاهالي كرد فعل على تعرضهم لاعتداءات، الجدول رقم (1) ادناه يوضح تلك الآراء:

جدول رقم (3): ردود الفعل على الاعتداء[2]

	رد الفعل	عدد الاجابات	النسبة المئوية
أ	إبلاغ الشرطة		27.77%
ب	إبلاغ الادارة الاهلية		19.44%
ج	إبلاغ الشرطة و الرد بالمثل		12.77%
د	إبلاغ الشرطة و الادارة الاهلية و الرد بالمثل		25.27%
هـ	الرد بالمثل و الانتظار		15.27%
و	إبلاغ الادارة الاهلية و الرد بالمثل		1%

[1] سليمان يحي محمد ، موسوعة تراث دارفور ، الجزء الأول ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م ، ص 211 .

[2] انور يوسف عطا المنان، آلية الصراعات القبلية المسلحة بجنوب دارفور و دور تنمية المجتمع في تخطيط آفاق المستقبل. مجلة كتابات سودانية ، العدد 31، مارس 2005 ، ص 31

من هذا الجدول يتضح ان 27% من ردود الفعل على الاعتداءات يكون بابلاغ الشرطة هو الاجراء الطبيعي. من بيانات هذا الجدول يتضح انه رغم سطوة و سيادة سلطان القبيلة و التعصب القبلي الا ان الشرطة و القانون حاضران في ذهن المواطن و انه يبحث في بداية الامر عند وقوع اي حادث عن شكل المعالجة القانونية ثم بعد ذلك تأتي الاشكال الاخرى من ردود الافعال.

و في ذات الدراسة كانت آراء المواطنين حول كيفية توقف الصراع بمناطقهم، الجدول (2) ادناه يوضح تلك الآراء:

جدول (4) : آراء حول كيفية توقف الصراع:[1]

	آلية توقف الصراع	النسبة المئوية
أ	تدخل الحكومة	54.16%
ب	تدخل قبائل الجوار	19.44%
ج	تدخل الادارة الاهلية	11.11%
د	تدخل الحكومة و الادارة الاهلية	12.5%

اكثر من نصف الاراء يرى ان الصراعات تنتهي حين تتدخل الدولة و تفرض هيبتها بعد تفاقم الصراع، و هي نسبة عالية قياسا مع بقية الآليات التى تسهم في فض النزاعات بالمنطقة و اذا اضفنا لها التدخل المشترك بين الحكومة و الادارة الاهلية ترتفع النسبة الى 66%، مما يعني ان تدخل الدولة و فرض هيبتها سواء تدخلت مباشرة بمفردها او بمشاركة الادارة الاهلية يمكن ان يكون عاملا حاسما في فض النزاعات.

اما آراء هؤلاء المبحوثين حول افضل الطرق لانهاء الصراعات فقد تم تلخيصها بالجدول رقم (3) ادناه:

جدول (5): افضل الوسائل لانهاء الصراعات[2]**:**

	الوسيلة	النسبة المئوية
أ	الديات	36.11%
ب	الرواكيب بين القبائل	26.38%
ج	منح سلطات للادارة الاهلية و تحديد مسارات المراحيل و الاهتمام بتنمية المجتمع	15.27%

[1] انور يوسف عطا المنان، نفس المرجع ، ص 31

[2] نفسه ص 32

د	الكرامات	12.5%
هـ	التعويضات الحكومية	6.11%

يتضح من الجدول ان اغلبية المواطنون يفضلون الاشكال التقليدية في فض النزاعات، و هي آليات و اشكال مستمدة من الدين الاسلامي و التراث و الاعراف القبلية المحلية و مجربة عمليا. يرى حوالى ربع المواطنين ان "الرواكيب" بين القبائل، و هي شكل من اشكال الابداع الشعبي في فض النزاعات و تتمثل في الاتفاق بين القبيلتين على تعويض متفق عليه في حال نشوب نزاع ادى لخسائر في الممتلكات و الارواح و يكون الالتزام به قاطعا بحيث يمنع تطور الصراع، يرى نسبة 15% ان تنشيط الادارة الاهلية و تطويرها و منحها سلطات و تحديد مسارات المراحيل و منع التوسع الزراعي العشوائي على حساب المراعي و الاهتمام بتنمية المجتمع يمكن ان يؤدي للاستقرار بالمنطقة.

الجودية والاجاويد:

الجودية مصطلح سوداني قديم يعني القيام بتسوية الخلافات بين أفراد المجتمع على مختلف مستوياته في إطار مؤسسات محلية ، دون اللجوء الى محاكم الدولة أو المحاكم الشعبية وكلمة الأجاويد تعني الجماعة الذين يتوسطون بين المتخاصمين لحل خلافاتهم بالحسنى.[1] وقد جعل المجتمع في إقليم دارفور مكانة عالية للجودية وللأجاويد ، وأحاط الجودية بسياج يشبه القدسية ، إذ لا يخرج على قرارات الجودية إلا الخارجون على العرف الاجتماعي ، وبذلك ينعتون مثل هذا الخارج (كسار الخواطر) وعادة ما يتعرض كسار الخواطر إلى ضغوط اجتماعية قاسية ويفقد التكافل الاجتماعي الذي هو في أمس الحاجة إليه في مجتمع لا تمتد إليه خدمات و هي ممارسة شعبية منوط بها حل المشكلات داخل المجتمع المعين وتسمى الممارسه (الجوديه) وما تسلكه من طريق واقتراحات في الحلول هو (العرف الأهلي) وغالباً ما تكون في مكان محدد وتكون لعامه الناس في المجتمع المعني حيث يتم إنعقادها في أماكن عامة ومعروفه للمجتمع ومن يقومون بعقد الجوديه يسمونهم (الأجاويد) وهناك في الأعراف أشياء متفق عليها في شكل الحلول خاصه تلك التي تكون لعامة الشعب لأن العرف الأهلي بمرور الممارسة احتفظ ببعض الأشياء وأصبحت ثابته (إن القانون العرفي يحتفظ ببعض الأراضي لتكون خالصة لإستعمال عامة الشعب ويمكن للأفراد الاشتراك في إستخدام هذه الأراضي ولا يحق لهم ملكيتها أو منع الآخرين من استعمالها وهذه الأراضي العامة غير قابه للملكيه بواسطة الأفراد تحت أي ظرف من الظروف بل ستظل ملكاً لكل المجموعه مثل (الغابات ومناطق رعي الحيوانات ومصائد الأسماك كالبحيرات والأنهار وزرائب الأبقار ومناطق الرقص الجماعي وغيرها ....وكذلك تشتمل قواعد القانون العرفي حق المرور والحركة للمجموعات من منطقه إلى أخرى واستخدام

[1] الدكتور عون الشريف قاسم ، قاموس اللهجة العامية في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم 1972م ، ص 14

الطريق وغيره مثلا (يجوز للأفراد المرور عبر أرض شخص ما إذا ارادوا الوصول الى بئر لطلب الماء) وهكذا نجد أن هناك استثناءات تنطلق منها الجوديه مدعمه بالأمثال والحكم وغيرها من الأساليب التعليميه الشعبية للفض في نزاعات الأفراد والجماعات .[1]

الصلح

عندما يتم الإستماع لمسببات الصراع يسعى الأجاويد للتوفيق بين الطرفين والإصرار عليهم لقبول التصالح على أساس المصلحة العامة مرتكزين على العرف والمسامحة التي يتحلى بها أهل دارفور.

العرف القبلي

الراكوبه وتعني في العرف القبلي الإتفاق الذي يتم بين القبائل في مسائل التعويضات أو الإعفاء عنه بناء عن السوالف .

بعد أن يتم التباحث في أسباب النزاع يلجأ الناس الى العراف القبليه في تحديد الديات والتعويضات والخسائر وهذا من خلال ما تعارفت عليه العادات والتقاليد والمدلولات السلالية للقبائل .

كيفية انعقاد الجودية:

يتم انعقاد الجودية في مكان واسع وغالباً ما يكون معروف لدى عامة الناس (شجره كبيره ، الدونكي ، البئر ، السوق، الراكوبه) .الراكوبه عبارة عن مظلة تبنى بالمواد المحلية يجلس تحتها الناس ليستظلوا بظلها .[2] يحضر الجوديه جميع الناس من مختلف الأعمار ودائماً ما تعقد نهاراً ويجهز المكان بالبروش وغيرها ويقوم أحد افراد المجتمع بعقد الجوديه وبعد أن يعد المكان يقوم بإعداد الطعام والشراب وغيرها .جلسة الجوديه دائماً تون في شكل دائره يتوسط الأجاويد في هذه الدائرة (يفتتح كبير الجوديه بكلمه ترفض وتشجب المشكلات وأسبابها حسب خلفيته عن المشكله المعروضه ، ثم يقوم بإستدعاء أطراف النزاع داخل الدائره ، ثم يقوم بتحليف أطراف النزاع القسم أو ما تسمى (الحليفه) حيث تملأ برمة (حله) ماء وتوضع في النار ، وبعد أن يغلي الماء يقومومن بوضع إبره خياطة داخل هذه البرمه إذا كان الشخص صادقاً في قوله يعثر على الإبره دون أن تحرقه النار ، وإذا كان كاذباً سوف تحرقه ولا يمكن لأحد أن يحلف وهو كاذب ذلك أنهم يعتقدون أن الإنسان الذي يحلف وهو كاذب سوف يؤدي ذلك الى دمار كل أسرته ويسمى من يحلف زوراً (كسار الحليفة) ولا يكون له أي وضع داخل المجتمع .

---

[1] الغالي يوسف عبدالعزيز، العرف الأهلي وآلياته الجوديه نموذجاً. مجلة كتابات سودانية ، العدد 28 يونيو 2004 م، ص 116.

[2] سليمان يحي محمد ، موسوعة تراث دارفور ، الجزء الأول ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م ، ص 211 .

عند عقد الجوديه يقوم أطراف المشكله بسرد المشكلة حسب طريقتهم ثم يقومون بإستدعاء الشهود الى داخل الدائره من الرجال والنساء ماعدا الأطفال ولا يتقيدزن بعدد محدد من الشهود ، يتم تحليف الشهود ثم يدلون بما شاهدوه وسمعوه أثناء وقوع المشكله كل ذلك في داخل الدائره ، بعدها يتم الفصل في المشكله أو الحل يمكن أن يكون في نفس الجلسه أو يتم تأجيلها الى جوديه أخرى وتكون فترة التأجيل تتراوح بين يوم أو يومين ، في هذه الفترة يتم تداول المشكلة بين كبير الجودية وبقية الأجاويد وغالباً ما يجدون لها حلاً ، ثم ان بعض أفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من الحضور سوف يحضرون ويتم بعد ذلك الفصل في المشكله وتصدر العقوبات (غرامات ماليه ، تعويضات ، ديه ،..الخ) وعقد الجويه يتم بمبادره من أحد أفراد المجتمع حيث يقوم بتبني الإحتياجات الأساسيه (الأكل والشرب والضيافه عموماً) وعندما تكون الجوديه كبيره عادةً ما تنتهي (بالزفه).

كيفية توقيع العقوبة:

ينظر الأجاويد الى طرف المتضرر أو ضرر وقع على الطرفين يتم التعويض من قبل الطرف الأول إلى الطرف الثاني في حالة وقوع الضرر المادي لطرف واحد وإذا كان الضرر (أذى ، تعويق ، كسر ، فج ، طعن ، سل عين) كل انواع الأذى الجسدي يتم ما يعرف (بالدريك) تدفع ديه من الطرف الجاني ، أما الجرائم والمشكلات التي تحدث بين المجتمعات في نطاق أوسع (قريه أخرى أو قبيله أخرى) يتم الفصل فيها عن طريق الفرشة أو الراكوبه ...أنواع حلول المشكلات الحالية ووالمشكلات التي حدثت قي الماضي تعتبر مرجعيه للحل في المستقبل .[1]

دور الجودية في حل النزاعات :

لعبت الجودية دورا كبيرا ومهما في حل الكثير من الخلافات التي نشأت داخل مجتمع دارفور ، سواء كان في الإطار الفردي مثل الطلاق والزواج وقضايا الدين والإعسار .. إلخ أو في الإطار الجماعي بين القبائل .وقد ساعدت الجودية ولعبت دورا مهما في حفظ التعايش السلمي والنسيج الاجتماعي بين قبائل دارفور ، ومع كثرة هذه الخلافات وكثرة مسبباتها إلا أن حلها لا يعصى على الجودية[2].

ولقد كانت الجودية ما تزال تمثل الحل لكثير من الخلافات الفردية داخل الأسر أو داخل أفراد القبيلة ، إلا أنها أصبحت أداة غير فاعلة في حل الخلافات القبلية في دارفور .وأحداث دارفور الأخيرة خير شاهد على ذلك ,إذ استعرت الحرب بين المكونات القبلية لدارفور وكان نتاجها موت آلاف المواطنين وحرق القرى ونهب الثروة

[1] المرجع السابق ،ص 117.

[2] يوسف خميس أبورفاس ،جامعة إفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الإفريقي ، ليبيا مركز الدراسات والبحوث ،ص 9،8.

الحيوانية وتشريد أكثر من مليوني شخص من ديارهم . فما هو الجديد الذي جعل الجودية عاجزة عن حل هذه الخلافات؟ والإجابة عن هذا السؤال تتلخص في النقاط التالية :

1. الاستغلال السياسي لمؤتمرات الجودية لتحقيق هدف التأييد القبلي للسلطات الحاكمة بديلا لهدف إزالة الجفوة بين الأطراف المتصارعة.
2. تحويل دور الأجاويد التقليدي من خدمة مصلحة المتصارعين إلى دور جديد هو خدمة مصلحة السلطات الحاكمة ، وبالتالي فقدان الجودية لمكانتها الاجتماعية وسلطانها النفسي الذي يلزم الأفراد للانصياع لمقرراتها.
3. مؤتمرات الصلح بطبيعة تكوينها ليست بالآلية القادرة على حسم القضايا الخلافية، وفي مقدمتها ملكية الأرض وعلاقات الإنتاج ، وبدلا من حل هذه المعضلة تلجأ المؤتمرات إلى الحلول التوفيقية التي تؤجل حدوث الاحتراب القبلي ولا تزيل مسبباتها، مما يجعلها قابلة للإنفجار في أي وقت .
4. تعتمد السلطة الحاكمة على زعماء العشائر والقبائل باعتبارهم محل ثقة رجال القبائل ,متناسية أن السلطات الحاكمة نفسها قد هزت ثقة المواطن في قيادته المحلية عبر سياساتها المعادية للإدارة الأهلية عندما حلت الحكومة السودانية في عهد الرئيس السوداني السابق جعفر نميري الإدارة الأهلية ولم تعترف بدورها.
5. التأثير القبلي انتقل اليوم إلى النخب القبلية وإلى قادة المليشيات القبلية التي لا تـــأتمر بأوامر رجالات الإدارة الأهلية التقليديين.[1]
6. النزاع الموجود الآن في دارفور ليس نزاعا قبليا بالمعنى المتعارف عليه سابقا ، إذ إن هناك مسببات من خارج المنطقة ومن داخلها أدت إلى ذلك, وهناك مؤثرات إقليمية ودولية لهذا الصراع وأطماع أمريكية صهيونية فاقمت من المشكلة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة حلها عن طريق الجودية
7. الصراع الموجود الآن هو صراع متشعب ومتشابك ، باعتبار أن هناك صراعا بين المركز في الخرطوم وبين الأطراف في دارفور ، غذته صراعات بين الإسلاميين أدت إلى تفاقم الأزمة على النحو التي نعيشها الآن ، ولو لا تدخل السياسة والسياسيين في هذه المشكلة لأمكن حلها عن طريق الجودية.
8. مقررات وتوصيات لجان الأجاويد لا تجد طريقها للتنفيذ ، مما يعني وجود مسببات الخلاف ، الذي يمهد للخلاف القادم.

[1] أدم الزين محمد ، التغيير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في السودان ، بإشارة خاصة لاقليم دارفور ، ندوة رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1988م ص70.

9. في الصراعات السابقة كانت تستخدم الأسلحة البيضاء مثل الحراب والعصي ولذلك كانت الضحايا في المعركة لا تتجاوز أصابع اليد، أما الصراع الآن فتستخدم فيه الأسلحة النارية الأكثر فتكا بالخصوم مما زاد من أعداد الضحايا ويجعل الحل صعبا. وأيضا كانت تستخدم الخيل والجمال في الحركة والان تستخدم عربات حديثة رباعية الدفع الأمر الذي وسع رقعة الحرب بين القبائل وزاد من عدد الضحايا.

مؤتمرات الصلح القبلي

تظهر الحاجه الى مؤتمرات الصلح بين القبائل والمجموعات عند تعارض أو تضارب المصالح أو عند اختلاف وتباين الرؤى في تقويم مسيرة الأحداث ، أو عند وجود الرغبة في تطوير وتنمية العلاقات بين القبا ئل . ويجري الصلح في الأساس استجابه لضرورة العيش والتعايش مع الغير ،وتفادياً للتفعيل والتصادم والحروب .

عرفت دارفور نوعين من مؤتمرات الصلح القبلي ، مؤتمر صلح لنزاعات دارت أو مازالت تدور رحاها ومؤتمرات للتعايش السلمي وقد ذكرنا عدد من المؤتمرات التي اقيمت في الفصل الثاني من هذا البحث ويقصد بهذه تلافي وقوع منازعات بين القبائل في المنطقة والذي عرف قي إطار العمل البلوماسي بالوقائيه وان تعارف الناس على تسميتها بمؤتمرات الصلح فهي لم تخرج من إطار الجودية التقليدية الا بذاك القالب الحكومي والديوانية ومشاركة المختصين .

في هذه المؤتمرات يتم إختيار الأعضاء بانتقاء حكومي من الادارات الأهلية وأساتذة الجامعات والقانونيين والنخب السياسيه على عكس ما كان يجري في الجودية الي تأتي بإستشعار شخص من بعض رجالات الادارة الأهليه لأهمية فض النزاع بين المتخاصمين .

آلية الجوديه وآلية مؤتمرات الصلح وجهان لعمله واحدة وكلا الآليتين تهدف الى حل النزاع بين القبائل أو البطون لنفس الفبيلة ولبسط الأمن والسلم في منطقة النزاع.

مؤتمرات الصلح بدارفور(1932ـ2001م):

القائمة أدناه تبين النزاعات الكبيرة التي نشأت وتمت تسويتها بواسطة الإدارات الأهلية أو مـؤتمرات الصلح أو بتدخل السلطة، غير أن هنالك الكثير من النزاعات الصغيرة التي لم ترد في هذه القائمة:

جدول رقم[1] (2)

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آليـــة فـــض النزاع	التاريخ	الولاية

[1] تيم نبلوك – السودان صراع السلطة والثروة – لندن 1995م –ص 25.

1	الكبـــابيش – الكواهلـــة– البرتي(ع)* الزياديـــة(ع) – الميدوب (أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
2	البرتي – الزيادية(ع)	عشـــور وحـــدود قبلية	الإدارة الأهلية	1956	شمال دارفور
3	الميـــــدوب – الزياديـــــة– الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957	شمال دارفور
4	الزيادية – البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
5	المعالية(ع)– الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1964	جنوب دار فور
6	ميدوب – كبابيش(ع)	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
7	زغاوة– زغاوة(أ)	موارد المياه	الإدارة الأهلية	1976	شمال دارفور
8	البني هلبة(ع)– الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1975	جنوب دار فور
9	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	رعاة– ذراع	تدخل الحكومة	1976	جنوب دار فور
10	التعايشة(ع) – السلامات(ع)	رعاة – زراع	تدخل الحكومة	1978	جنوب دار فور
11	الرزيقات(ع) – المسيرية(ع)	رعاة – زراع	الإدارة الأهلية	1979	جنوب دار فور
12	البني هلبة(ع)– الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982	جنوب دار فور
13	البرتي(ع) – الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	1983	شمال دار فور
14	الفلاته(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومةوالإدار ة الأهلية	1984	جنوب دار فور
15	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دار فور
16	الفور(أ) – العرب	رعاة – زراع	الحكومة	1986	جنوب دار فور
17	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومـــــــة والإدارة الأهلية	1987	ش و غ دارفور
18	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989	ش و غ دارفور
19	الزغاوة(أ) – المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور
20	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور

21	الزغاوة(أ) – بني حسين(ع)	قبلي	الحكومة	1991	شمال دار فور
22	الزغاوة(أ)– الميما(أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دار فور
23	الزغاوة(أ)– البرقد(أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دار فور
24	الترجم(ع) – الفور(أ)	رعاة – زراع	الحكومة	1991	جنوب دار فور
25	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	1993	جنوب دار فور
26	الزغاوة(أ) – الزغاوة	قبلي	إدارة أهلية	1996	شمال دار فور
27	المساليت(أ) – العرب	رعاة – زراع	إدارة أهلية	1996	غرب دار فور
28	الزغاوة(أ)– الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1996	جنوب دار فور
29	المساليت(أ) – قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998	غرب دار فور
30	الرزيقات(ع) – دينكا(أ)	ثأر	الحكومة	1998	جنوب دار فور
31	الداجو(أ)– الرزيقات(ع)	زراع – رعاة	الحكومة	1998	جنوب دار فور
32	الفور(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دار فور
33	المساليت(أ) – العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دار فور
34	الزغاوة(أ)– القمر(ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دار فور
35	البرتي(ع) – الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دار فور
36	الرزيقـــــــــات(ع) –أولاد منصور(ع)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دار فور

- ذات أصول عربية (ع)
- ذات أصول غير عربية (أ)

وفي 19 أغسطس 2004م أصدر ممثل رئيس الجمهورية بولايات دارفور ووزير الداخلية الأسبق عبد الرحيم محمد حسين أمر الطوارئ رقم (1) لسنة 2004م ، والمتعلق بمشروع قانون الإدارة الأهلية بولايات دارفور وذلك ايماناً بدور الإدارة الأهلية في رتق النسيج الإجتماعي وضرورة تقوية ذلك الدور.[1]

مبادرة الطرق الصوفية :- لما كان لهذه الطرق الصوفية دور بارز في المجتمع كان لزاماً عليهم أم يقوموا بمبادرات وتنسيق الجهود (نحو مرضاة الله) ومن أجل بناء النسيج الإجتماعي وسط قبائل دارفور عامة وغرب دارفور بصفة خاصة وهدفت هذه المبادرة الي :

[1] المرجع السابق.

أ- تعميق الأواصر الإجتماعية في أوساط المجتمع وإقامة الوازع الديني .

ب- الإتصال الوثيق بالله تعالي عبر تربية وتذكية النفس .

ج- دعم مبادرات السلام الإجتماعي التي تنتظم الولاية .

د- إستنفار كافة قطاعات المجتمع لتحقيق السلام والتأخي والتضامن والتخلق بإخلاق وآداب الدين الإسلامي .

هـ- الدعوة الي إعمار المساجد والخلاوي والرجوع الي هدي النبوة .

و- تفعيل وتنشيط الطرق الصوفية بالولاية والتبشير بخلفاء ومشايخ الطرق الصوفية القادمين من خارج السودان وداخله. [1]

تري الباحثه أنه من خلال المخطط السابق بأن المجتمع يقوم بعزل الفرد أو الأفراد عندما يشذوا عن القاعده المتعارف عليها وهذا الزل المؤقت للأفراد يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ترابطاً بعد احتوائهم وتقوى العلاقه بينهم أكثر مما كانت من قبل خاصه أن الحل يستصحب معه كل الموروث الشعبي من حكمه هذه المجتمعات وأمثالها وطرقها في الحياه وبذا يمكن أن تتطور هذه الأشكال بمزيد من الدراسه والاهتمام من جانب المختصين وتصبح هي الحل الأمثل لكثير من القضايا في داخل المجتمع السوداني .

[1] نداء اهل الله بالسودان – استراتجية الحوار لسلام دارفور – 2008م.

الفصل الثالث
القانون و العرف و التقاليد

- القانون
- القانون العرفي
- العرف الاهلي و التقاليد العرفية

المبحث الاول : القانون

السلطة ضرورة اجتماعية لازمة لحياة الجماعة الإنسانية فلا حياة بدون سلطة منظمة ولا سلطة بدون الحياة في جماعة. فالسلطة هي صاحبة النظام وصاحبة الحقوق والحريات، وتتجلى ضرورة هذه السلطة في الاعتبارات الاجتماعية المتأصلة في الطبيعة الإنسانية. حيث تحتم الطبيعة الإنسانية على الإنسان ذاته العيش في جماعة وسط أقرانه من بني البشر ، لإنشاء حاجاته الضرورية من الأمن والغذاء، والمأوى، والكثير من الحاجات المادية والمعنوية والمرتبطة بالطبيعة الإنسانية والتي لا تنهض قدراته الفردية المحددة على إشباعها فما تحصله مضطراً و لا مناص من أن يتعاون مع الآخرين ليلبي لكل منهم حاجة الآخر كلا بحسب قدراته، فيضطر بذلك للعيش في جماعة لتبادل المنافع والخدمات تحت إلحاح ضرورات حاجاته التي عجز عن إشباعها منفرداً.

تعريف القانون : هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الفرد داخل الجماعة ويترتب عن مخالفتها الجزاء. يتبين من هذا التعريف ان القاعدة القانونية تتميز بعدة خصائص تميزها عن غيرها من قواعد السلوك في المجتمع، و اهم هذه الخصائص هي قاعدة سلوك، خطاب موجه الى اشخاص في مجتمع، قاعدة مجردة عامة، قاعدة ملزمة.[1]

يقال عن القانون انه " فن و علم " (Science & Art) ذلك لأنه يقوم على دراسة ظواهر اجتماعية معينة، مثله مثل العلوم الطبيعية التي تقوم على دراسة ظواهر الطبيعة. و الظواهر التي تصلح لأن تكون محلا لدراسة علمية. و بالرغم من التشابه بين الظاهرة القانونية و الظاهرة الطبيعية من حيث الخصائص التي تؤهل كلا منهما لان تكون محلا لدراسة علمية الا ان الفارق بينهما ما زال واضحا، فالظاهرة الطبيعية ظاهرة مادية ملموسة من صنع الخالق لان سلطان لانسان عليها اما الظاهرة القانونية فلا وجود لها في عالم الحس لانها تصورية ذهنية و هي من خلق الانسان و يستطيع مخالفتها.

القانون هو علم اجتماعي، موضوعه الإنسان وسلوكه مع نظائره، أعماله وردود أفعاله، وهذا موضوع ضخم، متغير المضمون، غير معروف على وجه التحديد ويصعب عرضه بدقـــى ينظمها كل فرد وفق رغبته ومشيئته، والا صدقت وتحققت مقولة الفيلسوف بسوت Bossuet " حيث يملك الكل فعل ما يشاءون لا يملك أحد فعل ما يشاء، وحيث لاسيد، فالكل سيد، وحيث الكل سيد فالكل عبيد ". لذاكان لابد للمجتمع من نظام يحكم العلاقات بين الناس ويفرض الأمان في المجتمع. وللقانون مباحث كثيرة باعتباره علما اجتماعيا بالدرجة الأولى :

ويعتبر القانون فن أيضا، ولكنه جد صعب ومعقد، لذلك فان ما يرد بشأنه من تعريفات مرن جدا، ويتضمن عددا من وجهات النظر والاستثناءات وذلك على خلاف العلوم الرياضية كالفيزياء والكيمياء.

القانون، في السياسة وعلم التشريع، هو مجموعة قواعد التصرف التي تجيز وتحدد حدود العلاقات والحقوق بين الناس والمنظمات، والعلاقة التبادلية بين الفرد والدولة ؛ بالإضافة إلى العقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بالقواعدَ المؤسسة للقانون.

[1] صوفي حسن ابوطالب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، الجزء الاول – تكوين الشرائع القانونية و تطويرها، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007م ،ص 3

ينظر للقانون بأنه مجموعة قواعد لذا تم تعريف القاعدة أو القواعد والتعريف القانوني العلمي المجمع عليه حيث ثمة اتفاق كبير بين فقهاء القانون الوضعي على تعريف القانون على أنه ((مجموعة قواعد عامة مجردة ملزمة تنظم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع))، فالقاعدة القانونية تختص بأنها عامة ومجردة (تنطبق على الجميع) وملزمة.

القوانين الوضعية هي القوانين التي وضعها الإنسان من دون الاعتماد على التشريعات السماوية (الشريعة الإسلامية، الشريعة اليهودية، الشريعة المسيحية) وتسمى أيضا قوانين مدنية وقد تحولت أغلب القوانين الأوروبية إلى هذا النوع من القوانين بعد أن كانت تشريعاتها سماوية في الأغلب في فترة الخروج عن الكنيسة. [1]

أهم هذه المذاهب الفكرية التي تناول معنى مصطلح قانون هي كالتالي:

القانون الطبيعي : تشير نظرية القانون الطبيعي إلى ان هنالك قوانين تفرضها الطبيعة وعليه فإن القانون النافذ يجب أن يحاكي الطبيعة بأكبر قدر ممكن. ويقول مناصري هذه النظرية بأن القانون غير العادل ليس صحيح، لأن غير العدل (أو الظلم) مناهض للقانون الطبيعي.

التشريع الوضعي : هو وجهة نظر تقول بأن القانون يتم تعريفه بحسب الممارسات والتقاليد الاجتماعية التي تنظم بعض العادات وتجعلها قوانين. من أوائل المفكرين الوضعيين هو جيريمي بنتام، وقام طالبه جون اوستين بنشر افكاره. ويتفق الاثنان بإن القانون هو حكم ذوي السيادة بالاستناد إلى التهديد بالعقوبات. ولكن تطورت مفاهيم التشريع الوضعي للتجاوز تلك النظرة. في القرن العشرين ظهر مفكرين وضعيين كانت لهم بصمتهم في فلسفة القانون ككل. مثل المفكر هانز كلسن الذي طرح فكرة "العرف الأساسي" الذي تقول أن من المفترض أن يكون هناك أساس للعرف القانوني، أي انه لا بد من إيجاد الأصل الذي ينبثق منه القانون. وماتزال افكار المفكر هانز كلسن ذات إهمية إلى حد ما. كما يجدر بنا ذكر الكاتب والمفكر هربيرت ليونل أدولفوس هارت، والذي جادل بأن القانون يجب أن يدرس كمنظومة العادات والأحكام الاجتماعية.

أما القانون الوضعي : هو مجموعة من اللوائح والقوانين التي وضعها الإنسان التي تنظم حياة البشر وتيسر المعاملة بين البشر...حيث يهتم بدراسة القانون في حاضره بمعنى القانون المطبق فعلا في الدولة سواء كان هدا القانون قانونا خاصا أو قانونا عاما.2

القبيلة كنظام حكم قبل ظهور نظام الدولة:

القبيلة هي الوحدة السياسية: اصبحت القبيلة هي الوحدة السياسية في المجتمع منذ اواخر عصر القوة و انها حلت بالتدريج محل الجماعة الصغيرة و مع الزمن – نتيجة لمارسة الزراعة و ازدياد الاستقرار في الارض و تطور الديانة – اصبح شيخ القبيلة واسطة

[1] من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

[2] الدكتور خالد الزعبي ،القانون الإداري ،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ،1998ص 25.

بينها و بين الآلهة فازدادت قوة شيخ القبيلة و توطدت سلطاته. و كانت الحروب المستمرة بين القبائل طلبا للغنائم او سعيا لكسب ارض جديدة لمواجهة تزايد السكان سببا فعالا في ارتفاع مستوى تنظيم القبيلة و تدعيم سلطات زعيمها.

ترتب على ممارسة الزراعة و الاستقرار في الارض ان الشعوب الزراعية بدأت تندمج في بعضها البعض على وجه الدوام في ارض معينة حيث يتولى فيها شخص او اكثر سلطة الامر و النهي فظهر نظام الدولة لاكتمال اركانها: شعب، اقليم يقطنه الشعب على وجه الدوام، سلطة تتولى الامر و النهي. و حلت الدولة محل القبيلة كتنظيم سياسي و تناقصت سلطة شيوخ القبائل بالتدريج و انتقلت الى الملوك. و بظهور نظام الدولة يتولى الملوك الاختصاصات التى كان يتولاها شيوخ القبائل، و تحل روابط الجوار و التقسيمات الادارية كالنواحي و القرى محل روابط القبيلة و ما تتضمنه من تقسيمات الى عشائر و بطون و أسر.[1]

قانون القبيلة:

قانون القبيلة يصبح مقدم احيانا على قانون الدولة . ويعتقد أن هناك عددا من الأسباب تفسر هذه الظاهرة منها:

أ ـــ أحساس الأفراد أن مؤسسات الدولة لا توفر لهم الحماية المطلوبة أو لا توفرها لهم بنفس الدرجة التي توفرها للأخرين ، ولذلك ينكفئون للإطار القديم.

ب ـــ تقوية الدولة للقبيلة وأناطة عدد من الإدوار المتوجب عليها القيام بها بالقبيلة ، وتلجأ الدولة لهذا الحل عند إحساسها بأن مؤسساتها غير قادرة على القيام بالدور المطلوب ، أو أن التعامل مع مؤسسة القبيلة على هذا النحو يسهل قدرتها على السيطرة على مقاليد الأمور، لأن الحل الآخر وهو التعامل مباشرة مع كل المواطنين، يستلزم أن يتوافر لجهاز الحكم فيها قدرة عالية على الإقناع بينما التعامل مع القبيلة يجعل أمامها عدد قليل من الأفراد تقوم باقناعهم وهم يلتزمون بتوجيه الأفراد المنتمين للقبيلة.

جـــ ـــ حداثة الدولة كمؤسسة ، في بعض مناطق العالم ، تجعل الإعتقاد بفاعليتها لتوفير الحاجات المطلوبة للأفراد أقل مقارنة بالقبيلة وهي المؤسسة التي اعتادو عليها، خاصة وأنها أقرب لهم في حياتهم اليومية.

ونحن نعتقد أن توافر واحد أو أكثر من الأسباب السابقة يجعل على الدولة التزاماً جدياً بالإلتفات للموضوع ، كما نعتقد أن التجاء الدولة للقبيلة يوفر منافع لمن يمارس الحكم في الدولة على المستوي القريب ،على حساب فكرة استمرارية الدولة التي ترتبط بالمواطنة فقط.

أن هذا التحليل ينصرف فقط إلى الدور السياسي والإداري للقبيلة أما الانتماء الاجتماعي فهو لا يخالف القانون في شيء ، كما نعتقد أن المسئول الحقيقي عن امتداد الدور السياسي للقبيلة هو الدولة ، لأن الفرد " المواطن " يحتاج دائماً لاشباع حاجاته ، والطبيعة تكرة الفراغ فإن لم تقم الدولة بهذه الوظيفة فلا يلام الفرد أن بحث عن إطار آخر ، ومن كانت له حيلة فليحتال .

[1] صوفي حسن ابوطالب، مرجع سابق، ص 82

والتحليل الذي قدمناه لايقتصر على القبيلة فقط فهو ينصرف في واقع الحال ايضا الى الاطر الاجتماعية الاخرى مثل الجذور الجغرافية لبعض السكان او حتى الانتماء لطائفة او اجتهاد ديني[1].

مراحل نشأة وتطور القانون :

يرى بعض الباحثين أن نشأة القانون وتطوره مر بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى : مرحلة القوة والانتقام الفردي : عاش الانسان الأول في جماعات صغيرة متضامنة ومنفصلة عن غيرها من الجماعات الأخرى وحتى تدافع عن نفسها كانت القوة هي التي تنشئ الحق وتحميه ووتقوم العلاقة بين هذه الجماعات على التبعية والخضوع لرئيس القبيلة ذو السلطة المطلقة كان الفرد المعتدي يوقع عليه العقاب أو اسرته ثم أصبح توافقيا أي باتفاق الجماعة. ومن صور العقاب طرد الجاني من الجماعة أو القصاص أو تسليمه لأهل المجني عليه ، وبتطور المجتمعات لجأ رؤساء الجماعات إلى الكهان ورجال الدين لحل المنازعات فازدادت قوتهم حكما وإلزاما وبذلك حلت العقوبة بالتحكيم محل الانتقام الفردي[2].

المرحلة الثانية : مرحلة التقاليد الدينية : عبد الإنسان آلهات مختلفة كالظواهر الطبيعية وكان يخشى غضبها وكان الكاهن يتولى القيام بالشعائر الدينية وبالتالي أصبحت معظم الأحكام تنسب للآلهة مما أكسبها قوة الإلزام .

المرحلة الثالثة : مرحلة التقاليد العرفية: بقيت التقاليد الدينية سائدة زمنا طويلا وبفضل تطور المجتمعات حل محلها الأعراف والتقاليد وبذلك نشأ الحكم الديمقراطي حكم الأغلبية فأصبحت الأحكام تصدر بإسم الشعب.

المرحلة الرابعة : مرحلة تدوين القانون : بعد اكتشاف الكتابة دونت المجتمعات قوانينها فانتشرت وتطورت بسرعة[3] .

وتتمثل سلطه القانون في سلطات الدولة الثلاث وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. السلطة التنفيذية هي التي تقوم على تنفيذ القوانين والسهر على إشباع حاجات الأفراد والأفراد والدفاع عن الوطن. أن الاختصاص الوظيفي للسلطة التشريعية يتمثل أساساً في سن القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات في المجتمع من أجل إقرار الأمن والنظام والعدالة، ومشروعات القوانين التي تقدم للسلطة التشريعية عادة تنقسم إلى نوعين:

المشروعات الحكومية التي تبادر بتقديمها السلطة التنفيذية،أو المشروعات التي يتقدم بها الأعضاء العاديون للسلطة التشريعية، والنوع الأول أكثر خطأً في المنافسة والإصدار والنوع الثاني أقل خطأً من ذلك. وهذان النوعان من المشروعات يتوافران

---

[1] محمد الفيلي ، نشر بموقع المواطنة و القانون ، 02 نوفمبر 2013 http://www.alfililaw.com/index.php/site-/2013-10

2http://www.startimes.com/f.aspx?t=321013162

[2] http://www.startimes.com/f.aspx?t=32101316

[3] – ميرغني النصـــري – مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان، الطبعة الثانية 2006م، ص 49.

في النظام البرلماني والنظام المجلسي ولا يتوافران في النظام الرئاسي أذان السلطة التنفيذية لا حضور لها في الهيئة النيابية بسبب مبدأ الفصل بين السلطات.[1]

اما الاختصاص الأساسي الوظيفي الثاني للسلطة التشريعية فهو تفويض حق التشريع إلي جهات أخري، وقد أدى إلي هذا الاختصاص الأعباء التشريعية المتعاظمة للسلطة التشريعية في الدولة الحديثة، ولكن هذا الاختصاص له قيود تتمثل في أن يكون التفويض في أضيق الحدود، أي تشريع التفاصيل التي هي ذات اصل أو طبيعة أدارية، ورغم إن النظام الرئاسي لا يتمتع بمثل هذا التفويض، إلا أن رئيس الجمهورية يمكنه إصدار أوامر تنظيمية لتنفيذ القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية، وعلى أية حال فإن تفويض التشريع التفويضي أو الفرعي للسلطة التنفيذية لا يمس جوهر الاختصاص الوظيفي للسلطة التشريعية لأن هذا النوع من التشريع أقرب إلى الصبغة أو الطبيعة الإدارية منه للتشريع في المسائل العامة والقضايا الكبرى كما أن السلطة التشريعية متى ما تشاء يمكنها أن تلغيه.

ومن هذا فان السلطة التشريعية لها اختصاص وظيفي أساسي هو سن التشريعيات والقوانين ولا يماثلها أو ينافسها فيه أي جهاز من أجهزة الحكم الأخرى، وهي سلطة منشأة في الأساس لهذا الاختصاص الوظيفي. أن الاختصاص الوظيفي للسلطة التشريعية هو إصدار القوانين والتشريعيات العادية ولا يرقي اختصاصها لإصدار تشريعات دستورية إلا في حالات قليلة ويكون ذلك عبر إجراءات خاصة أكثر تعقيداً، وهذا هو المعمول به في كل الهيئات التشريعية في الدول الأخرى ما عدا البرلمان الإنجليزي الذي يصدر تشريعات دستورية بإجراء التشريع العادي ... وهذه خاصية انفرد بها النظام البرلماني الإنجليزي الذي ليس له دستور مكتوب بل دستور عرفي قائم على العرف والتشريع العادي للبرلمان.[2]

أما الاختصاص الوظيفي الثالث للسلطة التشريعية فهو الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية، وذلك عن طريق الأسئلة والاستجوابات التي توجه للوزارة في مختلف أوجه النقد لها وعن طريق هذه الوسيلة تصبح السلطة التشريعية في أفضل موقف للرقابة على السلطة التنفيذية ويزيد من أفق هذه الرقابة موقف المعارضة الرسمية التي تمثل مصدر نقد على قدر عظيم من التخصص وبذلك يمكن الشعب من تكوين رأي عام حول مسلك أداء الحكومة مما سيكون له أثر على الحزب أو الأحزاب الحاكمة وعلى الهيئة النيابية.[3]

---

[2] – ميرغني النصـــري المرجع السابق، ص 49.

[3] المرجع السابق، ص 50.

تختلف السلطة التشريعية في تكوينها من دولة إلى أخرى فقد تكون السلطة التشريعية في بعض الدول مكونة من مجلسين ومثالها في السودان،[1] والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون مكونة من مجلس واحد كما الحال في العديد من الدول،[2] وتختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى، فمنها من يطلق عليه اسم مجلس النواب، أو مجلس الشعب، أو المجلس الوطني، أو الجمعية التأسيسية، كل هذه التسميات تدل على أن المجلس يمثل الكيان الشعبي لجموع المواطنين في دولة ما، ومن ذلك نجد أن السلطة التشريعية قد تكون فردية أو ثنائية. ولقد عرف السودان السلطة التشريعية بعد استقلاله في البرلمان الذي تم انتخابه عام 1956م، ونتناول أهم السمات الواردة في هذا الدستور فيما يتعلق بالسلطة التشريعية.

أن السلطة التشريعية في النظامين البرلماني والمجلسي هي أداة الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية سواء على مستوى الهيئة في شكل عملية الاستجوابات للوزارة أو على مستوى المعارضة بالنقد المباشر لسياسات وأداء السلطة التنفيذية.[3]

كل ذلك يؤثر سلباً وإيجاباً على مستقبل السلطة التنفيذية وسندها الحزبي حيث الرقابة السياسية هذه تعمل على تكوين رأي عام حول أداء السلطة التنفيذية وقد يصل الحد الأعلى للرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية إلى طرح الثقة في الحكومة.

من كل هذا يتبين لنا أن النظام النيابي بكافة أشكاله يجعل اختصاص السلطة التشريعية الوظيفي هو إصدار القوانين والتشريعات وأن النظامين البرلماني والمجلسي يضيفان للسلطة التشريعية اختصاصين آخرين: اختصاص التشريع الفرعي أو التفويضي، واختصاص الرقابة على السلطة التنفيذية.

وظيفة السلطة التنفيذية

أن الاختصاص الوظيفي المبدئي والأساسي للسلطة التنفيذية هو إدارة الشؤون العامة للدولة، وتحديد سياستها الاقتصادية، والاجتماعية، وسياسة الدفاع الوطني والسياسة الخارجية والدبلوماسية. وبجانب ذلك تقوم السلطة التنفيذية بالإشراف اليومي على تنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والأحكام والأوامر الصادرة من السلطة القضائية وتكوين الأجهزة المختصة بتصريف الشئون الإدارية في كافة المجالات.[4] وعلاوة على ذلك تختص السلطة التنفيذية بالحفاظ على الممتلكات العامة

---

[1] إبراهيم عبد الله إبراهيم حسين – الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري (دراسة مقارنة) مع الفقه الإسلامي – الناشر: دار النهضة العربية – القاهرة – 2009م، ص 229.

[2] المرجع السابق – ص 229.

([3]) ميرغني النصـــري مرجع سابق، ص 50.

([4]) المرجع سابق، ص 51.

وإدارتها على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة للشعب، كما تصنع التخطيط المناسب لتطوير ثروات وموارد البلاد وفقاً للمصالح العليا للمجتمع.[1]

في سبيل تحقيق ذلك تقوم السلطة التنفيذية بإنشاء الوحدات، والهيئات، والخدمات، والعلاقات الخارجية، والشئون المحلية إلى أخر الاختصاصات الوظيفية للسلطة التنفيذية. وعادة ما تخصص السلطة التنفيذية وزيراً أو وكيلاً لكل وزارة لقيادة المجال الموكل إليه. وبجانب ذلك تشكل السلطة التنفيذية لجان ومجالس متخصصة للتنسيق المجالات المتماثلة المتشابهة لضمان عدم تضارب القرارات والاختصاصات.

هذا وتتمتع السلطة التنفيذية باختصاص أخر في النظام البرلماني هو اختصاص دعوة البرلمان، واختصاص تأجيل جلساته، مما يخلف نقلاً سياسياً للسلطة التنفيذية واحترام لدورها السياسي.[2] إن الاختصاص الوظيفي بدعوة البرلمان أو بتأجيل جلساته اختصاص فريد بالنظام البرلماني ولا يوجد في النظام الرئاسي ولا في النظام المجلسي، حيث أن رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي ليس لديه اختصاص دعوة البرلمان للانعقاد واختصاص تأجيل جلساته، كما أن المجلس الفدرالي في النظام المجلسي ليس له هذا الاختصاص أيضاً، ولهذا فقد أنفرد النظام البرلماني بإعطاء الاختصاص للسلطة التنفيذية، مما يجعل الاختصاص الوظيفي للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني أوسع مدى من اختصاص نفس السلطة في النظامين الرئاسي والمجلسي.[3]

وظيفة السلطة القضائية

ذكر دكتور إبراهيم إن الاختصاص الوظيفي للسلطة القضائية هو الفصل في النزاعات سواءاً كانت هذه النزاعات بين الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين وسواء كان هذا النزاع فيما بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة. ويلزم أن يكون الفصل في النزاعات بمقتضى التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية.[4] وفي هذا الصدد تقوم السلطة القضائية بتطبيق وتفسير القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية. وتنجز السلطة القضائية عملها من خلال أنواع ودرجات من المحاكم التي يقرر القانون تشكيلها واختصاصها.

---

[1] يطلق الفقهاء على السلطة التنفيذية اسم الحكومة إلا أن هذا المدلول الاصطلاحي يأخذ ثلاث معاني مختلفة "المعني الواسع ويقصد به تلك الهيئات الحاكمة التي توجه سياسة الدولة: وهي السلطة التنفيذية والهيئة النيابية التي تتولى السلطة التشريعية، كما يقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها "أي رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيساً للجمهورية مثلاً" وذلك هو المعنى العتيق الذي يقصده أساتذة الفقه الدستوري حين يقصدون هذا الاصطلاح، أما المعنى الأخير والأضيق فهو أن يقصد بهذا الاصطلاح (الوزارة وحدها) أنظر الدكتور إبراهيم عبد الله إبراهيم حسين مرجع سابق، ص 220.

[2] ميرغني النصري – مرجع سابق، ص 51.

[3] إبراهيم عبد الله إبراهيم حسين– مرجع السابق، ص 46 .

([4]) قد عرفت عبارة استقلال القضاء في اللجنة الدولية للحقوق والحريات الذي ذكر فيها " إن كل قاضي حر في أن يكون فيما هو أمامه من وقائع طبقاً لإدراكه للحقائق ولفهمه القانون بعيداً عن تأثير أخر بالترغيب أو الضغوط المباشرة أو غير المباشرة، من أي جهة لا قصد. وأن القضاء مستقل عن التشريع وعن التنفيذ، وأنه يملك حق التشريع المباشر، من خلال إعادة النظر في كل المسائل ذات الصفة القضائية.

هذا وقد قرر الدستور الانتقالي لسنة 1985م (دستور الانتقاضة) مبادئ سيادة حكم القانون وأقر الدستور وفقاً للمادة 125 (1) منه "أن المحكمة العليا هي حارسة الدستور وتختص كذلك بتفسير نصوص القانون" أما الدستور الانتقالي 2005م فقد أفرد لحماية الدستور محكمة دستورية مستقلة.

وقد نص قانون السلطة القضائية لسنة 1986م على أن تكون ولاية القضاء في جمهورية السودان لسلطة مستقلة تسمى السلطة القضائية: أكد ذلك دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م تكون السلطة القضائية مسئولية مستولية مباشرة لدى رأس الدولة عن أداء أعمالها.

أنواع التشريعات:

مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحظر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق. بعبارة أخرى هو كل قاعدة قانونية تصدر عن السلطة المختصة في وثيقة مكتوبة.

تتدرج أنواع التشريعات في أهميتها وقوتها حسب الدور الذي تلعبه في تنظيم الحياة الاجتماعية ؛ ومن مظاهر هذا التدرج خضوع البعض منها للبعض الآخر.

السلطة المختصة بحسب الأصل بسن التشريع هي المجلس التشريعي. التشريع قابل للالغاء أو النسخ بحيث يمكن ازالته ووقف العمل به برفع قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل ويكون الإلغاء صراحة أو ضمنيا.

يترتب على تدرج التشريعات في القوة، وجوب تقيد كل صورة من صور التشريع بالصورة التي تعلوها، فالتشريع الأساسي أو الدستور يعلو على كل من التشريع العادي والتشريع الفرعي، والتشريع العادي يعلو على التشريع الفرعي.[1]

صلة القانون بالعلوم الاجتماعية:

ان القانون يهتم بتنظيم سلوك الانسان في المجتمع، و لذلك يعتبر فرعا من الدراسات الاجتماعية التى تهتم بالمجتمع و بالانسان في المجتمع مثله في ذلك مثل الاقتصاد، الاخلاق، الدين، علم الاجتماع و غيرها. و لكن يوجد نطاق معين لكل علم من هذه العلوم و طرق خاصة في بحثه. و القانون في جوهره عبارة عن مرآة تعكس حضارة مجتمع معين في زمن معين، و الحضارة تتكون من عدة عناصر اهمها: العنصر المادي، كالخصائص الجغرافية و الموارد الطبيعية لمكان معين، و العنصر النفساني و هو قدرة الانسان على

[1] المرجع السابق، ص 47

تنظيم حياته في المكان الذي يعيش فيه و البيئة المحيطة به. و انصهار كل هذه العناصر و العوامل في بعضها يؤدي في النهاية الى وجود مجموعة من قواعد السلوك الاخلاقية و الدينية يرتضيها الناس في حياتهم.

عموما فان القانون هو الوسيلة الفعالة التي تمكن المجتمع من تحقيق استقراره مع ضمان التقدم. و سعادة المجتمع و رفاهيته تتوقف على مدى الحفاظ على الاستقرار على نحو لا يقتل روح التجديد على نحو يكفل التقدم دون الضاء على الاستقرار. و لما كان المجتمع يتطور باستمرار فان القانون هو ايضا لا يثبت على حال و لا يجمد على وضع معين لان حفظ النظام في المجتمع يأخذ صورا و اشكالا تتعدد و تختلف تبعا لحالة المجتمع الاقتصادية و الدينية و السياسية و الفكرية و غيرها.[1]

مثال للنظم القانونية (انظمة الملكية):

من انظمة الملكية نظام الاسرة و ملكية القبيلة. و نتناول هنا نظام ملكية القبيلة في اطاره القانوني (تناولت الباحثه عنصر القبيلة بالتفصيل بالفصل السابق).

ملكية القبيلة:

تعتبر ارض القبيلة مملوكة لها و يتولى شيخها ادارتها. و مع الزمن ازدادت قوة شيخ القبيلة مما ادى الى اعتباره مالكا لها. و هو يتولى توزيعها على الاسر حيب حاجتها و لكنه لا يستطيع التصرف فيها لأسر اجنبية عن القبيلة، و بذلك حلت ملكية شيخ القبيلة محل الملكية الجماعية للارض. و من حيث الواقع فان ملكية شيخ القبيلة تقتصر على ملكية الرقبة اما الانتفاع بها فانه يكون للاسر المختلفة.

[1] صوفي حسن، مرجع سابق ص 80

المبحث الثاني : القانون العرفي

العرف فرع من فروع القانون سواء أن قصد بذلك أنه مصدر من مصادر القاعده القانونيه أم أن القواعد القانونيه الناشئة من هذا المصدر وقواعد العرف لم توضع بوثيقه مكتوبه رسميه ، كما هو معروف في حالة التشريع ، وأهم مميزاته هو عدم صياغته في وثيقه مكتوبه وتميزه بالعنصرين المادي والمعنوي ، إلا أنه ، إلا أنه من المتصور كتابة العرف بعد نشأته بتجميعه كما هو الأمر في دستور فرنسا ، ولكن بالرغم من من هذه الكتابه يظل العرف قانوناً غيرمكتوب ويتضح من ذلك أن مصدر إلزامه وقوته ليس في تجميعه وكتابته وإنما لشعور الناس بقوته القانونيه وهو الشعور الذي جعل العرف قانوناً قبل ان يتم تجميعه. [1]

ويتضح مما سبق أن العرف مصدراً من مصادر القانون تنشأ القاعده القانونيه العرفيه عن طريق إعتياد الناس على متابعة سلوك معين وإستقرار الإيمان في نفوسهم بأن هذا السلوك قد صار ملزماً عندئذ تنشأ القاعده القانونيه العرفية ويقال أن مصدرها العرف وهو مصدر بطئ التغيير وذلك لأنه يحتاج الى فترة زمنيه حتى يرسخ في ممارسته وعندها يأخذ قوته الملزمه من رضاء المجتمع به[2].

وبذا يمكن تعريف العرف بأنه مجموعه القواعد القانونيه التي تنتج عن سلوك مضطرد مصحوباً بإعتقاد مفاده أن هذا السلوك له صفة الإلزام [3] ، والعرف من أقدم مصادر القانون في تاريخ المجتمعات ، ويعتبر الطريق الوحيد الذي تخرج من خلاله القواعد القانونيه التي يحتاج اليها المجتمع وهو المصدر الوحيد الذي تستمد منه المجتمعات البدائيه قواعدها القانونيه فقد كانت في السابق تسير وفقاً للعادات والتقاليد المتوارثة من الأجيال السابقة لهم ، لذلك هم يحافظون عليها من إحساسهم وشعورهم بضرورة إتباعها ويعتبرونها ملزمه لهم ولا يخالفونها خوفاً من إتباع ذلك توقيع جزاء مادي[4].

أوضحت بعض الدراسات تأثر القانون بالعلوم الإجتماعية والإقتصاديه والسياسيه ، وأن الفروق بين القانون والدراسات الإجتماعية الأخرى يتمثل في وجود عنصر الجزاء في القانون بصوره واضحه بينما لا نجده في بقيه القواعد الإجتماعيه .

ومن الفروق ما يتمثل في الفرق بين عنصر الجزاء المادي في القانون والقواعد الأخلاقية الأخرى مثل التأنيب ووخز الضمير وقواعد الأخلاق والمجاملات ، وتبين أن كل هذه القواعد وحتى القانونيه كان الناس يلتزمون بها جميعاً خوفاً من الآلهة وغضبها .

---

[1] سمير عبد السيد تناغو ، ،النظريه العامه للقانون ، الطبعة الأولى ،الخرطوم ،دار الوليد للنشر.، ص443 .

[2] شمس الدين الوكيل ، الموجز في المدخل لدراسه القانون ، الطبعه الأولى ،الأسكندريه نشأة المعارف 1962، ص 187.

[3] فؤاد عبدالمنعم رياض ، مبادئ القانون الدولي الخاص ، بيروت ،دار النهضة العربيه للطباعه والنشر 1969م، الجزء الأول ،ص 25.

[4] توفيق حسن فرج ، مذكرات في المدخل للعلوم القانونية ، الأسكندريه نشأة المعارف 1959- 1960 ، ص 92.

ان القواعد القانويه تبدأ بقاعده ضيقه ثم تنمو وتتطور مع نمو وتطور الإنسان ، وهي في نموها هذا لا تسعى لإستيعاب كل أنواع السلوك الإنساني لتحكمه وتضبطه وفقاً للظروف والمجتمع حوله كما حدث جدل فلسفي في هذا الإطار كآراء أصحاب المدرسه الطبيعيه وأصحاب المذهب التاريخي .

تطورت القاعدة القانونيه منذ أن كانت تحكم تصرفات الإنسان الفرد الى أن وصلت حكم المجتمع الإنساني بواسطة القانون الدولي ، ويعتبر العرف من أهم مصادر هذا القانون الدولي.

العنصر المعنوي هو الذي يميز العرف عن القاعده القانونيه .يمكن التمييز بين التقاليد الدينيه والعرفية بأن الأولى يتبعها الناس خوفاً من الآلهة والثانيه برضاء المجتمع والناس بها .بالرغم من ان العرف مصدر من مصادر القاعده القانونيه إلا انه يمثل مرحلة من المراحل التدريجيه من القانون والتي يمر بها عبر تطوره ، وقد صدرت العديد من المدونات العرفية القانونيه في الغرب والشرق .

أما عن طبيعة العرف في السودان فإن كل البناء القبلي يعتمد عليه وهو مهم في الحكم بساحات العدالة .أن العرف والدراسات العرفيه غير موجوده في السودان مما يصعب مهمة الباحثين في هذا الأمر.[1]

تمثل قواعد العرف شكلاً من أشكال القانون، بسبب اشتراكها مع قواعد القانون في الخصائص العامة، فهي قواعد عامة مجردة تنظم السلوك الفردي على نحو ملزم ,ومن ثم اصطلح على تسمية العرف بالقانون غير المكتوب.

والعـــرف – إلى جانب التشريع، والدين، ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة – يمثلون المصادر الرسمية للقانون، وإن كان ترتيب أهميتها يختل تبعاً لاختلاف النظم السياسية في كل دولة. و قد اصطلح على تسمية العرف بالقانون غير المكتوب.[2]

العرف هو مصدر من مصادر القانون، وهو عبارة عن قواعد لم تفرضها السلطة التشريعية، إلا أنها ناتجة عن ممارسة عامة وطويلة في مجتمع معين. والعرف لا يزال له المركز الأول في بعض المجتمعات، كالبدو وسكان الصحاري. وللعرف مركزه وقوته في بعض المجالات مثل مجال التجارة، حيث تسود أعراف متعددة تحكم التعامل التجاري بنوع خاص. وفي القانون الدولي العام يعتبر العرف المصدر الأول وكذلك يعتبر أحد مصادر القانون الدولي الخاص.[3]

تتكون القاعدة العرفية من سلوك معين أو موقف محدد، يصدر عن شخص أو عن مجموعة أشخاص بمناسبة معينة، ثم يتكرر ذلك السلوك في مناسبـــات مماثلة بشكل مطرد, إلى الحد الذي يتولد معه الاعتقاد لدى العامة بضرورة احترامه.

---

[1] أحمد علي عبدالله ،بحث ماجستير غير منشور ،جامعة الخرطوم كلية القانون ، جامعة الخرطوم ، ص 75.

2 أنور سلطان: المبادئ القانونية العامة لطلبة كلية التجارة، ط4، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1983م.

3 محمود نعمان: موجز المدخل للقانون "النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1975م.

ويلاحظ أن جوهر القاعدة العرفية ليس هو مجرد السلوك الذي يصدر عن الأشخاص، وإنما هو اضطراد ذلك السلوك، بمعنى أن مجرد السلوك لا يصح أن يسمى عرفاً، إلا بعد أن يتواتر العمل به لفترة زمنية تطول أو تقصر بحسب الأحوال بحيث يتحول بعدها إلى سلوك عام يقره الأفراد في المجتمع ويلزمونه في سلوكهم وتعاملاتهم. وهكذا نكون بصدد قاعدة عرفية نشأت أو تكونت.

شروط القاعدة العرفية:

- أن تكون القاعدة معمولاً بها منذ زمن طويل.
- أن تكون القاعدة مستمرة ومستقرة أي يتكرر التعامل بها .
- أن تكون عامة ومجردة.
- أن يألف الناس احترامها والالتزام بها.
- ألا تكون هذه القاعدة مخالفة للنظام العام أو لنص تشريعي.

أسباب ظهور العرف كمصدر للقانون:

يتلخص سبب ظهور العرف كمصدر للقانون، فى انفصال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، نتيجة التطور الذي حققه المجتمع بكافة صوره، وارتفاع مستوى الوعي والثقافة بين الأفراد أمام تعسف السلطة الدينية واستئثارها بجميع السلطات، و رغبة المدنيين فى تغيير هذه الأوضاع لصالحهم فى الغرب والشرق، فترتب عن ذلك التحول من التقاليد الدينية إلى التقاليد العرفية كمصدر أساسي للقاعدة القانونية.

يعتبر العرف في بعض الثقافات بانه مصدر احتياطي ثان للقانون بعد الشريعة الاسلامية . فلا يحكم القاضي به الا اذا خلا التشريع من النص ، و بعد استنفاذ البحث في أحكام الشريعة الاسلامية[1].

ترتب على ظهور العرف كمصدر للقانون عدة نتائج أهمها:

- تعدد مصادر القاعدة القانونية: فلم تعد الديانة المصدر الوحيد للقانون، ولكن ظهر العرف ومصادر أخرى كالفقه والتشريع.
- القانون تعبير عن إرادة الشعب: أدى اعتبار العـــرف مصدر للقانون، أن أصبح القانون يعبر عن إرادة الشعب، ويعكس ظروف المجتمع، ويتطور مع تطوره بشكل مرن وتلقائي.
- قابلية القانون للتعديل: ترتب على اعتبار القانون تعبيراً عن إرادة الشعب، أن أصبح قابلاً للتعديل كلما تغيرت ظروف المجتمع.
- علانية القواعد القانونية: إذأصبحت القواعد القانونية معلنة وواضحة بعد أن كانت محفوظة فى صدور رجال الدين، لا يطلع عليها غيرهم.

[1] موسى رزيق: مدخل إلى دراسة القانون، د.ط، مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، 2004م.

- الجزاء: ترتب على انفصال القانون عن الدين، واعتبار العرف مصدراً للقانون، أن تميز الجزاء الديني عن المدني، والقضاء الديني عن المدني.

- المساواة بين الناس: أدى التطور الذي لحق المجتمع، إلى إزالة الفوارق بين الطبقات (أشراف وعامة ورجال دين).

- سلطة الحاكم: ترتب على ظهور العرف كمصدر للقانون، أن ظهر مبدأ الديمقراطية فى الحكم، وأصبحت السيادة للشعوب.

من مزايا العرف انه هو التعبير الصحيح عن إرادة المجتمع وظروفه وحاجاته لأنه ينشأ ويتطور معه. والعرف يسد نقص التشريع ويغطي ثغراته ويواجه كل احتمالات تطبيقه.

من عيوب العرف: – غموضه وعدم تحديد مضمونه وسريانه. و انه يتطلب وقتاً طويلاً لظهوره ونموه واستقراره. ثم انه قد يختلف من منطقة إلى أخرى في الدولة الواحدة، وبذلك يتعارض مع وحدة القانون الواجب في الدولة. من أمثلة لقواعد عرفية: رد الهدايا التي تقدم أثناء الخطبة في حالة فسخها. حق الزوجة في حمل إسم زوجها. و حق الأرملة في حمل إسم زوجها المتوفي

العنصر المعنوي و العنصر المادي للعرف [1]:

إن العرف يستلزم لكي يكون مصدرا لقانون أولا الاعتياد على سلوك معين مدة كافية من قبل الناس المتبعين هذا السلوك، وهذا ما يعرف بالركن المادي للعرف وكذلك يتطلب ثانيا شعور هؤلاء الناس بضرورة احترام هذا السلوك وأن مخالفته من شأنها أن تعرض المخالف للجزاء، وهذا ما يعرف بالركن المعنوي.

الركن المادي ولو توفر بكل عناصره السالفة، لايكفي لقيام العرف كقاعدة قانونية، ذلك أن عددا من قواعد المجاملات والأخلاق والتقاليد تتمتع بالثبات والعمومية والقدم، ومع ذلك لاتعتبر قواعد قانونية، وهذا سبب اشتراط توفر العرف على الركن المعنوي ومعناه أن يسود الاعتقاد الشعبي بإلزامية العرف، وأن يمتثل الناس له تلقائيا، بدافع الإحساس بالإلزام.

إن الركن المادي اللازم لقيام العرف كمصدر للقانون يقصد به دأب الناس على العمل بقاعدة أو سنة معينة ، لكن ليس لأية مدة بل يجب أن يتواتروا عليها زمنا طويلا.

والواقع أن ذلك يقتضي توفر عدة شروط منها:

-الاستقرار -العمومية - تطابق العرف مع النظام العام والآداب.

مضمونه : هو شعور الافراد بالزام القاعدة العرفية من جراء اعتيادهم علي تكرار السلوك لفترة زمنية طويلة .

تقديره : التثبت من العنصر المعنوي أمر غير ميسور للتعلقه بأمر نفسي لدي الأفراد و من ثم يصعب اثباته.

[1] سمير عبد السيد تناغو ،مرجع سابق، ص433 .

أنواع العرف :

أولا – بالنظر الي نطاق تطبيقه :

1) العرف الاتحادي : هو العرف الذي ينتشر العمل به في جميع انحاء البلاد.

2) العرف المحلي : هو العرف الذي لا ينطبق الا في حدود منطقة معينة .

ثانيا ــ بالنظر الي نوع العلاقات التي ينظمها :

1) العرف العام : هو العرف الذي ينشأ بتأثير من السلطة العامة في علاقاتها المختلفة كالعرف الاداري و العرف الدستوري و العرف الدولي.

2) العرف الخاص : هو العرف الذي ينشأ بسبب العلاقات الفردية في تعاملاتهم المختلفة ، و من صوره : (أ) العرف الطائفي : الذي ينتشر بين أفراد طبقة معينة أو طائفة معينة مثل طائفة التجار (العرف التجاري) أو طائفة المزارعين (العرف الزراعي).

(ب) العرف المهني : الذي يسود علاقات الافراد في مهنة معينة كمهنة الطب (العرف الطبي) أو مهنة المحاسبة (العرف المحاسبي)[1].

أساس القوة الملزمة للعرف [2]:

تعددت الآراء في هذا الشأن كالآتي :

الرأي الأول : القوة الملزمة للعرف ترجع الي الضمير الجماعي .

مضمون : ضمير الافراد في المجتمع هو الذي أحدث العرف و من ثم التزموا به بوصفه تعبيرا عن وجدانهم .

نقد : ضمير الجماعة حجة غير مقنعة الا في المجتمعات محدودة العدد التي يسود فيها العرف ، بخلاف

المجتمعات الحديثة التي تحتكر الدولة فيها سلطة التشريع و تجرد الافراد من القدرة علي وضع القانون .

الرأي الثاني : القوة الملزمة للعرف ترجع الي تبني المشرع لأحكامه :

[1] شمس الدين الوكيل ، مرجع سابق، ص 197.
[2] نفسه ، ص 199

مضمون : فالالزام في العرف يرجع الي تبني المشرع لأحكامه إما بشكل صريح عندما تحيل أحكام التشريع بصدد واقعة معينة الي قواعد العرف أو بشكل ضمني عندما يقر المشرع للقاضي سلطة تقديرية في الرجوع الي قواعد العرف .

نقد : العرف كمصدر للقانون أسبق من التشريع مما يدل علي أن للعرف قوة ملزمة ذاتية .

الرأي الثالث : القوة الملزمة للعرف ترجع الي قيام المحاكم بتطبيقه :

مضمون : أساس الزام العرف يرجع الي تبني المحاكم تطبيقه علي الاقضية المعروضة عليه . فالقضاء ، و إن لم يستحدث الحكم العرفي ابتداءا ، فإنه يلعب دورا أساسيا في تحديد مضمونه و تأكيد قوته الملزمة .

نقد : القاضي يطبق العرف لأنه ملزم و ليس صحيحا أن القاضي يمد القاعدة العرفية بالالزام من خلال تطبيقه لها .

الرأي الرابع : القوة الملزمة للعرف ترجع الي مقتضيات الضرورة الاجتماعية:

مضمون : يستمد العرف الزامه من الضرورة الاجتماعية التي تفرض وجوب اللجوء الي العرف حين يشوب التشريع نقصا في أحكامه .

تقدير : هذا أصوب الآراء .

علاقة العرف بالتشريع :

لا يجوز للقاضي أن يرجع الي العرف الا اذا استنفذ النظر في التشريع بمعناه الواسع الذي يشمل نصوص القانون و أحكام الفقه الاسلامي . و يلعب العرف وظيفة من الوظائف التالية بالنسبة للتشريع [1]:

1- العرف المكمل للتشريع :

مضمونه :- رجوع القاضي إلى قواعد العرف لطلب الحكم منها في الحالات التي يخلو فيها التشريع من الحكم المناسب .

نطاقه :- يكمل العرف نقص التشريع في فروع القانون المختلفة بنسب متفاوتة فمثلا ، يتعاظم دور العرف في القانون الدولي و القانون التجاري و يتضائل في المعاملات المدنية و يندر في القانون الدستوري و الإداري ، و ينعدم في القانون الجنائي حيث يسود مبدأ لا جريمة و لا عقوبة بغير نص تشريعي . (تعليق..)

2- العرف المساعد للتشريع :-

[1] توفيق حسن فرج ، مرجع سابق ، ص 122.

مضمونه :- رجوع القاضي إلى قواعد العرف ليستعين بها في كيفية تطبيق المعايير المرنة الواردة في النص التشريعي بهدف تطبيق حكم النص بأسلوب أكثر ملائمة .

مثاله :- أن نفقات تسليم الثمن و عقد البيع و تسجيله تكون على المشتري ، و نفقات تسليم المبيع تكون على البائع ، كل ذلك ما لم يوجد اتفاق أو نص في قانون أو عرف يخالفه.

3- العرف المخالف للتشريع :-

مضمونه :- هو قيام عرف مخالف لقاعدة قانونية مكملة ، على خلاف العرف المخالف لقاعدة قانونية آمرة الذي يبطل العمل به لعدم جواز الاتفاق على خلاف أحكام القواعد الآمرة .

نطاقه :- الأخذ بمبدأ عدم جواز قيام العرف المخالف للتشريع يتقيد بمجال كل فرع من فروع القانون ، بمعنى أن العرف المدني لا يجوز أن يخالف قاعدة آمرة من قواعد القانون المدني و العرف التجاري لا يجوز أن يخالف قاعدة آمرة من قواعد القانون التجاري ، بينما يجوز أن يخالف عرف تجاري قاعدة آمرة من قواعد القانون المدني.

1 - مدي افتراض العلم بهما : العرف بوصفه قانونا يفترض علم الناس به

2- تطبيق القاضي لها : مادام العرف قانونا فيطبقه القاضي من تلقاء نفسه

3 – رقابة المحكمة العليا : مادام العرف قانون فيخضع القاضي لرقابة[1]

اذا يشكل العرف مصدرا حيويا للقانون وحيويته تأتي من كونه يعكس بصدق حاجيات المواطنين ومطامحهم، والقواعد القانونية العرفية، على خلاف المقتضيات التشريعية والتنظيمية، لاتضعها الهيآت الحكومية المنتصبة لذلك. وإنما تنتج عن درج الناس على سلوك معين لمدة معينة تصير فيها العادة عرفا، فالشعب إذن هو الذي يضع القواعد العرفية.

ويقصد بالعرف اعتياد الناس على اتباع سلوك معين على وجه الإطراد مع الإعتقاد بإلزامية هذا السلوك ، أي أن الأفراد اعتادوا على سلوك معين حتى أصبح لازما لهم. وهذا اللزوم هو أحد أهم مظاهر الأعراف التي تتمثل في تصرفات مألوفة نظرا لتكرارها فالحالة الشاذة لاتكفي لقيام قاعدة قانونية عرفية والمثل يقول "المرة الواحدة لاتخلق عرفا".

[1] عبد المنعم فرج الصده: مبادئ القانون "دراسة خاصة بطلبة كلية التجارة ,"د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1982م.

ومن ثم، يتضح أن القاعدة العرفية لايكفي لقيامها وجود ممارسة أو عادة قديمة وإنما لابد من تولد شعور عند الأفراد بضرورة إحترام تلك العادة بمعنى أن للعرف عنصرين:

عنصر مادي قوامه تعود الناس على سلوك معين مدة من الزمن وعنصر معني يتمثل في إعتقاد الناس بضرورة إحترام العادة.

ويكون العرف ناشئا من إرادة الجماعة ولصيقا بنفوس أفرادها، فهو لهذه الإعتبارات قانون غير مكتوب صنعته تلك الجماعة ولازم مسيرة حياتها وجود وعدما. ومن هذا المنطلق كان العرف أسبق في الوجود من أي مصدر قانوني آخر، فهو أسبق في الوجود من التشريع ومن قواعد الدين، لأن الجماعة ذاتها أسبق في الوجود من ظاهرة سن التشريع المكتوب ومن ظاهرة نزول الدين على معظم أنبياء البشرية، فالعرف نشأ بنشوء الجماعة، ويتطور بحسب إرادة هذه الجماعة، وتمليه مصالحها من ضروريات سياسية واجتماعية واقتصادية.

لهذا يتمتع العرف بأهمية بالغة بسبب ارتباطه وجودا وعدما بالإرادة الحرة للأفراد التي صنعت هذا العرف. إن العرف في الحقيقة يعبر بمصداقية عن إرادة صانعه بخلاف أي مصدر آخر، فهو ناشئ من قبول استقر في نفوس الأفراد بعد أن تلقته عقولهم وطباعهم السلبية ودون أن يفرض عليهم ذلك من أي جهة.

ويمتاز العرف بأنه يعبر بصدق عن الواقع الإجتماعي والإقتصادي للجماعة، ومن ثم فقواعده تتناسب ومعالجة تلك الظروف وحكم ما ينشأ منها من علاقات، صحيح أن العرف قد يكون فاسدا بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الظالمة التي قد يمر بها مجتمع معين والتي ترجمت سلوكا نشأ منه العرف، ولكننا سنرى أن من أهم شروط العرف أن تتفق قواعده مع النظام العام في المجتمع، هذا النظام الذي يقوم على أسس عادلة تتنافى وقواعد الظلم[1].

كما يمتاز العرف بميزة عملية تتمثل في سده لثغرات النقص التشريعي حيث يكمل ما قد يكونا لمجتمع لم يعره اهتمامه بالتنظيم التشريعي، لكون التشريع لايمكنه الإحاطة بكل شيء، ومن هنا تتدخل إرادة الجماعة بشكل تلقائي لسد النقص مما ينشأ، من تعودهم وإطرادهم على اتباع سلوك معين لمواجهة الحالات الناشئة من الفراغ التشريعي، قواعد ملزمة تحل محل التشريع وهي ما تسمى بقواعد العرف.

ويتضح من خلال ما سبق، أنه للحصول على عرف صالح يتفق مع قواعد القانون سواء من الطبيعي أو وضعي، فإنه يجب أن يكون العرف مستوفيا لمجموعة من الأركان والشروط.

[1] توفيق حسن فرج ، مرجع سابق ، ص 134.

مقارنة العرف بالتشريع

رأينا أن العرف يتكون بإعتياد الناس على سلوك معين، تم بإيمانهم بأن هذا السلوك ملزم لهم. ولذلك فالعرف في حقيقته ما هو إلا تعبير عن إرادة الجماعة التي أوجدته، وهو بذلك الصورة المثالية للقواعد القانونية التي تشترك الجماعة كلها في إنشائها وفرضها على نفسها. أما التشريع الذي يصدر عن السلطة التشريعية فإنه في الواقع تعبير عن إرادة أعضاء السلطة التشريعية الذين وضعوه وناقشوه، ومهما قيل من النظريات القانونية في أن إرادة ممثلي الشعب هي إرادة الشعب نفسه، إلا أن الواقع يثبت أن أفراد الشعب جميعا يشاركون في تكوين العرف، ولكن التشريع يضعه قلة منهم[1].

والعرف يعد أسبق مصادر القانون في الوجود، فهو أسبق وجودا من التشريع ، لأن هذا المصدر الأخير نشأ في عصور لاحقة لنشأة العرف بسبب تطور المجتمعات وتعقد الحياة فيها، وظهور ظاهرة التنظيم بشكل فرص ضرورة التشريع.

وبسبب ظهور التشريع، بدأ العرف في التلاشي وترك مكانته للتشريع كمصدر جديد للقانون لم يكن معروفا، كما هو الحال في الزمن المعاصر. إن ظاهرة ظهور الدولة وما استتبعها من تشابك في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وظهور صراعات عنيفة على السلطة لأجل قيادة الدولة وتسييرها من قبل أدوات الحكم نيابة عن المجتمع ذاته، كل هذا أدى إلى بروز أهمية التشريع لسهولة استخدامه كأداة طيعة في يد أدوات الحكم من أجل تحقيق رؤيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه الأدوات لم تستطع تسخير العرف لإحداث التغيير حسب رؤيتها، ولذلك استعملت التشريع باسم المجتمع ونيابة عنه لإحداث ما تراه، ومن بين ذلك إلغاء العرف ذاته إذا وقف حجر عثرة أمام التشريع.[2]

وبصدد العرف في الأحوال الشخصية ، نجد التقنينات لفترة الاستقلال كمدونة الأحوال الشخصية ،تعتمد العرف و العادات المتداولة في المنطقة معينة أومن قبل وسط اجتماعي معين.انما في كل هذه

الفرضيات، نجد القانون نفسه يحيل على العرف و العادات، وبالتالي يعتبر الرجوع اليه مسألة مشروعة ما دام القانون ينص على ذلك،سواء تعلق الأمر بالقانون العصري أو بالقانون الاسلامي. [3]

يعتبر العرف مصدرا لخلق القواعد القانونية وهو المصدر الأول من الناحية التاريخية، ولهذا لاينبغي أن نقلل من قيمته بالمقارنة مع التشريع ، ففي كثير من الحالات نجد أن العرف يسد مسد مصدر التشريع خصوصا عندما يلجأ إليه القضاء في حالة انعدام نص تشريعي يتعلق بالنازلة موضوع النزاع، ولاسيما في مجال المعاملات التجارية والمدنية وإن كان تأثيره في مجال المعاملات التجارية أكبر من تأثيره في مجال المعاملات المدنية لأن التجارة تعتمد على المرونة والسهولة ، كما أنها تحتاج إلى مصدر ذاتي تعتمد عليه في

[1] نفس المرجع السابق ، ص 155

[2] عبدالسلام علي المزوغي "النظرية العامة لعلم القانون " الكتاب الأول، المدخل لعلم القانون ، الجزء الأول، نظرية القانون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

[3] حسن كيزة، المدخل إلى القانون، منشأة الناشر المعارف بالإسكندرية، تاريخ النشر غير مذكور.

استنباط قواعد المعاملات التجارية بعيدا عن تدخل المشرع وهيمنته في مسائل التشريع، لكن هذا لا يعني وجود عدة أعراف مخالفة للتشريع ولشريعة المجتمع.[1]

القانون الدولي الإنساني العرفي

إن القانون الدولي الإنساني العرفي هو مجموعة من القواعد غير المدونة من القانون الدولي العام، والتي تنظم السلوك أثناء الحرب.[2]

القانون الدولي العرفي

القانون الدولي العرفي، مثل قانون المعاهدات الدولي، يعرف بوصفه المصدر الرئيسي للقانون الدولي العام. وبينما المعاهدات الدولية هي عبارة عن اتفاقيات مدونة من قبل الدول التي تضع هذه القواعد، فإن القانون الدولي العرفي يتألف من قواعد غير مدونة استمدت من "ممارسة عامة تم قبولها بوصفها تمثل قانونًا ."وبالتالي من أجل وضع قاعدة عرفية دولية، فتستدعي الحاجة إلى وجود عنصرين :عنصر موضوعي، تكرار السلوك في الدولة ... وعنصر ذاتي، الاعتقاد بأن مثل هذا السلوك يعتمد على التزام قانوني رأي القانون أو الضرورة وكثيرًا ما تتم الإشارة إلى العنصر الموضوعي بوصفه ممارسة الدولة؛ والعنصر الذاتي بوصفه رأي القانون.[3]

القانون الدولي الإنساني

يعرف أيضًا القانون الدولي الإنساني (IHL) بوصفه قانون الحرب أو قانون النزاع المسلح، وهو المجال الخاص بالقانون الدولي العام الذي يهدف "إلى الأسباب الإنسانية من أجل الحد من النزاع المسلح. وهو يحمي الأشخاص الذين لا يشاركون في العمليات القتالية أو الذين كفوا عن المشاركة بها كما يقيد طرق ووسائل الحرب.[4]"

إن الحرب قديمة قدم الجنس البشري وبهذا المعنى فهي القانون الدولي الإنساني. والسلوكيات أثناء الحرب "كانت تخضع دائمًا لمبادئ وأعراف محددة "وذلك استنادًا إلى ممارسات الجيوش في جميع أنحاء العالم .ولكن منذ منتصف القرن 19 قامت الدول بتدوين العديد من مثل هذه القواعد في المعاهدات الدولية، مثل اتفاقيتا لاهاي واتفاقية جنيف .وعلى الرغم من هذا التدوين المتزايد للقانون الدولي الإنساني تظل القواعد العرفية ذات صلة بالحروب المعاصرة.

---

[1] عبدالواحد شعير، النظرية العامة للقانون، مطبعة دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى 2000.

[2] Tullio Treves, 'Customary International Law', in R. Wolfrum (Ed.), The Max Planck Encyclopedia of Public International Law (online edition), Oxford University Press, 2008.

[3] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

[4] Article 38(1)(b), Statute of the International Court of Justice

إن القانون الدولي الإنساني العرفي يستكمل الحماية التي يوفرها قانون المعاهدات الدولي الإنساني في أوقات الحرب. ويعد قانون المعاهدات الدولي ملزمًا فقط للدول التي تمثل أطرافًا في معاهدة محددة؛ ولكن بشكل عام القانون الدولي العرفي على الجانب الآخر يعتبر ملزمًا لجميع الدول. وبينما تم التصديق عالميًا في وقتنا الحالي على بعض معاهدات القانون الإنساني الدولي مثل اتفاقية جنيف في عام 1949؛ ولكن ليس هذا هو الحال بالنسبة لجميع المعاهدات .وبالتالي فإن القانون الدولي الإنساني العرفي يمكن أن يستخدم لملء الثغرات في عملية الحماية التي يتم توفيرها في أوقات الحروب.

وعلاوة على ذلك فإن الكثير من الحروب الراهنة لا تقع بين الدول ولكنها ذات طابع غير دولي. ولكن بينما قانون المعاهدات الإنساني الدولي يعتبر مفصلاً للغاية فيما يتعلق بالحروب الدولية، فهو إلى حد كبير أقل تفصيلاً بشأن الحروب التي ليس لها طابع دولي. وهنا مرة أخرى نجد أن القانون الدولي الإنساني العرفي يمكنه أن يقدم المزيد من التوجيه .

في عام 2005 وبتوصية من الدول التي اجتمعت في المؤتمر الدولي 26 لجمعية الصليب والهلال الأحمر وبعد ما يقرب من 10 سنوات من البحث والتشاور قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) دراسة خاصة بالقانون الدولي الإنساني العرفي والتي نشرتها مطبعة جامعة كامبريدج .واحتوى المجلد الأول من الدراسة على 161 قاعدة من أجل تقييم الحالات العرفية، ويتم تطبيق معظمها في الحروب الدولية وغير الدولية. ويقدم المجلد الثاني الممارسة التي تشكل أساس الاستنتاجات في المجلد الأول.[1]
ومنذ أغسطس عام 2010 تتوفر على الإنترنت نسخة إلكترونية من الدراسة، قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويتم تحديث الجزء الثاني بانتظام من خلال مشروع مشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الصليب الأحمر البريطاني، ومقرها في مركز لاوتيرباخت للقانون الدولي بجامعة كامبريدج.[2]
قاعدة بيانات القانون العرفي: تم تدشين قاعدة بيانات القانون العرفي التي وضعت بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أغسطس من عام 2011 وقد تم وضعها لكي تستخدم كمرجع قانوني في الحروب الدولية وغير الدولية، من قبل المحاكم والهيئات القضائية والمنظمات الدولية [3].

[1] ICRC, International Humanitarian Law – Treaties & documents. • ICRC, What is International Humanitarian Law, Legal Fact Sheet. http://ar.wikipedia.org/wiki/% آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 31 ديسمبر 2013 الساعة 18:48.

[2] J.-M. Henckaerts and L. Doswald-Beck (eds.), Customary International Humanitarian Law, 2 Volumes, Volume I: Rules, Volume II: Practice (Cambridge University Press & ICRC, 2005).

[3] صوفي حسن ابوطالب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، الجزء الاول – تكوين الشرائع القانونية و تطويرها، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007م ،ص 301

المبحث الثالث : العرف الاهلي و التقاليد العرفية

تناول المبحث السابق القانون العرفي، و يتناول هذا المبحث العرف الاهلي، و الفرق بينهما هو ان الاول هو عرف اقرب للقانون، اما الثاني فهو العرف الشعبي الذي هو اقرب للعادات و التقاليد السائدة في المجتمع. و قد تناول المبحث آلية الجودية كمثال للعرف الاهلي و التقاليد العرفية.

التقاليد العرفية:

تميز عصر المدنية بظهور مصدر جديد للقانون هو التقاليد العرفية، و اصبحت له المكانة الاولى بين مصادر القانون لدى الشعوب الغربية. و احتل مرتبة ثانوية لدى الشعوب الشرقية.

و قد استتبع ذلك ظهور نفر من المدنيين تخصصوا في شرح العرف و تطبيقه، فظهر الفقه كمصدر للقانون. و من ناحية اخرى اشتد ساعد الدولة فتعددت التشريعات التي تصدر عنها.

التعريف بالعرف: جرى الفقه الحديث على تعريف العرف بأنه مجموعة القواعد القانونيه التي درج الناس عليها في معاملاتهم جيلا بعد جيل والتي يشعرون بضرورة إحترامها خشية الجزاء الذي يوقع عليهم عند مخالفتها . ويبين من هذا التعريف ان القواعد العرفيه تقوم على عنصرين احدهما مادي والثاني معنوي أو نفسي . والعنصر المادي هو درج الناس عادات معينه زمناً طويلاً اما العنصر المعنوي فهو إعتقاد الناس بوجود جزاء يطبق على من يخالفه ،فهذه ليس ملزمه بذاتها ولا تصبح ملزمه إلا إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على الأخذ بها. [1]

و تختلف التقاليد العرفية عن التقاليد الدينيه في أن مصدر الإلزام في القواعد الأخيره هو رضاء الآلهة عنها بينما يرجع مصدر الإلزام في القواعد العرفية إلى رضاء الناس عنها بعد أن درجو عليها زمناً طويلاً . وتختلف عن التشريع في أن عنصر الإلزام في التشريع يرجع الى إرادة المشرع وحده . أما التزام الناس بالعرف فيرجع إلى انهم هم الذين أوجدوه وارتضوه في معاملاتهم و الزموا انفسهم به.

العادة الاتفاقية و العرف :

تعريف العادة الاتفاقية : هي عادات جارية يتفق الافراد في العقد علي الالتزام بحكمها في شأن تعامل معين بينهم . مثال : اعتياد التجار في بعض المجتمعات علي حساب المائة حبة من الفاكهة مائة و عشرة ، طبيعة العادة الاتفاقية : العادة الاتفاقية هي عرف غير مكتمل ، تحقق له العنصر المادي دون العنصر المعنوي لافتقادها لصفات السلوك العرفي من عمومية و تجريد و اضطراد و قدم .

[1] صوفي حسن ابوطالب ، تاريخ النظم القانونيه والإجتماعية ، مطبعة جامهة القاهره للتعليم المفتوح ، 2007م ، ص 98.

و لا يقبل منهم الاعتذار بالجهل به . أما العادة الاتفاقية – وهي ليست قانونا – فلا يفترض علم الافراد بها ، بل و يقـــــــــــبل منهم الاعتذار بالجهل بها.

ظهور التقاليد العرفية في الشرق:

اختلف تطورالبلاد الشرقيه عن البلاد الغربيه . فالديانه في الشرق كانت اعمل اثراً فأحاطت بكل أوجه النشاط في المجتمع ، ولذلك لم يكن من السهل فصل القانون عن الدين إلا بعد صراع طويل في حدود معينه .فتاريخ مصر وبابل وآشور واليهود والهند وغيرهم من شعوب الشرق يدلنا على ان رجال الدين في الغرب بالنظر إلى طول الفتره التي أحاطت فيها الديانه بكل شئ في المجتمعات الشرقية فهي قد أمتدت بضعة آلاف من السنين . وفي الغرب كان الصراع دائر بين الملوك ورجال الدين من جانب والأشراف المدنيين ثم الشعوب من جانب آخر . أما في الشرق فكان الصراع دائراً بين الملوك من جانب ورجال الدين من جانب آخر .أما الشعوب فكانت بمعزل عن هذا الصراع لأنها لم تكن تشارك في السلطه على عكس الحال في البلاد الغربيه . وهذا الإختلاف بين الشرق والغرب يرجع إلى إختلاف الأصول التاريخية لنشأة الدولة ونظام الحكم ، وهي في الشرق قد ظهرت على أساس الدين في معظم الحالات .ولذلك ظلت المدنية في الشرق تتقدم في إطار الدين طالما بقي الملوك ورجال الدين على وفاق وما أن بدأ بعض الملوك في محاولة إدخال إصلاحات إجتماعية وإقتصاديه تقتضي الإنتقاص من امتيازات رجال الدين حتى لقوا معارضة شديده من جانب هؤلاء انتهت في كثير من الحالات بإنتصار رجال الدين وتولي بعضهم لوظيفة الملك مثلما حدث في عهد اخناتون في مصر الفرعونية .غير أن بعض الملوك تمكن في عصور حديثة نسبياً – مثل حمورابي في بالبل وبوكخريس في مصر – من التغلب على رجال الدين وسلب اختصاصاتهم التشريعية والقضائية . فظهرت محاكم مختلطه التكوين يجلس فيها القضاه المدنيون بجانب رجال الدين ثم انفصل القضاء الديني عن القضاء المدني بظهور محاكم مدنية بحته ، وتحدد إختصاص المحاكم الدينيه بنوع من القضايا وثيقة الصلة بالدين كالزواج والزنا ...الخ وكانت المحاكم المدنيه تطبق التقاليد العرفية والتشريعات الملكيه ، أما المحاكم الدينيه فكانت تطبق التقاليد الدينيه .[1]

و دور العرف – كمصدر للقانون – اختلفت أهميته باختلاف الشعوب الشرقيه . فبعضها يجعل دوره ثانوياً لأنه يدور دائماً أبداً في فلك القواعد العامة ذات الأصل الديني فلا يستطيع تعديلها أو مخالفتها ، وبعضها الآخر يضعه على قدم المساواه مع القوانين ذات الأصل الديني فلا يستطيع تعديلها أو مخالفتها ، وبعضها الآخر يضعه على قدم المساواة مع القوانين ذات الأصل الديني . فضلاً عن أن بعض هذه الشعوب اعترف للعرف بدوره كمصدر للقانون قبل أن يدون قانونه ، وبعضها الآخر لم يعترف له بذلك إلا بعد التدوين.

[1] صوفي حسن ابوطالب ، تاريخ النظم القانونيه والإجتماعية مرجع سابق ص 102

نتائج ظهور التقاليد العرفية كمصدر للقانون:

ترتب على ظهور العرف كمصدر للقانون عدة نتائج هامة وبصفه خاصة لدى الشعوب الغربيه . وهي نتائج – كما سنرى – عكسيه تماماً للنتائج التي سادت عصر التقاليد الديتيه .وهاكم أهمها :

1- تعدد مصادر القاعدة القانونية: لم تعد الديانه هي المصدر الأوحد للقواعد القانونيه ، بل أصبحت مصدراً مصدراً بجانب بجانب المصادر الأخرى تختلف أهميته باختلاف الشرائع . فهي مصدر ثانوي الأهمية في الشرائع الشرقيه . ظهرت بجانب الديانه مصادر أخرى تفوق الديانه أهميه في الشرائع الغربيه وتعادلها في الشرائع الشرقيه هي العرف والتشريع والفقه وكلن مجالها الطبيعي هو المعاملات المدنيه .أما العلاقات الإجتماعيه وثيقة الصلة بالدين كالزواج والطلاق ...الخ فظلت الديانه مصدرها .

2- القانون تعبير عن ارادة الشعب: ترتب على إنفصال القانون عن الدين أن أصبح ينظر اليه ، لدى الشعوب الغربيه التي فصلت بينهما فصلاً تاماً على أنه تعبيرتعبير عن إرادة الناس ومن صنع العقل البشري ويعكس ما وصل إليه المجتمع من حضاره ويهدف الى خير الجماعة . وانتهى العصر الذي كان يعتبر فيه القانون صيغاص وطقوساً تصدر من الآلهة . وهكذا ظهر المبدأ الذي عرف فيما بعد بأن اله مصدر السلطات ، ونتيجه لذلك لم يعد المشرع يتكلم بإسم الآلهة بل بإسم الشعوب .فلجنة العشره التي وضعت قانون الألواح الإثني عشره في روما تلقت سلطاتها من الشعب لا من الديانه . والشعب الأغريقي هو الذي منح صولون سلطة إصدار تشريعه .أما في الشرق فظل المشرع يتكلم بإسم الآلهة بالرغم من أن ما تضمنته التشريعات من قواعد كانت في كثير من الحالات من صنع العقل البشري . ولكن الفقه جرى على التميز بين نوعين من القواعد ذلات الأصل الديني صدرت على سبيل التأييد ولا تقبل التغيير إلا عن طريق الديانه وقواعد مرنه تتعدل تبعاً لظروف المجتمع وفيها يقوم العقل البشري بدور فعال .

3- قابلية القانون للتعديل: ترتب على على تصوير القانون على أنه وليد حضاره المجتمع ومن صنع العقل البشري أن أن أصبح قابلاً للتعديل كلما تغيرت ظروف المجتمع الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسيه . وأصبح العقل البشري الذي خلق القاعدة القانونيه ، سواء في صورة عرف أم تشريع أم فقه ، قادراً على تعديلها ، مع ملاحظه أن الشرائع السماويه تقصر حق التعديل على قواعد المعاملات التي لم يرد نص بتأييدها[1] .

[1] عبدالمنعم فرج الصده، مبادئ القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ص 18

4- الجزاء: ترتب على انفصال القانون عن الدين من حيث طبيعتيهما في البلاد الغربيه أن تميز الجزاء الديني عن الجزاء الديني عن الجزاء القانوني والقضاء الديني عن القضاء المدني ، فأصبحت القاعدة القانونيه تتميز باقترانها بجزاء مدني حال منظم توتوقعه السلطه الحاكمه .

أما في الشرق حيث ظل الأصل الديني للقاعده بارزاً دونما تمييز بين القاعدة القانونيه والقاعده الدينيه فإن الجزاء اصبح مزدوجاً : جزاء ديني بجانب الجزاء المدني .

5- علانية القواعد القانونية: لم تعد القاعدة القانونيه سراً مكنوناً في صدور الكهنه أو مدوناً في سجلاتهم بل أصبحت قاعدة معروفه للجميع ، ذلك أن القاعدة العرفيه لا تكون كذلك إلا إذا درج عليها الناس في معاملاتهم اليوميه زمناً طويلاً . والقاعدة الصادره عن المشرع لا يلتزم بها الناس إلا بعد نشرها بينهم بإحدى وسائل النشر المتعارف عليها . والقواعد الناتجه عن إجتهاد فقهي لا تظل حبيسه صدور الفقهاء بل تذلع على الناس سواء في صوره فتاوي علنية أم ساحة قضاء ، بل ان الفقهاء في القديم كانوا يحرصون على نشر آرائهم بين الناس ويهبون حياتهم لشرح القانون وتفسيره دزن أن يبتغوا من وراء ذلك أجراً مادياً مكتفين بما ينالونه من شهره .

6- المساواة بين الناس: .كان للتطور الإجتماعي والإقتصادي أثره في تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواه بين الناس أمام القانون ، ولذلك كان من أهداف القانون تحقيق هذه المساواه أو على الأقل الإنتفاص من إمتيازات بعض الطبقات لصالح البعض الآخر ، فبدأ يظهر مبدأ المساواه أمام القانون ، ولكن هذا المبدأ لم يؤت ثماره إلا بعد إزدهار المدنيه حينما بدأت الفوارق بين الطبقات في الزوال . فبدأت تتلاشى الفوارق بين الناس داخل المجتمع الواحد ، فلم يعد هناك إشراف وعامه و لم تعد هناك إمتيازات لرجال الدين ، وفي نفس الوقت بدأت تقل الفوارق بين المواطنين والجانب و لم يعد محروماً من مبدأ المساواة إلا الارقاء ، وقد تكفل القانون الحديث ، بعد الثوره الصناعيه ، بالقضاء على هذا النظام . .

7- سلطة الحاكم: .تميز نظام الحكم بالبلاد الغربيه بظهور مبدأ جديد هو المبدأ الديمقراطي ، فالسياده أصبحت للشعوب والمه مصدر السلطات أما الحكام فإنهم يتولون السلطه بإسمها ويؤدون حساباً عن أعمالهم أمام المحكومين .

وحتى في البلاد الشرقيه حيث ساد مبدأ التفويض الإلهي فإن الحاكم لم يعد يراعي في حكمه مصالح طبقة بعينها بل كان عليه أن يراعي مصلحة الجميع لأن الآلهة ستحاسبه عن ذلك.[1]

[1] المرجع السابق ص 22

التقاليد المعتادة أو الاجتماعية

التقليد هو الاختيار من بين بديلين أو أكثر، حيث تكون القاعدة أو البديل محل اتفاق بين المشاركين. وغالبًا ما تشير الكلمة إلى عادات غير مكتوبة يتشاركها أفراد المجتمع. على سبيل المثال، من العُرف في العديد من المجتمعات أن يتصافح الغرباء الذين يتم تعريفهم ببعض. ويعد تحديد الوقت النمطي عُرفًا بشريًا يستند إلى الدورة الشمسية أو التقويم. وإلى أي مدى تعتبر العدالة عرفًا (على عكس الطبيعي أو الموضوعي)، فهذا مثار جدل مهم تاريخيًا بين الفلاسفة.

أثارت طبيعة الأعراف مناقشات فلسفية مستمرة. وقد نشر كواين وديفيدسون وديفيد لويس مؤلفات مؤثرة عن هذا الموضوع. وتعرض تفسير لويس للعُرف لانتقادات واسعة في كتاب مارجريت جيلبرت بعنوان عن الحقائق الاجتماعية (On Social Facts) (1989)، حيث قدمت تفسيرًا بديلاً. وقدمت روث ميليكان وجهة نظر أخرى عن العُرف في كتاب اللغة: النموذج البيولوجي (A Biological Model) (2005)، وهو تفسير آخر معاكس لتفسير لويس.

وصف بوذا الأعراف – سواء اللغوية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأخلاقية أو الأدبية أو حتى الدينية – على أنها تنشأ معتمدة في ظروف محددة. ووفقًا لمثاله، فعندما يتم التعامل مع الأعراف على أنها حقائق خالصة، فإنها تشارك في الوثوقية التي تؤدي بدورها إلى الخلاف. وهذا لا يعني بالضرورة تجاهل الأعراف تمامًا على أنها غير حقيقية، وبالتالي غير نافعة. وبدلاً من ذلك، ووفقًا للفكر البوذي، فإن الإنسان الحكيم يتبنى طريقة وسطًا دون التمسك بالأعراف على أنها مطلقة أو تجاهلها عندما تكون مثمرة [1].

في علم الاجتماع، تشير القاعدة الاجتماعية إلى أي عُرف اجتماعي متبع عادةً في المجتمع .وهذه القواعد ليست مكتوبة في القانون أو مصوغة بشكل آخر. وفي البناء الاجتماعي، ينصب تركيز كبير على القواعد الاجتماعية. ويُزعم أن المجتمع هو من وضع هذه القواعد، وأنها تؤثر على كل فرد فيه، ولكن في بعض الأحيان يعيد الأفراد وضعها.

يجادل علماء الاجتماع الذين يمثلون التفاعلية الرمزية بأن القواعد الاجتماعية يتم وضعها عن طريق التفاعل بين أفراد المجتمع. ويبرز التركيز على التفاعل النشط الطابع المرن والمتغير للقواعد الاجتماعية. وتنطبق هذه القواعد على البيئة الاجتماعية، أي البيئة التي

1. David Kalupahana, *Nagarjuna: The Philosophy of the Middle Way.* SUNY Press, 1986, pages 17-18. The author refers specifically to the thought of the Buddha here.

تختلف مع مرور الوقت والمكان. وهذا مفاده أن القاعدة الاجتماعية تتغير مع مرور الوقت داخل نفس المجتمع. وما كان مقبولاً في الماضي، ربما لم يعد كذلك. وبالمثل، تختلف القواعد من مكان لآخر: فالمقبول في أحد المجتمعات ربما لا يكون مقبولاً في آخر.

تعكس القواعد الاجتماعية السلوك المقبول أو الطبيعي في أي موقف. ويرتبط مفهوم الحديث لـــميشيل فوكو بشكل وثيق بالقواعد الاجتماعية؛ حيث يقدم تفسيرًا محتملاً لكيفية وضع هذه القواعد وتغييرها. والقواعد الاجتماعية هي التي توضح للأفراد ما هو السلوك الطبيعي في أي فئة محددة. ومن ثم، توضح القواعد الاجتماعية للمرأة كيفية التصرف بطريقة أنثوية، والرجل كيف يتصرف بطريقة رجولية .

الأعراف العامة الأخرى هي الأعراف الوثيقة الصلة بـــنوع فني معين، وربما تساعد حتى في تعريف ماهية هذا النوع. الأعراف الأخرى التي ربما تكون هنالك استثناءات.

في الحكومة، العُرف هو مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي ينبغي أن يلتزم بها المشاركون في الحكومة. ولا يمكن تجاهل هذه القواعد إلا إذا كان المبرر واضحًا أو يمكن تقديمه. وإلا تأتي العواقب. وقد تتضمن العواقب تجاهل بعض الأعراف الأخرى التي تم الالتزام بها حتى الآن. ووفقًا للمبدأ التقليدي ، لا يمكن تطبيق الأعراف في المحاكم، لأنها عبارة عن مجموعة من القواعد غير القانونية. وتمثل الأعراف أهمية خاصة في دول الكومنولث وغيرها من الحكومات التي تستخدم نظام الوستمنستر في الحكومة، حيث العديد من قواعد الحكومة غير مكتوبة.

و يستخدم مصطلح العُرف أيضًا في القانون الدولي للإشارة إلى بيانات مبادئ رسمية معينة، مثل اتفاقية حقوق الطفل . وتتبنى الأعراف هيئات دولية، مثل منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة .والأعراف التي يتم تبنيها بهذا الشكل تنطبق فقط على الدول التي صدقت عليها، ولا تنطبق بشكل تلقائي على الدول الأعضاء في هذه الهيئات. وينظر إلى هذه الأعراف عمومًا على أنها تمتلك قوة المعاهدات الدولية بالنسبة للدول المصدقة عليها. وربما يكون من أشهر هذه الأعراف اتفاقية جنيف[1].

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

- ❖ طبغرافية منطقة الدراسة (دارفور)
- ❖ تحليل و تفسير الإستبانة ومناقشة الفروض
- ❖ النتائج ، الخاتمة، التوصيات

طبغرافية منطقة الدراسة (دارفور) :

في هذا البحث يجب ان نتناول العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر واضح في موضوع الدراسة، مثل جغرافية المنطقة وسكانها والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، ونبدأ بجغرافية دارفور ، يحاول هذا المبحث الكشف عن الأوضاع الإقتصادية والمؤثرات الناجمة عن تلك الأوضاع سواء في علاقة الجماعات أو أساليب وأنماط حياتها وانعكاساتها أيضاً على الجوار الدارفوري . وعلى الرغم من أن العوامل الأقتصادية تلعب دوراً هاماً في التغير الاجتماعي والثقافي وتشكيل تلك المجتمعات ، إلا أنها في بعض الأحيان تصبح نتيجة للأوضاع الاجتماعية ، فتكون بذلك سبباً ونتيجة ، وتتداخل الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية مع بعض كمؤثرات إلى درجة صعوبة الفصل القاطع في أيهما العامل والنتيجة . هذا يعني أن العلاقة بين أثر النمو والعمليات الاقتصادية على الواقع الاجتماعي على درجة من التعقيد، وهي علاقة غير خطية (non – linear) ، وتعتمد على خصائص متعددة مثل السياسة والمتغيرات المؤسسية أو أخرى ذاتية نتيجة لتفاعل الظروف المختلفة في المجتمع.

((دارفور، او إقليم دارفور اسم يطلق على الجزء الغربي من جمهورية السودان الحالية ، الواقع بين خطي العرض °10 –°15 شمالاً وبين خطي الطول °22 و°27 شرقاً" وهذه التسمية (دارفور) حديثة نسبياً، إذ لم يرد لها ذكر في كتابات الجغرافيين العرب ، ولا في كتب المؤرخين القدماء ، الذين أرخو الأحداث التي كان مسرحها هذه المنطقة ، فيما قبل القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي ، في حين انهم اشاروا الى هذه البلاد وإلى ما جاورها يومئذ، بكلمة السودان ،التي تشمل عندهم في ذلك الوقت ، كل افريقيا الغربية ، وافريقياجنوب الصحراء الكبرى "[1])) . "و كلمة دارفور نُسبت لدار شعب الفور الذي حكم هذه المنطقة عقب إضمحلال مملكة التنجر في نهاية القرن الخامس عشر ، وبداية القرن السادس عشر الميلاديين تقريباً "[2])) ، وتطلق على إقليم السودان الغربي بولاياته الثلاث المعروفة سابقاً وهي شمال دارفور وغرب دارفور وجنوب دارفور منذ العام 1998م، و صدر في عهد حكم الانقاذ منذ 1989م مرسوم جمهوري جديد يقسم دارفور الى خمس ولايات كالآتي:

---

[1] إبراهيم علي طرخان ، تقويم البلدان ، ابي الفداء ، ص151، امبراطورية البرنو الإسلامية ص17.

[2] إبراهيم إسحق آدم ، الأصول العربية للهجة دارفور العامية (القروية)، ، الطبعة الأولى ، اغسطس 2002م. ص 15

ولاية شمال دارفور، ولاية غرب دارفور، ولاية جنوب دارفور، ولاية شرق دارفور ، ولاية وسط دارفور .

أما عواصم هذه الولايات فهي على التوالي: الفاشر، الجنينة، نيالا.الضعين .زالنجي .

مساحة إقليم دارفور 510–570 ألف كم مربع ، وهي تعادل 20% من مساحة السودان أي ما يعادل خمس مساحة السودان، ويبلغ سكان الإقليم 6 ملايين نسمة يعادل ربع سكان السودان، ويسكن حوالي 75% من سكان دارفور في الريف، و15% من الرعاة، و10% يسكنون المدن .ترتفع عن سطح البحر بمتوسط 400 متر.. و قد تعرضت المنطقة الى هجرات من شاد وغرب افريقيا بجانب مجموعات عربية يدين سكان دارفور بمختلف أصولهم العربية والأفريقية بالدين الإسلامي ويهتمون بالأنشطة الثقافية الروحية كحفظ القرآن الكريم وتعلم اللغة العربية ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية الى جانب العديد من اللهجات المحلية المتداولة.

خريطة موقع اقليم دارفور كجزء من السودان (المظلل)[1].

[1] موقع موسوعة ويكيبيديا علي الأنترنيت

التقسيم الإداري :-

كان السودان سابقاً مقسماً الى تسعة مديريات من ضمنها مديرية دارفور ، وقد تم في العهد المايوي إعادة التقسيم الإداري في السودان الى ثمانية أقاليم ولكن في عهد الإنقاذ تم إنفاذ طرح الحكم اللامركزي . وتقسيم السودان الى ستة و عشرين ولاية وتم تقسيم إقليم دارفور الى ثلاث ولايات وهي ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا ،وتنقسم كل ولاية الى محليات ، وتتكون حكومة كل ولاية من الوالي ووزرائة ومجلس تشريعي مهمته التشريع والرقابة ، ولكل ولاية مجلس وزراء و الوزارات تغطي جميع الجوانب تعمل هذه الوزارات كلٌ في مجال تخصصه وفق خطط وبرامج تجرى متابعتها بدقة وتوجد رقابة عليها من المجلس التشريعي. [1]

والآن في عهد حكم الانقاذ منذ 1989م صدر مرسوم جمهوري جديد يقسم دارفور إلى خمسة ولايات نتيجة للموقع الجغرافي المميز لدارفور أصبحت تتمتع بتنوع و تدرج في البيئة الطبيعية و المناخية و الأقاليم النباتية، فهي تمتد من الصحراء الكبرى في الشمال إلي السافنا الفقيرة في الوسط ثم إلي السافنا الغنية في الجنوب الأمر الذي أدى إلي تعدد الأنشطة الاقتصادية و التحكم في توزيعها .

يمتاز إقليم دارفور بوفرة الثروة الحيوانية المتمثلة في الإبل و الأبقار و الأغنام، كما يمتاز ببعض الإمكانيات الزراعية مثل أشجار الهشاب (تنتج الصمغ العربي) ، القطن، و بعض الحبوب الغذائية كالقمح و الذرة و الدخن، و غير ذلك .

يمكن تقسيم دارفور الى أربعة قطاعات مناخية تكاد تكون متساوية من حيث المساحة .إذ تمتد من الشمال إلى الجنوب ، وتتدرج من مناخ صحراوي في الشمال ، الى شبه الصحراوي في الشرق ، ثم سافنا فقيرة في الوسط ، تتحول إلى سافنا غنية في أقصى الجنوب والغرب ، أما المرتفعات الجبلية فتوجد متفرقة ، وتحفها الكثبان الرملية المتحركة إلى الداخل . وقد أوضحت بعض البحوث ان الجزء الشمالي من دارفور قد خضع لعوامل

[1] عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، الآثار الإجتماعية المرتبة علي الأوضاع الإقتصادية في دارفور،مركز التنوير المعرفي. اوراق بحثية. http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=97 م

الزحف الصحراوي القادمة من إتجاه ليبيا ، والتي ما تزال متواصلة ، مما أدى الى أن تجتاح المنطقة موجه من أقوى موجات الجفاف والتصحر . ذلك نتيجه لشح الأمطار و إنقطاعها لسنوات عدة . وقد خلت المنطقة بصورة شبه كاملة من الغطاء النباتي ، وأصبحت هنالك صعوبة في الحصول على مياه الشرب خاصة في منطقة وادي هور التي كانت مأهولة بالسكان ، الذين أجبرتهم موجات الزحف الصحراوي للنزوح إلى الداخل . وقد أضح بعض الباحثين أن دارفور قد تعرضت لتغيرات طبغرافية كثيرة ، أثرت بدورها على المناخ والتربة .خاصة وقد تم العثور على هياكل لأفراس البحر في هضبة أنيدي يرجع تاريخها ألى العصور الحجرية[1]، ويمكن تقسيم هذه لمرتفعات إلى ثلاث مجموعات جبلية . المجموعة الأولى تقع جنوب شرق جبل حلة وتتجه غرباً نحو كتم ، وتنحدر جنوباً لتتصل بمرتفعات جبل مرة ، وأما المموعة الثانية فتبدأ من المجموعة الأولى ، وتغطي المنطقة الواقعة بين كتم ومليط في إتجاه الجنوب الشرقي وتمتد شمالاً حتى جبال التقابو، أما المجموعة الثالثة فهي عبارة عن المجموعات الواقعة بالقرب من الحدود الشمالية الغربية الممتدة من تشاد وإفريقيا الوسطى ، وتنحدر من هذه المجموعات مجاري الوديان التي تسير متعرجة في إتجاهات مختلفة وفقا لطبيعة الأراضي التي تشقها .

أما من ناحية التربة فتتكون معظم أراضي دارفور من الكثبان الرملية ، عدا الأجزاء الجبلية منها ، التي غالباً ما تكون صخرية أو طينية بركانية . وأهم الأجزاء في هذه المنطقة هي جبل مرة في الجنوب والغرب ،ى وجبل ميدوب في الشمال والشرق .نخلص مما سبق ذكره إلى أن هناك بعض السمات الخاصة الت تتميز بها منطقة دارفور من الناحيتين الجغرافية والطبغرافية ، تتمثل في كبر مساحتها واتساع حدودها المتصلة بعدد من الدول المجاورة وهي مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى . هذا بالإضافة الى قربها من جنوب السودان . وكذلك تمتعها بظروف مناخية وطبيعية متباينة من منطقة إلى أخرى ، الأمر الذي أتاح لسكانها قدراً كافياً من الحركة والتنقل داخلها في مختلف الإتجاهات بصورة تمكنهم من

1- المرجع السابق.

ممارسة نشاطات إقتصادية متنوعة ، هذا بالإضافة إلى سهولة الإتصال بالدول المجاورة لها وخلق علاقات متميزة مع سكانها من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية[1]، لقد تضافرت عوامل جغرافية عديدة مكنت دارفور من أداء دورها التاريخي الحافل منها :
توفر المياه ، التنوع في الإنتاج ،حصانة موقعها الطبيعي ، تميز الموقع الجغرافي[2] أن دارفور فيما مضى من دهرها سلطه قائمه بذاتها اى انها دوله مستقله ذات سياده لها نظامها الادارى الخاص بها بدأ الحكم والإدارة في دارفور منذ القرن الثاني عشر الميلادي حيث فرضت سلطنة الداجو سيطرتها علي أوساط دارفور وجنوبي جبل مرة، وإستمرت هذه المملكة أربعة قرون أي حتي نهاية القرن الرابع عشرالميلادي ،ثم إنتقل الحكم بعد ذلك إلي التنجور الذين أسسو لمملكة كانت عاصمتها مدينة أوري شمال جبل مرة، إستمرت هذه المملكة حتى بداية القرن السادس عشر، وقدكانت هذه الممالك قبلة للهجرات العربية مما أدى إلي حدوث إختلاط بينهما أفرز شعبة الكنجارة والتي خرجت منها أسرة ليرا التي تو لت حكم التنجور في منتصف القرن السابع عشر واستمرت حتى نهاية حكم السلطان علي دينارعام 1916م . عندما وقعت في يد الحكم الثنائي المصري بعد ثمانية عشرة عاماً من سقوط امدرمان بعد معركة سبيلي ووجد بها نظام إداري فوراوي أعترف به المستعمر وبدقته فأقرها عليه وما يزال هذا النظام الادارى الفوراي ، معمولاً به هناك حتى يومنا هذا. [3]
يقوم النظام فى سلطنات دارفور القديم على الآتى :-
اولاً : السلطان: وهو الرئيس الاعلى الذى له حق التصرف فى المملكه كما يشاء ه فى ذلك معارض غير أن سلاطين الفور مع اطلاق ايديهم على مملكتهم منذ عهد سليمان سلونجا (1640-_1680) لايعارض كان شعارهم الحكم بالشريعه الاسلاميه.[4]
ثانياً: و يلى منصب السلطان من حيث الاحكام والقرارات منصب القاضى.

[1] عبدالغفار محمد أحمد ، السودان والوحدة في التنوع ، تحليل الواقع واستشراق المستقبل ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر .1992م ، ص18
[2] علي أحمد حقار ، مرجع سابق ، ص 273-2
[3] ا إبراهيم إسحق آدم ، مرجع سابق ، ص 30
[4] المرجع السابق ص..

والمراد به كبير القضاه الذى يلازم السلطان فى حله وترحال ويفتيه فيما يقدم عليه من تصرفات أو قرارات وفق احكام الشريعه الاسلاميه وتحت هذا القاضى قضاه اخرون يسمون (العُلَما) اى العلماء وياخذ بارائهم ومشورتهم حكام الجهلت اى ولاه الولايات تماما مثلما ياخذ السلطان بمشوره القاضى.

ثالثاً: بابو: وهو منصب خطير فى حكومه الفور:

يجلس الأبو على يمين السلطان حين يجلس القاضى على يساره والابو هو رئيس حكام الجهات اى رئيس الوزراء فى الوقت نفسه بتولى حكم الجهه الشرقيه من السلطنه ومقر اقامته هو (ناشر السلطان) اى العاصمه.

حكام الجهات الثلاث عبر الجهه الشرقيه وهم التكو نجاى Tokonjai

وقد استبدل فى عهد عبد الرحمن الرشيد بكلمه (مقدوم) وهم حاكم الجهه الشماليه كلها ومقر عاصمته مدينه (كتم) وكان اخر مقاديم الشمال هو المقدوم (يوسف) رحمه الله.

1- ابادمنجا: وقد عدل فى عهد عبد الرحمن الرشيد الى (الدمنقاوى) وهو حاكم الجهه الجنوبيه الغربيه جبال مره وما وراها غرباً ومقر عاصمته مدينه زالنجى وينولاها الان 1998م الدمنقاوى فضل سيسه من احفاد الاسره التى تولت الدمنقاويه لهذه المنطقه زمناً طويلاً.

2- ابا اومنقا: وقد عدل ايضاً الى (مقدوم) وهو حاكم الجهه الجنوبيه الشرقيه ، وفد كان مقر المقدوميه قديماً (جديدلاس الفيل) : عاصمه السلطان تيراب ، ولكن مقرها الان هو مدينه نيالا .

3- هنالك مقدوميه اخرى انشئت لقبيله بنى هلبا العربيه المعاصره لقبيله دارفور الى جانب النظاره ومقرها مدينه عد الفرسان المعروفه سابقاً بعد الغنم ،و يتولى ادارتها الان 1998 المقدوم هارون.

4- ويلى حكام الجهات اى حكام الولايات فى المرتبه الاداريه زعماء القبائل الكبيره وقد حفلهم السلطان معظم صلاحيات الاداريه والقضائيه وهؤلاء ينقسمون الى اقسام ثلاثه

1- الملوك: وهم فى الغالب حكام القبائل المستعربة

2- النظار: وهم حكام القبائل العربيه وتسميتهم نظار تسميه حديثه منذ كانوا يسمون (شيوخ العربان) واحدهم (شيخ العرب).

3- السلاطين : وهم حكام القبائل الاعجميه التى لها لغه غير العربيه تتكلم بها .

5- ويلى الملوك والسلاطين والنظار منصب (الشرتاى) وهو منصب ادارى تنفيذى عال يأتمر فيه الشرتاي بأمر الملك او السلطان المحلى ثم ينزل امر هذا السلطان اى من هم دونه من الدَمالج والعمد.[1]

6- العمده ويتبع الشرتاى عدد من العمد.

7- الشيخ اى شيخ القريه او الحله او القريه ويتبع العمده عدد من المشايخ.

8- وهنالك منصب شبه قضائى ، ما يزال موجود عند بعض القبائل الاعجميه والمستعربة وهو منصب الدملج ويختص الدملج فى الفصل فى قضايا الدماء ، والاورس، والجنح ، والجنح التى تقع بين قبيلته والقبائل الاخرى.

10ا-العقيد: هو زعيم فرسان القبيله يعاونه فى ذلك عدد من الفرسان يسمون (روؤس الحيه) واحدهم (راس حيه) أى مشرف على كل مائه من الشبان.

وهو القيم على سلاح القبيله ،وعلى عتادها وهو قائدها فى الحرب ، ويقوم فى الوقت نفسه بتدريب الشباب باعدادهم للقتال متى مادعا اليه الداعى.

11- وهنالك منصب ادارى رفيع ترك اليوم هو منصب (الكامنه) وهو الذى يقوم للسلطان بما يقوم به تدبر شؤون الرئاسه فى نظام الدوله الحديثه.

12- وهنالك منصب (المكَاسي) وهو المسئول عن شؤون الاسواق فى السلطنه ، وعن التجاره ، وعن جبايه الضرائب ، وهو المقابل لمنصب رئيس (ديوان الضرائب) او الجمارك فى الدوله الحديثه ، وله اعوان وامناء يسمون الجيابين ، وهم الذين يقومون بجبايه الضرائب من كل انحاء السلطنه ،وفق توجيهات المكاسي ، هذا المنصب كان موجودا فى دارفور حتى الخمسينيات من هذا القرن العشرين لكنه استبدل اليوم بمنصب ديوان الضرائب ومصلحة الجمارك فى الدولة الحديثه انظر فى هذا.

[1] المرجع السابق ص..

هنالك نوعين من المناديب، الاول : هو الذى ينظم مسار العرب الرحل بفتح الطريق لهم ويحل المشاكل التى تحدث بين المزارعين والرعاه بتوجيه من العمده.[1]

الثانى : المندوب الذى يختص بدفع الديه بالعرف السائد فى المنطقه تدفع 60 بقره اذا كان الميت رجلاً والمرأة 3

النمو الاقتصادي في دارفور:

أدي تنوع مجتمعات دارفور القبائلية والاثنية وكثرتها وإختلاف البيئات الجغرافية إلى تنوع في الطلب والإستهلاك، ومن ثم تنوع في الأنشطة الإقتصادية، وزاد من ذلك النسبة العالية لتعدادهم . قاد هذا إلى العمل لزيادة الإنتاج لتلبية الحاجات المجتمعية المتزايدة والمتنوعة عبر عديد من الأنشطة المشتملة علي الزراعة والرعي والصناعات الحرفية التقليدية والإستفادة من الثروة الغابية،وظهور أسواق عديدة وطرق تجارية داخلية وخارجية،ووفود تجار من السودان النيلي (البحر) من عرفوا محلياً (بالجلابة) منهم من استقر نهائياً وصار جزءً من ذلك المجتمع ، ومنهم عاد بعد فترة يسيرة ، وآخرون يطبقون مفهوم المسمي بالسفر المستديم جيئة وذهاباً لجلب البضائع من وإلى دارفور ، وكل هذا تم بصورة تلقائية عبر مؤسسات وانساق المجتمع المختلفة ، وكان نتاجاً لذلك العديد من الأنشطة الإقتصادية هي:

أ- ملكية الأراضي (الحواكير):

الأرض مصدر الإنتاج الأول ، وأهم الأصول الإقتصادية (asset) ، وهي الثروة الأساسية وعماد الإقتصاد للأفراد والجماعات في دارفور ، وهي بالتالي مصدر القوة الإقتصادية للزراعة والرعي ، ولتمكين أفراد من غير الملاك من زراعتها مؤقتاً شريطة أن يدفع إيجاراً عينياً من محصول الزراعة تسمي " عوايد " ، وهذه الأراضي لا تخضع للضرائب الحكومية ، وهي مصدر القوة الإدارية والسلطة ، ولذلك يقولون " من لا أرض له لا ملك له" أي أنه لا يملك حق التعيين في الإدارة الأهلية للمنطقة ، وقد نتج عن ذلك منذ

[1] المرجع السابق ص..

ثمانيات القرن العشرين جدلاً وصراعاً لم تزل تداعياته متوفرة وطائلة في الصراع الآني في دارفور ، و رغم تقنين الأراضي لسكانها بواسطة السلاطين ، إلا أنهم اقتطعوا في بعض المناطق أراضٍ خصصت كملكيات (حواكير) لجماعات أخري مختلفة اثنياً وفد أغلبهم عبر بوابة دارفور الغربية من أفريقيا كانت عربية أو غير عربية أو السودان النيلي ، وأكثر هؤلاء من فئة الفقهاء والعلماء المسلمين ومعهم جماعاتهم في بعض الأحيان ، وذلك بغرض توفير أصول تمكنهم من الإعاشة وأداء رسالتهم الدينية بنشر تعاليم الإسلام وتحفيظ القرآن الكريم ، كما منحت بعض الجماعات من نفس الجهات أراضٍ لمقابلة الحاجات المتزايدة للعمالة [1] ، ومن بعد صار التصرف في هذه الأراضي ملكية خاصة بهم يتوارثونها مثل غيرهم من ملاك الحواكير، تقبل جماعات ملاك الحوا كير في دارفور الوافدين كأفراد للعيش معهم إذا ما إلتزاموا بأعرافهم وقيمهم بإعتبارهم جزءً من مجتمعهم ، لكنهم لا يقبلون استيطان الجماعات لأنهم سيفقدون أراضيهم كما يزعمون ، وهو الأمر الذي أفضي إلي كثير من النزاعات جراء عدم إستيعاب مقاصد الملاك وتفسير ثقافات أصحاب الحواكير برفضهم لهم وفق منظورهم للملكية (ethnocentrism) ، أو الإشارة إلي أنها لا تتفق مع قانون 1971 الخاص بملكية الأراضي في السودان والذي لا يعلمه الوافدون وإنما بإيعاز من ذويهم ممن يعلمون ويطلبون إليهم ذلك.[2]

ب- النشاط الزراعي الرعوي :

يمثل النشاط الزراعي والرعوي التقليدي النمطين الأساسين لإقتصاديات دارفور، وتمارس بواسطة أغلب الجماعات السكانية بدرجات متفاوتة من التركيز ، إما علي الرعي أو زراعة المحاصيل أو مع الإنتاج الغابي.

تعتمد الزراعة بصورة رئيسة علي هطول الأمطار، ويميل المزارعون لإستخدام أراضي القوز الرملية لسهولة إعدادها وحرثها خاصة في المناطق الشمالية والوسطي والشرقية لدي جماعات البرتي والزيادية واليرقد والمسا ليت والمعاليا والزغاوة والمسيرية وغيرهم من الجماعات، وبالرغم من أن جماعات الفور تميل لنفس الإستخدام إلاَ أنهم أيضاً

[1] Young, Helen and others, ibid, p. 3.

[2] علي أحمد حقار،البعدالسياسي للصراع القبلي في دارفور،مطابع السودان للعملة المحدودة،الخرطوم، 2003،ص 163- 164.

يستخدمون أيضاً الزراعة علي المدرجات وعند المنحدرات وسفوح الجبال في جبل مرة وجبل سي وعلي ضفاف الوديان بغرض الإنتاج الزراعي ، أما في جنوب دارفور فتزرع جماعات البقارة مثل الرزيقات والبني هلبه والهبانية والفلاتة في الاحزمة الرملية[1] (العتمور)، في كل هذه المناطق تتم زراعة الدخن والذرة كمحصول غذائي أساسي بجانب زراعة الفول السوداني والسمسم الكركدي والذرة الشامية والفول الصويا والبطيخ كمحاصيل نقدية، كما يزرع القمح المطري والفول المصري بكل من جبل مرة وجبل سي وكبكابية[2] ، يستخدم المزراعون في مزارعهم أدوات إنتاج تقليدية بدائـــية.

ولاية جنوب دارفور:

تقع ولاية جنوب دارفور في الجزء الجنوبي الغربـــي مـــن الســـودان ،بـــين خطـــي عرض(8،30 – 13،3) درجة شمالاً ،وخطي طول(22،28 – 28) درجة شرقاً. تحدها من الشمال ولاية شمال دارفور. ومن الغرب ولاية غرب دارفور، وجمهورية إفريقيا الوسطى. ومن الجنوب ولايتي غرب وشمال بحر الغزال .ومن الشرق ولاية شرق دارفور .مساحتها حوالي81،000 كيلو متر مربع . بعد أن انشطرت منها ولاية شرق دارفور بمساحة تقـــدر بحوالي 73،000ألف كيلو متر مربع .تسود بها ثلاثة أنواع من المناخات، وهي صحراوي في أقصى شمالها،وسافنا فقيرة في وسطها ،وسافنا غنية في جنوبها . وتتفرد منطقـــة جبـــل مرتبمناخ البحر الأبيض المتوسط.يبلغ تعدادها السكاني حوالي 2.876.875 نسمة[3].

التقسيمات الإدارية للولاية :

تتكون الولاية من واحد وعشرين محلية ،وخمس وستين وحدة إدارية . وألف ومائتي وخمس وخمسون حي وقرية وفريق،عاصمتها مدينة نيالا .التقرير الاقتصادي(2011م، ص 10).

النشاطات الاقتصادية :

تماثل دارفور الكبرى تماماً من حيث تكوين السكان ،والنشاطات الاقتصادية .تعـــد الولايـــة وحاضرتها مدينة نيالا العاصمة الاقتصادية والتجارية للقطاع الغربي .فالزراعة بها حرفـــة

[1] Haaland, G, Systems of Agricultural Production in Western Sudan, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, 1991, p. 242.

[2] علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 149.

[3] التقرير الاقتصادي للعام .(2011م، ،ص9– 10)

أولى لتنوع أراضيها الذي أكسبها مقدرات إنتاجية عالية ومتباينة ، حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 24 مليون فدان .أي بنسبة (74%) من جملة المساحة الكلية للولاية .أما المستغل منها حالياً في الزراعة المطرية والمروية لا يتجاوز السبع مليون فدان ،بنسبة ثلاثين في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وهي الحرفة الاقتصادية الأولى ،وتزرع فيها الذرة ،والدخن ،وأنواع من الحبوب الاستهلاكية ،والنقدية . أيضاً يمارس الرعي بنوعيه ،إبل وبقر إضافة للماعز والأغنام .كما توجد أنواع ونسب مقدرة من المعادن ،كالنحاس الذي يتواجد في حفرة النحاس بمحلية الردوم ،والذهب ويوجد أيضاً بحفرة النحاس .وكذلك اليورانيوم والماس. ثم البترول بمحلية رهيد البردي ،والجرانيت بشرق نيالا ،والرخام بمنطقة خورأبشي بمحلية شعيرية .ومنطقة بلبل أبوجازو غرب نيالا . والرماد البركاني بجبل مرة .[1]

السياحة :

توجد بها مناطق سياحية كثيرة حيث الوديان والبحيرات الموسمية الجريان ،مثل بحيرةكلنج بعد الفرسان،وكندي ببرام ،والصافية بنيالا،ووادي بلبل ووادي برلي بنيالا.والمناطق المرتفعة مثل جبل نيالا ، والغابات الكثيفة والمحميات ،أشهرها محمية الردوم القومية التي تبعد (118 كيلو متر من محلية برام)[2].

الخدمات الأساسية :

اتسمت بالضعف العام من حيث التنمية وذلك منذ استقلال السودان مقارنة ببقية ولايات السودان الأخرى ،التي وجدت حظاً وافراً من التنمية ،وكذلك الخدمات الأساسية. وقد أثبتت الدراسات تأخر وصول التعليم المنظم إليها والخدمات الصحية والعلاجية والطرق والمواصلات إذ يعد التأخر في الخدمات واحدة من أهم الأسباب لكثرة الاحتجاجات التي هبت للمطالبة بالخدمات مما نتج عنهاما يسمى حالياً بالانفلات الأمني الذي تجزر واستمر ليمثل أعظم معاناة لإنسان الولاية منذ فجر التاريخ .

---

[1] نفس المصدر، ص11 .

[2] حاتم علي دينار،حريق دارفور ،قصة الصراع الأهلي والسياسي ،هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م ، ص 23 .

الخدمات الصحية:

توجد عدد واحد وعشرين مستشفى.وثلاثة سبعين مركز صحي .وواحد وتسعون شفخانة.وأربعمائة وخمس وحدة صحية .مقارنة بقلة عدد الأطباء الأخصائيون وتوابعهم والأطباء العموميين وبقية الكوادر الطبية . فالأطباء الأخصائيون عددهم تسع وعشرون والأطباء العموميين عددهم خمس وثمانون .المساعدون عددهم سبع وثمانون .أما الكوادر الطبية الأخرى من فنيين ومساعدين عددهم خمسمائة وأربعة وثمانون . القابلات القانونيات عددهنألف ومائة وأربعة عشرة. المعاونون الصحيين وعددهم مائتان واثنان وثمانون . هذا العدد الضئيل من الوحدات الصحية والكوادر يؤكد الفجوة في الخدمات الصحية مقارنةً بالتعداد السكاني للولاية .

خدمات التعليم :

تعد من الولايات التي بدأ التعليم المنظم فيها مؤخراً إن لم تكن آخر الولايات دخولاً .غير أن التعليم في الخلوة كان منتشراً في الإقليم كله ،والشاهد علي ذلك ما قاله البروفسير محمد عمر بشير في كتابه العريق (تطور التعليم في السودان): "كان التعليم الأولي في دارفور أقل تقدماً في المتوسط عما هو عليه في الجنوب " . كما لم يذكر أن هناك مدرسة أسست في دارفور حتى العام 1912م. التي عمت فيها المدارس جميع أنحاء السودان[1].

مدينة نيالا العاصمة

تقع مدينة نيالا في ولاية جنوب دارفور ،بين خطي (12ْ- 11ْ،2) شمالاً و(2ْ-52 ،27ْ) شرقاً . وهي عاصمة الولاية ،وتقع على ارتفاع 673 متر. ما يعادل 2،28 قدم فوق مستوي سطح البحر، وتتميز أراضيها بأنها صخرية تغطيها طبقات من التربة الطينة والرملية التي تصلح لزراعة محاصيل متنوعة[2] ، يقدر سكان مدينة نيالا بحوالي 592،389 نسمة حسب تقدير 2011م م.تمتاز بمناخ متباين مابين شبه الصحراء في الشمال ،و ساقنا فقيرة في الوسط ، وغنية في الجنوب الأمطار غزيرة تبدأ في أواخر يونيو إلي منتصف سبتمبر

[1] محمد عمر بشير،تطور التعليم في السودان،1898م-1956م ،دار الجيل، بيروت. ومكتبة خليفة عطية ، الخرطوم،ط2، 1983م ،ص346.

[2] https://ar.wikipedia.org

وتتراوح مابين (2:9) ملم .أما متوسط درجة الحرارة فيها بين (4- 33) أعلاها و(2-2) أدناها [1]استفادت المدينة من قربها من سلسلة جبل مرة وملحقاتها اقتصادياً . كما توجد بالمدينة أودية موسمية تتحدر من الشمال إلى الجنوب لتصب في بحر العرب ،وتغذي بعضها حوض البقارة .ويشق المدينة من الغرب نحو الشرق وادي برلي الذي يعد واحد من أكبر أودية دارفور حيث تتجمع فيه مياه الأمطار الموسمية التي تهطل في المرتفعات الغربية.ومن أبرز معالمها جبل نيالا الذي يقع في الاتجاه الشرقي من المدينة ووادي بلبل من الناحية الغربية .

مصدر التسمية :

نيالا بكسر النون بلغة الداجو أول مؤسسي سلطنة في دارفور ،وهو مسمى عربي إسلامي أدخله الأتراك .وهي تعني مكان الأنس والمرح .إذ أنها كانت في السابق مسرحاً للألعاب الموسمية كالمصارعة والرقص والسباق وقرع الطبول والنقارة . وهي تعتبر منطقة فلكلورية وبها الكثير من الموروثات الثقافية الثابتة يطلق عليها حالياً نيالا البحير لطيب هواها وعليل نسميها وكرم وسماحة أهلهاً ويسميهاً سكانها بنيالا البحير لتشبيههابواديها الموسمي إذ أنه يشطر المدينة إلي نصفين ويكسبها منظراً خلاباً .كما يذكر أن سبب تسميتها اقتباسًا من اسم امرأة شهيرة من النساء الأوائل اللاتي سكن المنطقة . كذلك يقال أن الاسم مأخوذ من الكلمة (نالا) وهي تعني التوسع. أي أن مدينة نيالا نمت وتوسعت بسرعة فائقة .كذلك من النيلة التي تعني المياه الغزيرة الجارية. أي لكثرة المياه بها .وهناك رأي آخر بأنها تعني طيور الببغاوات المتجمعة حول مياه الوديان الغزيرة الجارية.

تاريخ تأسيسها:

تأسست في حاكورة (روميري) التي كانت تتبع للداجو، تحت إدارة العمدة أبكر دودوا. تكونت من مجموعة قرى متناثرة وهي :-

أ ــ قبيلة البندلة أو(البنضلة): وهم السكان الأصليين ،وهم أفارقة يمتد جذورهم إلى إفريقيا الوسطى، تقع منطقتهم في حي الوادي غرب حالياً ، بالقرب من المدرسة الأميرية

[1] التقرير الاقتصادي للعام (2011م ص23).

الوسطى سابقاً (مدرسة المصطفى الثانوية بنين حالياً) وتمتد من مدرسة المصطفى غرباً إلى شارع الضعين شمالاً .

ب ــ قبيلة البرقو الصليحاب : سكنت في موقع المدرسة الشمالية الأساسية بنين حالياً ، وامتدت جنوباً حتى صينية السينما شمالاً فيما يعرف بحلة الخفراء ،وهو أول حي منظم أسس في المدينة.

ج – قبيلة الهوسا : سكنوا في الشمال في قرية أم ردم.وهو ما يُعرف بحي الجمهورية حالياً متناصفين مع قبيلة البندلة .الهوسا في الشمال والبندلة في الجنوب ، نظراً لموقعها التجاري فقد تطورت المدينة وتوسعت وأصبحت معبراً للقوافل بين إفريقيا الوسطى والنهود وشمال كردفان كما كانت المعبر للحجاج القادمين من غرب إفريقيا . ويلاحظ أنه تبعاً لأهميتها عند الإنجليز ، فقد تم إرسال المأمور عبد الله جاد الله في العام 1917م عقب مقتل السلطان علي دينار لتأسيس المدينة . حيث وقع الاختيارعلى المواطن بشير بلال سيخاً للبرقو، كما تم تعين بخيت أم درمان للبندة ، بينما تم تعيين المواطن أزرق شيخاً للبندلة والمواطن محمد عثمان شيخاً للهوسا .ثم توسعت المدينة حيث سكن الجلابة وهم التجار الوافدين من الشرق في وسطها.بعد ذلك تأسس حي زنقوا الذي أصبح المجمع لقبائل الهوسا العابرين من نيجيريا وغيرهاإلى الحج .كما سكن القزام حي الجبل شرق نيالا ، ظهرت مدينة نيالا منذ القرن الثاني عشر الميلادي،حيث كانت مقراً رئيسياً لسلطنة الداجو التي امتدت من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر الميلادي ، اختيرت لرئاسة المقدومية عام 1912م ، ثم ازدادت شهرتها في عام1917م .حيث وقع الاختيار عليها لتكون رئاسة المقدومية ،ومراقبة البقارة خاصة البني هلبه الذين رفضوا دفع الضريبة ، ولعل من أهم أسباب اختيارها هي وفرة المياه فيها، وسطحها المنساب والخالي من التضاريس مما يجعل الحركة فيها سهلة .بالإضافة لموقعها الاستراتيجي ،وفيما بعد اختيرت لتصبح عاصمة ولاية جنوب دارفور.

التقسيم الإداري :

هي عاصمة الولاية ،وتتكون من وحدتين إداريتين، بهما ستة وعشرين قرية وحي،وتنقسم الأحياء بدورها إلي عدد من المربعات و الإداريتان هما :

أ. بلدية نيالا.

ب. وحدة نيالا شمال .

النشاطات الاقتصادية:

تمثل الزارعة الحرفة الأولى ،وهي عماد اقتصاد المدينة .ومن أهم منتجاتها الدخن والفول السوداني،والصمغ العربي ،الكركدي ،السمسم، اللوبيا، العرديب، وحب البطيخ .بينما يمثل الرعي الحرفة الثانية لوجود أعداد كبيرة من الماشية ،والأغنام ،والماعز، والإبل، والضان و التي يتم تصديرها إلي الأسواق داخل السودان وخارجه .وهناك أعداد كبيرة من البهائم ذات الأهمية الاقتصادية داخلياً وخارجياً كالحمير والحصين التي تستخدم في أنواع النقل المختلفة، كما يوجد النشاطات الغابية المختلفة ،من جمع ثمار الأشجار،والسيقان للحرف وللصناعات الصغيرة داخل الولاية ،بالإضافة إلى حرفة الصيد التي كانت تمثل عامل جذب للسياح ، حيث تعد نيالا أكبر مدينة تجارية في الإقليم ،إذ تمارس فيها التجارة بشقيها الداخلية والخارجية وقد مرت بثلاثة مراحل ازدهار في فترات مختلفة ارتبطت فيها بعوامل النمو الحضاري للولاية بصورة عامة ، حيث كانت المرحلة الأولى عند فتح طريق التجارة مع دولة ليبيا منذ منتصف السبعينات وحتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي ،حيث تركزت معظم وارداتها في المأكولات كالأرز والدقيق، أما الثانية فقد ازدهرت فيها التجارة مع دولة إفريقيا الوسطى وامتدت من بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي حيث كانت الواردات تعويضاً لما تم فقده من خيرات كانت تأتي إلى الولاية من الجنوب ،وذلك بسبب الحرب مع الجنوب ، فقد كانت أهم وارداتها الأخشاب والبن والبهارات ، أما الفترة الثالثة والتي بدأت بنهاية التسعينات وحتى بداية القرن الحالي حيث أصبحت نيالا مركزاً هاماً لتجارة الإلكترونيات والملابس وغيرها من واردات الخليج والإمارات جواً ومباشرة عبر مطار نيالا الدولي،غير أن ظروف الاحتراب قد أثرت سلباً

على هذه التجارة في المدينة بإغلاقها للطرق الداخلية منها والخارجية ، كما لاكتظاظ المدن جميعها بالقاطنين الجدد وهم عمالة غير مهرة أتت بها النزوح من مناطق الحرب مما كان له الأثر السالب على التجارة والصناعة معاً .

شهدت مدينة نيالا مؤخراً اكتظاظاً مريعاً من حيث السكان نتيجة للهجرات الكثيفة من القرى والمدن المجاورة بسبب الجفاف ،وبسبب الحروب الأهلية والنزاعات داخل الولايـــة وبدول الجوار مما أدي إلي هجرة السكان من الريف ، وإجبارهم للنزوح ، فأصبحت المدينة محاطة بالمعسكرات التي تحتوي بداخلها أعداد ضخمة من الشيوخ والأطفال والنساء .

تحليل و تفسير الإستبانه :-

يتناول هذا المبحث الإجراءات والخطوات المنهجية التي أتبعت في الدراسة الميدانية المتعلقة (الآليات التقليدية لدرء النزاعات – جنوب دارفور). في الفترة من 1990 – 2010 م .

مجتمع الدراسة:

يقصد به جميع مفردات أو وحدات الظاهرة موضوع الدراسة1، وهو مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث طبقاً للمجال الموضوعي للمشكلة، ولطبيعة هذه الدراسة كان مجتمع الدراسة من مفردات ذات صلة بالمشكلة وقد بلغ عدد المبحوثين 140 شخص حيث تم توزيع الاستبيان وإجراءالدراسة عليهم وهم:-

1- العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام.

2- إدارة أهلية.

3-اساتذة وطلاب.

استهدفت العينة لعدد (140) شخص تم اختيارهم عشوائياً لقياس آرائهم حول الآليات التقليدية لدرء النزاعات – دراسة حالة ولاية جنوب دارفور، حيث تم توزيع الإستبيان وإجراء الدراسة عليهم بناءاً على نسب مئوية تتوافق مع حجم العينة التقديري.

إعداد البيانات:

يعرف الإستبيان بأنه أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستشارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة لتقديم حقائق وأراء وأفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات2.

---

[1] - محمد أنهر السماك وآخرون – أصول البحث العلمي – مطبعة جامعة صلاح الدين – 1989م – ص15.

[2] - محمد عبدالحميد – البحث العلمي في الدراسات الإعلامية – الطبعة الأولى القاهرة – عالم الكتب – 2004م – ص353.

وللقيام بالتحليل قام الباحث بإختيار الإستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك لما له من قدرة على تجميع عينات كبيرة في فترة زمنية قصيرة كما أنه يقلل من فرص التحيز سواء عند الباحث أو المبحوثين.

تصميم صحيفة الإستبيان:

تم وضع الإستبيان بعد مراجعة البروفيسور المشرف على الدراسة وفق مناهج البحث العلمي، ومن ثم عرضها على محكمين (Vidicts) لإجازتها والوقوف على شموليتها حتى تغطي الأغراض الأساسية للبحث حول دور النزاعات وأثرها على التنمية البشرية في غرب دارفور ، والوقوف على ملاءمتها للمبحوثين ومدى صلاحيتها لقياس ما يجب قياسه، ويعتبر المحكمون من أهل الإختصاص في مناهج البحث العلمي ودراسات السلام.

خطوات تصميم صحيفة الإستبيان:

لتصميم صحيفة الإستبيان قام الباحث بالخطوات التالية:

تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه، تحديد الهيكل العام من خلال تقسيم المعلومات وتصنيفها وتبويبها وترتيبها بطريقة منطقية ، صياغة الأسئلة وفقاً للأسس العلمية التي حددتها مناهج البحث العلمي ، عرض الصحيفة على لجنة المحكمين لإجازتها.

تجربة الإستبيان ما قبل الطباعة:

ذلك لمواجهة أي عيوب قد تطرأ على الإستبيان فيما يخص التصميم أو طول الأسئلة وقصرها، إلى جانب التأكد من مدى سلامتها وعدم غموضها وتعقيدها فضلاً عن مدى تغييرها وما سيتبعها من مشكلة البحث وحلولها المحتملة، ولقد وجد الباحث فائدة كبيرة من هذا التجريب تمثلت في التعرف على مدى قياس السؤال للعنصر المطلوب قياسه وعلى مشكلات العمل الميداني.

العمل الميداني:

قام الباحث بتوزيع الإستبيان على مجتمع البحث عن طريق التوزيع الشخصي المباشر والإستعانة بمعاونين ذوي مصداقية وأمانة علمية ومحل ثقة بالنسبة للباحث وقد تم إستلام الإستبيان بعد الإجابة عليه، وتمت مراجعته وفحص البيانات وإستبعاد الإستبيانات غير الكاملة من قبل الباحث.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم التحقق من مصداقية الدراسة لضمان الحصول على نتائج حقيقية وعلمية ذلك بإستخدام معامل (ألفا كرمباخ) ومن ثم قام الباحث بالإعتماد على النسب المئوية لجميع محاور إستبيان الدراسة حيث تمت معالجة البيانات إحصائياً بواسطة الحاسب الآلي، وبالتحديد برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) للتحليل الأحصائي والذي يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، وله قدرة فائقة على معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة كما يعتبر أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

تحليل الدراسة:

بعد جمع الإستبيان ومراجعته من قبل الباحث وتفريغ البيانات وإدخالها الحاسب الآلي للمعالجة الإحصائية تم إستخلاص النتائج والخروج بأهم التوصيات.

الآليات التقليدية لدرء النزاعات – ولاية جنوب دارفور، في الفترة من 1990–2010 م.

أداة الدراسة (الاستبانة):

اشتملت الاستبانة التي استخدمت لجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بموضوع البحث على عدد من البنود التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها للإجابة عنها بواسطة المبحوثين من مواطني المحليات بولاية شمال دارفور، حيث تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: البيانات الشخصية: وقد اشتمل هذا القسم على العناصر التالية:-

1- النوع.

2- القبيلة

3- العمر.

4- المستوى التعليمي.

القسم الثاني: محاور الدراسة:

1. المحور الأولالنزاعات.
2. المحور الثاني الآليات التقليديه في فض النزاعات.
3. المحور الثالث إجراءات حفظ السلام.

صدق أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد الصورة الأولية لعبارات الاستبانة بعد الإطلاع على العديد من المراجع والدراسات السابقة في مجال موضوع الدراسة الحالي، وقام بعرضها على المشرف على الدراسة الذي وجه بتقسيمها إلى محاور وما صاحبه من تعديلات ثم قام الباحث بعرضها إلى هيئة التحكيم (الملحق رقم) وذلك للتأكد من مدى ملائمتها لكل مجتمع وموضوع الدراسة، والأساليب الإحصائية كما قامت هيئة التحكيم بإجراء التعديلات المناسبة ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الاستبانة:

بما أن ثبات الاستبانة تعني قدرتها على إعطاء نفس النتائج في حالة تطبيقها في مجتمع مماثل، فقد اختار الباحث تطبيق اختبار ألفا كرونباخ لكل عبارات الاستبانة لإيجاد معامل ثبات الاستبانة الكلي وصدق بنائها.

مصداقية الدراسة :-

Reliability

Method 1 (space saver) will be used for this analysis **** ******

—

(R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A

Reliability Coefficients

N of Cases = 140.0 N of Items = 15

Alpha = .7205

يتضح من اعلاه ان مصداقية الدراسة باستخدام معامل (الفا كرمباخ) ان المصداقية تساوى 72% حسب قيمة الفا (0.72) مما يدلل على معقولية الاستبانه ومصداقية المعلومات حيث ان معامل الفا اكبر من 60% (الحد الادنى للمصداقية) .

الجداول والنسب و تحليل الاستبانه:-

1/ النوع:

جدول رقم (9) يوضح وصف لأفراد عينة الدراسة من حيث النوع:

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	125	%89
أنثى	15	%11
المجموع	140	%100

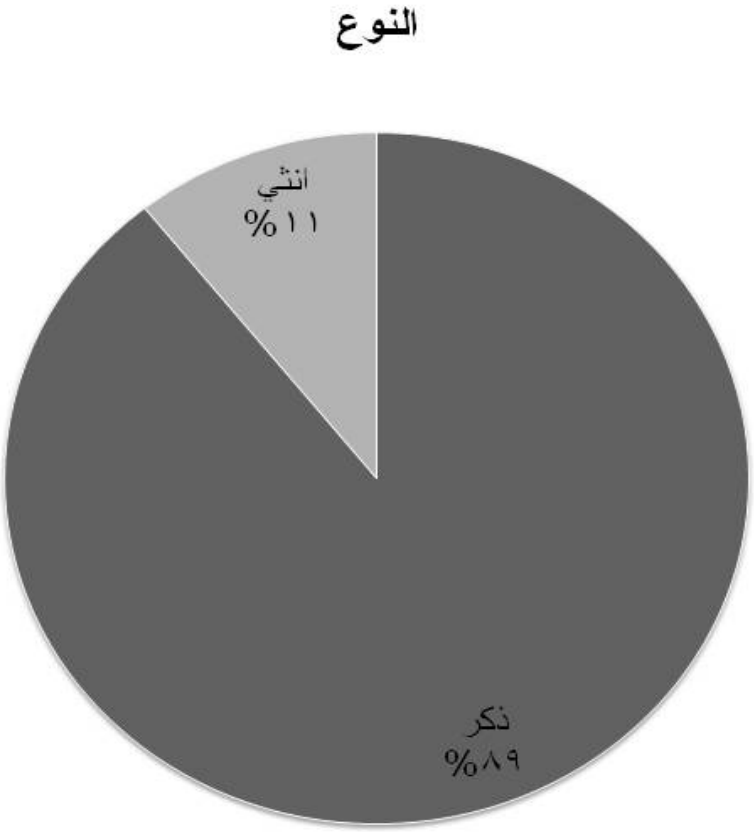

يوضـح الجـدول أعـلاه، أن نسـبة الـذكور مـن أفـراد عينـة الدراسـة 89% وهـي أعلـى مـن نسبة الإناث البالغة 11%.

2/ العمر:

جدول رقم (10) يوضح وصف لأفراد عينة الدراسة حسب العمر:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
19- 24	0	%0
25- 39	25	%18
40 - 55	75	%53
55 فأكثر	40	%29
المجموع	140	%100

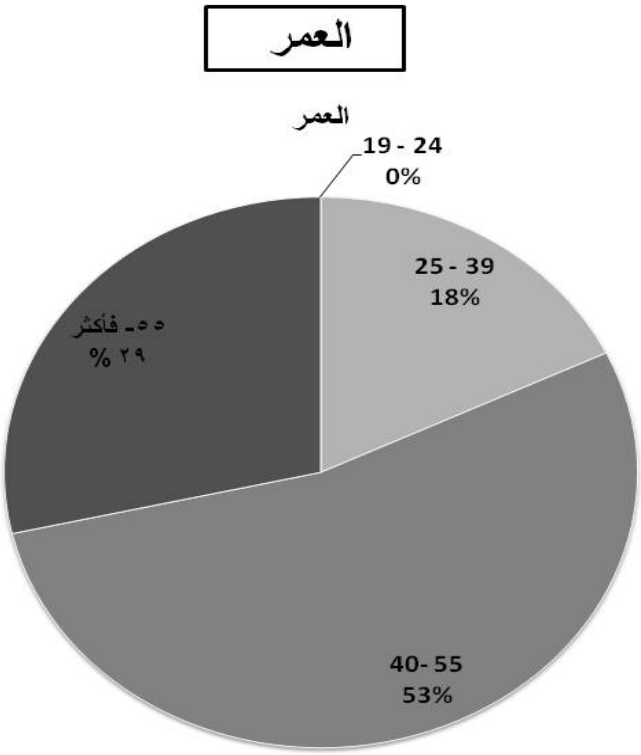

يوضـح الجـدول أعـلاه، أن الفئـة العمريـة لأفـراد العينـة التـي تتـراوح مـا بـين 40-55 سـنة هـي أعلـى فئـة شـملتهم الدراسـة بنسـبة 53% وتلـيهم الفئـة مـن 55 – فـأكثر سـنة بنسـبة 29%، أي أن هاتين الفئتين تمثلان 82% من حجم العينة وهو العمر المستهدف .

3/ المستوى التعليمي:

جدول رقم (11) يوضح وصف لأفراد العينة من حيث المستوى التعليمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	5	%4
خلوة	10	%7
أساس	25	%18
ثانوي	12	%8
جامعي	78	%56
فوق الجامعي	10	%7
المجموع	140	%100

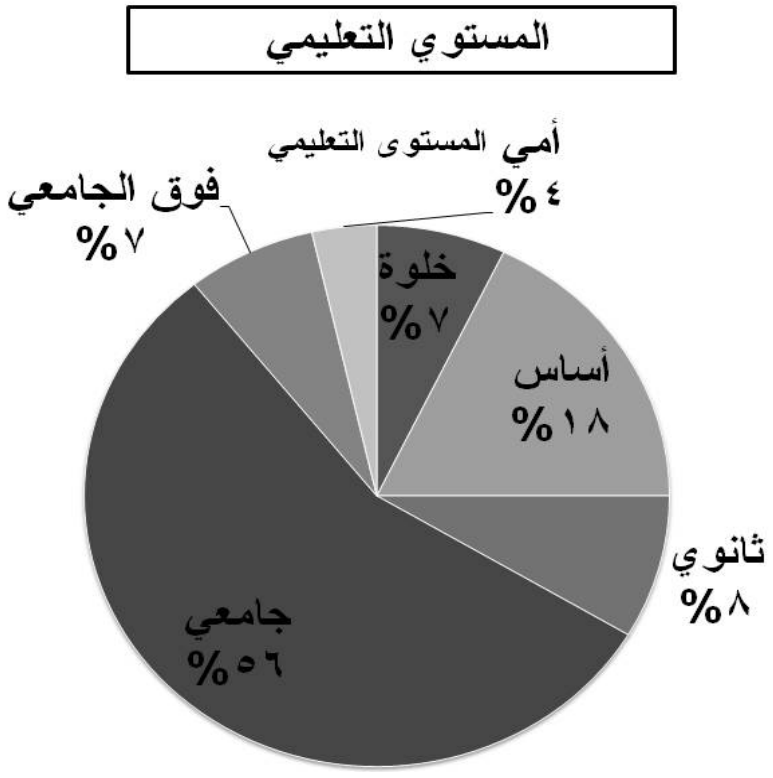

يوضـح الجـدول أعـلاه، أن غالبيـة أفـراد العينـة مـن الجـامعيين بنسـبة 62,6% ثـم تليهم دراسات فوق الجامعي بنسبة 18,3%.

الوسط الحسابي:

من أهم مقاييس النزعة المركزية وهي شائعة الاستخدام في تفسير درجات الاختبارات، وأمكن الحصول على قيمة الوسط الحسابي لمجموعة من الدرجات بقسمة مجموع هذه الدرجات على عددها وعادة يرمز للوسط الحسابي بالحرف (س).

$$س = \frac{مج\ س}{ن}$$

مج س = ترمز إلى مجموع الدرجات

ن = عدد الدرجات

الانحراف المعياري:

يعتبر من أكثر مقاييس التشتت شيوعاً واستخداماً وأكثرها دقة، حيث تحصل على قيمة الانحراف المعياري لمجموعة من الدرجات بأن يوجد انحراف كل درجة عن المتوسط، ونربع كل هذه الانحرافات ونجمع الناتج ونقسمه على عدد الدرجات، ثم نستخرج الجذر التربيعي لخارج القسمة.

$$ع = \sqrt{\frac{مجـ(س - سَ)^2}{ن}} = \sqrt{\frac{مجـ ح^2}{ن}}$$

ويستخدم لتحديد درجة التباين في الإجابات بقياس مقدار التشتت عن المتوسط لكل عبارة وتم القياس على النحو التالي:

1- الانحراف المعياري أقل من (1) يشير إلى تركز الإجابات وعدم تشتتها مما يدل على أن هناك تقارباً في الإجابات لدى غالبية المبحوثين.
2- الانحراف المعياري أكبر من أو يساوى (1) يشير إلى عدم تركز الإجابات وتباعدها لدى غالبية المبحوثين حول العبارة الواردة.

طريقة ألفا كرونباخ:

يعتبر معامل ألفا كرونباخ أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث المسحية كالاستبيان أو مقاييس الاتجاه وكذلك لمعرفة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ بالمعادلة الآتية:-

$$ر^{11} = \frac{ن}{ن-1}\left(1 - \frac{مج\ ع^2\ ف}{ع^2\ ك}\right)$$

حيث:

$ر^{11}$ = معامل ثبات الاختبار

ن= عدد مفردات الاختبار

$ع^2$ ك = تباين الاختبار

$ع^2$ ف = تباين المفردة

اختبار (ت) لعينة واحدة t-test:

استخدم الباحث اختبار (ت) لمتوسط عينة مجتمع الدراسة للتعرف على آراء أفراد العينة حول الحكم على إجابات أسئلة الدراسة وتم استخدام المعادلة الآتية:-

$$ت = \frac{م - \bar{م}}{\sqrt{ع/ن}}$$

حيث: م = الوسط الحسابي للعينة

$\bar{م}$ = الوسط الفرضي للعينة

ع = الانحراف المعياري

ن = العدد الكلي للعينة

مع القيمة الجدولية المرصودة في جداول رياضية خاصة أعدت لذلك من أجل معرفة الدلائل الإحصائية لقيمة (ت) الجدولية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية عند مستوى

الدلالــة > 0,05 وهــذا يــدل علــى عــدم وجــود علاقــة إحصــائية، أمــا إذا كــان مســتوى الدلالــة < 0,05 فهــذا يــدل علــى وجــود علاقــة إحصــائية بــين المتغيــرات موضــوع الدراسة.

محاور الدراسة:

1- المحور الأول النزاعات
2-المحور الثاني الآليات التقليدية

3-المحور الثالث إجراءات حفظ السلام

يتنــاول هــذا الجــزء إجابــات المبحــوثين عــن أســئلة المحــور الاول حــول مســتوى التنميــة بولايــة شــمال دارفــور، بينمــا يتنــاول المحــور الثــاني إجابــات المبحــوثين عــن الأســئلة حــول علاقــة التنميــة بــدرء النزاعــات وبنــاء الســلام. أمــا المحــور الثالــث فيتنــاول الإجابــات عــن الأسئلة حول العلاقة بين الولاية والمركز وأثرها على التنمية.

1- المحور الأول النزاعات

جدول رقم ( )

م	السـؤال	أوافق	أوافق بشده	لا أوافق	لا أدري
1	أسباب النزاع في دارفور إقتصادية	32 22.9%	–	90 64.3%	18 12.8%
2	أسباب النزاعات في دارفور إثنية	50 35.7%	20 14.3%	55 39.3%	15 10.7%
3	للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية	57 40.7%	76 54.3%	–	7 5%

حسبت النسبة المئوية بناء على العدد الاساسي للاستجابات = 140

يوافق 22.9% من المبحوثين على ان اسباب النزاع في دارفور هي اسباب اقتصادية، في حين لا يوافق 64.3% على هذا الافتراض، اي ان الاكثرية لا توافق على ان الاسباب الاقتصادية هي العامل الاساسي في حدوث نزاعات اقليم دارفور. اجابت نسبة 12.8% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت الاسباب الاقتصادية هي قد سببت النزاع في دارفور.

يوافق 35.7% من المبحوثين على ان اسباب النزاع في دارفور هي اسباب اثنية، و نسبة 14.3% توافق بشدة على هذا الافتراض، اي ان مجموع نسبة 50% توافق و توافق بشدة على افتراض ان الاسباب الاثنية هي العامل المسبب للنزاعات باقليم دارفور، و هي نسبة تمثل نصف العينة المبحوثة.

في حين لا يوافق 39.3% على هذا الافتراض، اي ان نسبة اقل من المبحوثين لا توافق على ان الاسباب الاثنية هي العامل الاساسي في حدوث نزاعات اقليم دارفور. اجابت نسبة 5% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت الاسباب الاثنية هي قد سببت النزاع في دارفور.

يوافق 40.7% من المبحوثين على ان للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية ، و نسبة 54.3% توافق بشدة على هذا الافتراض، اي ان مجموع نسبة 95% توافق و توافق بشدة

على افتراض ان للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية ، و هي نسبة تقترب من اجماع العينة المبحوثة.

في حين لم يجب اي مبحوث بعدم الموافقة على هذا الافتراض. اجابت نسبة 5% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية، او ان بعضهم قد ترك مكان الاجابة فارغا.

المحور الأول اسباب النزاعات في دارفور

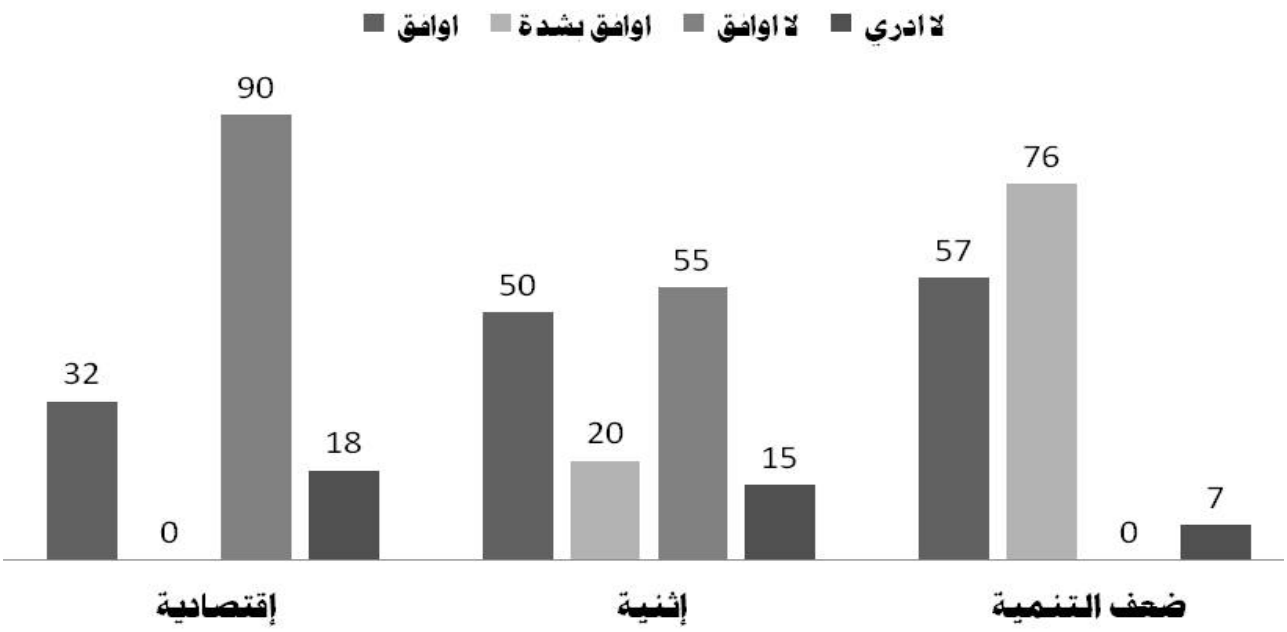

2- المحور الثاني الآليات التقليدية لفض النزاعات

جدول رقم ( )

م	السؤال	أوافق	أوافق بشده	لاأوافق	لا أدري
1	تلعب الآليات التقليديه دوراً مهماً في درء النزاعات في دارفور	98 70%	35 25%	-	7 5%
2	الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون	65 46.5%	22 15.7%	42 30%	11 7.9%
3	الآليات التقليدية تساهم في إجراءات درء النزاعات	90 64.3%	42 30%	-	8 5.7%
4	لا بد من دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات	100 71.4%	40 28.6%	-	-

حسبت النسبة المئوية بناء على العدد الاساسي للاستجابات = 140

وافق 70% من المبحوثين على ان الآليات التقليديه تلعب دوراً مهماً في درء النزاعات في دارفور، و وافق 25% بشدة على هذا الامر، اي ان مجموع 90% موافقون على اهمية دور الآليات التقليدية في حل النزاعات بدارفور. في حين اجابت نسبة 5% بانهم لا يدرون او انهم تركوا الاجابة على هذا التساؤل.

وافق 46.5% على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون، وافقت بشدة نسبة 15.7% من المبحوثين على هذه المسألة، اي ان مجموع نسبة

62.2% يوافقون ، 30% من المبحوثين لا يوافقون على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون. في حين قالت نسبة 7.9% انهم لا يدرون او انهم امتنعوا عن الاجابة.

الآليات التقليدية تساهم في إجراءات درء النزاعات، هذه العبارة وافق عليها 64.3% ، و وافق بشدة 30% من المبحوثين، اي بنسبة موافقة 94.3% . لم يجب اي من المبحوثين بعدم الموافقة. فقط نسبة 5.7% من المبحوثين اجابوا بانهم لا يدرون او انهم تجاهلوا الاجابة.

كانت استجابة 71.4% من المبحوثين بالموافقة على عبارة: لا بد من دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات، و نسبة 28.6% وافقوا بشدة عليها، اي بمجموع نسبة 100% . و لم تسجل اي اجابة بعدم الموافقة او عدم الاجابة على اهمية دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات.

المحور الثاني الآليات التقليدية لفض النزاعات

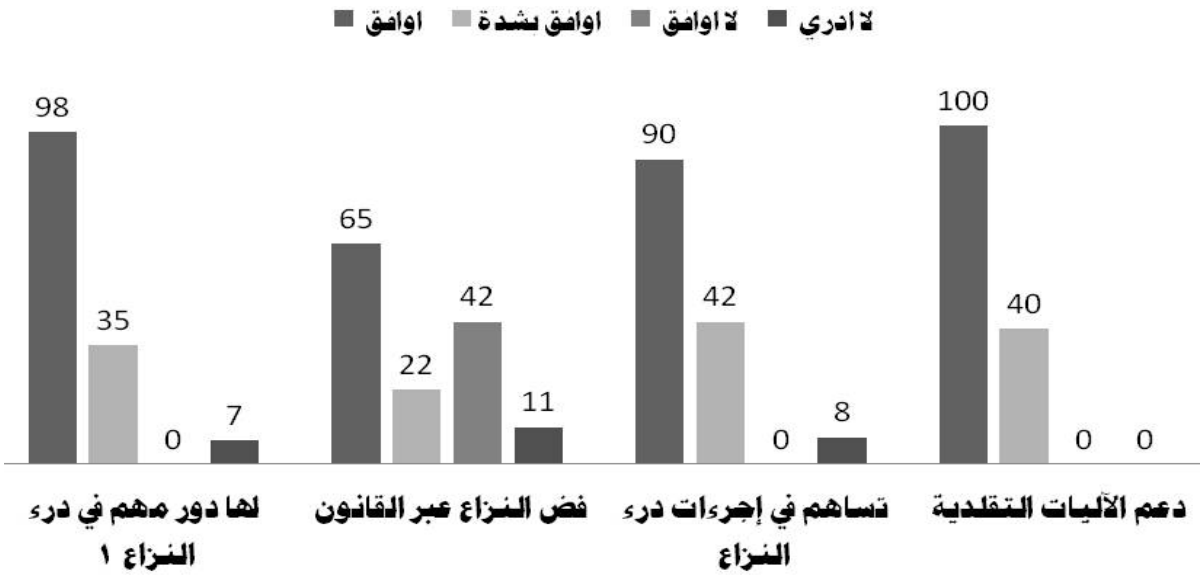

3- المحور الثالث إجراءات حفظ السلام

جدول رقم ( )

	السؤال	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لاأدري
1	يمكن حفظ السلام بدعم الآليات التقليدية والإهتمام بدور الإدارة الأهليه	120 85.7%	18 12.9%	1 0.7%	1 0.7%
2	يمكن حفظ السلام بإبرام الاتفاقيات والمراقبه والمتابعه	88 62.9%	40 28.6%	10 7.1%	2 1.4%

حسبت النسبة المئوية بناء على العدد الاساسي للاستجابات = 140

جاءت استجابة المبحوثين حول عبارة: "يمكن حفظ السلام بدعم الآليات التقليدية والإهتمام بدور الإدارة الأهلية"، بنسبة موافقة 85.7% و موافقة بشدة 12.9% ، اي بمجموع نسبة موافقة 98.6% . في حين لم توافق نسبة 0.7% ، و نسبة 0.7% ايضا اجابت بعدم الدراية.

وافقت نسبة 62.9% ، و وافقت بشدة نسبة 28.6% ، بمجموع النسبتين 91.5% على امكانية حفظ السلام بإبرام الاتفاقيات والمراقبه والمتابعه. نسبة 7.1% من المبحوثين لم يوافقوا، و تحفظت نسبة 1.4% من المبحوثين على العبارة.

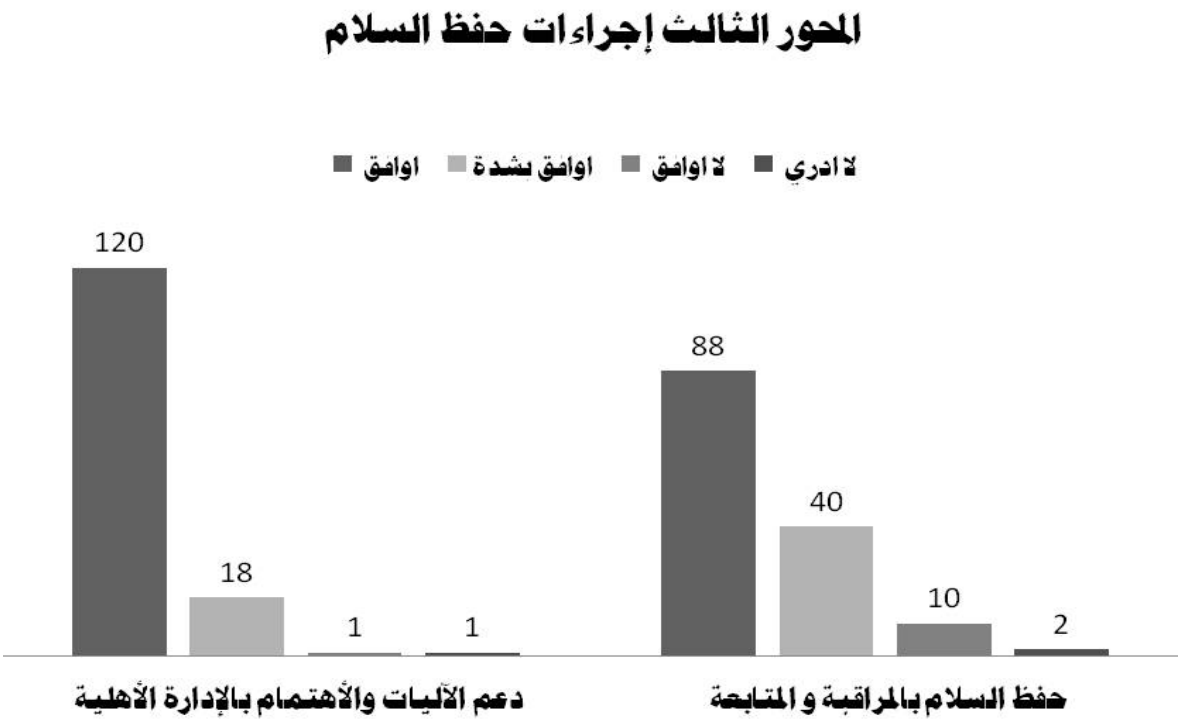

مناقشة نتائج و الفرضيات

الفرضية الأولي (الرجوع الى العادات والتقاليد يحد من الصراعات والنزاعات في السودان) .

1/ وافق 22.9% من المبحوثين على ان اسباب النزاع في دارفور هي اسباب اقتصادية، في حين لا يوافق 64.3% على هذا الافتراض، اي ان الاكثرية لا توافق على ان الاسباب الاقتصادية هي العامل الاساسي في حدوث نزاعات اقليم دارفور.

تبين هذه النتيجة ان معظم العينة المبحوثة، و التي تتكون من فئات لها علاقة مباشرة بالشأن الدارفوري، من منسوبي الادارة الاهلية و الامراء و الشيوخ، معظمهم (64.3%) لا يوافقون على ان العامل الاكثر تاثيرا على نزاع دارفور هو العامل الاقتصادي، رغم ان هذه الاجابة لا تنفي قناعتهم بوجود اثر لهذا العامل، لكنهم ربما يرون ان

العوامل الاخرى هي اكثر تأثيرا، و هي العوامل التى تمت الاجابة عليها في الاسئلة الاخرى بالاستبيان، كالعامل الاثني، او غيرها من العوامل السياسية او الاقتصادية.

هنالك نسبة معتبرة لا يمكن تجاهلها (22.9%) رأت ان العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس في نزاع دارفور، و هم ايضا قد لا ينفون أثر العوامل الاخرى، و هؤلاء ربما لمسوا بالتجربة و الممارسة التـــاثير الاقتصادي على النزاع.

اجابت نسبة 12.8% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت الاسباب الاقتصادية هي قد سببت النزاع في دارفور. و هؤلاء قد تعزى اجابتهم باعتقاد ان تداخل العوامل مجتمعة قد اثر في الازمة، و لم يرجحوا تأثير العامل الاقتصادي على غيره من العوامل.

نخلص مما سبق ان الاكثرية لا ترى ان العامل الاقتصادي هو الاهم كسبب للنزاع في دارفور.

و الباحث يرى صواب هذا الاعتقاد، فرغم ان الاقتصاد هو عنصر لا يمكن استبعاده كسبب للنزاعات عموما، و هو احد اسباب الصراع في دارفور، سواء المتمثل في نزاعات الرعاة و المزارعين، او في تهميش الحكومات المركزية المتعاقبة و اهمالها للاقليم، و تنميته، كلها عوامل اقتصادية مؤثرة، الا انها اسباب كان من الممكن معالجتها و السيطرة عليها لولا تداخل العوامل الاخرى.

2/ وافق 35.7% من المبحوثين على ان اسباب النزاع في دارفور هي اسباب اثنية، و نسبة 14.3% توافق بشدة على هذا الافتراض، اي ان مجموع نسبة 50% توافق و

توافق بشدة على افتراض ان الاسباب الاثنية هي العامل المسبب للنزاعات باقليم دارفور، و هي نسبة تمثل نصف العينة المبحوثة.

اعتقاد نصف العينة المبحوثة بان الخلافات الاثنية او العرقية هي سبب النزاع في دارفور، يشير الى ان هذا الرأي هو رأي شائع بين اهالي منطقة دارفور، فكما جاء بمتن البحث تتعدد القبائل و الاجناس بالاقليم كما تتداخل عمليتي الرعي و الزراعة، و قد تلاشى دور الادارة الاهلية، كل ذلك يجعل من الخلافات القبلية و الاثنية تنداح دون كبحها مما يعتبره هؤلاء سببا مباشرا في انتشار الخلاف و النزاع في المنطقة ككل.

النصف الاخر من العينة المبحوثة لم يوافق معظمه (39.3%) على هذا الافتراض، اي ان نسبة اقل من المبحوثين لا توافق على ان الاسباب الاثنية هي العامل الاساسي في حدوث نزاعات اقليم دارفور. اجابت نسبة 5% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت الاسباب الاثنية هي قد سببت النزاع في دارفور.

قد تعزى عدم موافقة هذه النسبة المقدرة من المعنيين بالامر، على ان النزاعات الاثنية هي عامل اساسي في تأجيج النزاع المستمر في دارفور، الى كونهم يعلمون ان هذه الاجناس كانت تتعايش في سلام في الماضي القريب، و لم تكن الاختلافات القبلية او الاثنية ظاهرة كما هو حادث الان، الا ان اسبابا اخرى قد تداخلت و أدت الى تطور النزاع.

و يرى الباحث انه بالرغم من ان هذه النسبة التى لم توافق على ان الصراع الاثني هو السبب في نزاع دارفور، هي نسبة اقل من نسبة الذين وافقوا، الا ان رأيهم اقرب الى الواقع، لأن الاختلاف الاثني ليس بالعامل المستحدث، بل ان العوامل الاخرى قد جعلته يطفوا على السطح و يتفاقم.

3/ وافق 40.7% من المبحوثين على ان للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية ، و نسبة 54.3% وافقت بشدة على هذا الافتراض، اي ان مجموع نسبة 95% توافق و توافق بشدة على افتراض ان للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية ، و هي نسبة تقترب من اجماع العينة المبحوثة.

في حين لم يجب اي مبحوث بعدم الموافقة على هذا الافتراض. اجابت نسبة 5% من المبحوثين بانهم لا يدرون ما اذا كانت للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنمية، او ان بعضهم قد ترك مكان الاجابة فارغا.

و قد توقع الباحث هذه النتيجة بالفعل، شبه اجماع من العينة المبحوثة على ان النزاعات في دارفور قد أثرت في ضعف التنمية. فكما جاء بمتن البحث قد تأثر الاقليم بحدوث هذه النزاعات المستمرة بالاقليم لفترات زمنية ليست بالقصيرة، مما أدى الى عدم الاستفادة من كل المميزات المشار اليها بالبحث و التى يتمتع بها الاقليم، و بالتالي تعطيل مشاريع التنمية بالاقليم. و يبدو منطقيا ان النزاعات في اي منطقة تكون سببا في عدم الاستقرار و بالتالي يصعب جدا حتى تسيير خدمات الحياة العادية ناهيك عن احداث تنمية بتلك المنطقة.

و لم يوضع هذا التساؤل بالاستبيان لتأكيد تلك الحقيقة المنطقية، و لكن اهل المنطقة لاستقصاء اهل المنطقة حول حجم الاثار التى تفرزها تلك النزاعات، فجاءت اجاباتهم لتؤكد ان حجم الأزمة بالاقليم هو فعلا بذلك القدر الذي يؤدي للاثار السالبة على تطور الحياة.

الفرضية الثانية (توفير تنمية إقتصادية وإجتماعية لا يتوفر إلا بالسلام).

1- وافق 70% من المبحوثين على ان الآليات التقليديه تلعب دوراً مهماً في درء النزاعات في دارفور، و وافق 25% بشدة على هذا الامر، اي ان مجموع 90% موافقون على اهمية دور الآليات التقليدية في حل النزاعات بدارفور. في حين اجابت نسبة 5% بانهم لا يدرون او انهم تركوا الاجابة على هذا التساؤل.

توضح هذه الاستجابة بان الاغلبية العظمى من المبحوثين (90%) يرون ان الآليات التقليدية تلعب دورا هاما في درء النزاعات في دارفور، و العينة المبحوثة تمثل مجتمع اقليم دارفور، و بالتحديد تلك الجهات التى لها علاقة بالادارة الاهلية و ادارة المجتمع، و تلك الجهات تعلم قبل غيرها اهمية دور الادارة الاهلية و الاجاويد و الراكوبة و كل الطرق التى كان يتبعها الاهالي لحل نزاعاتهم بالطرق الاجتماعية و العرفية دون اللجوء للقوانين و الاتفاقيات الموثقة و غير ذلك من الطرق المستحدثة. كل ذلك قد تمت الاشارة اليه في هذا البحث.

و يلمح الباحث من ذلك الاجماع اهمية هذه الطرق التقليدية في درء النزاعات، ان اهالي الاقليم يستشعرون الاسى و الألم لما اصاب آلياتهم التقليدية المجتمعية من عجز عن حلحلة نزاعاتهم، و التى اوردها الباحث حين مناقشة مراحل الضعف التى اصابت نظام الادارة الاهلية، و كيف انها قد تعرضت للالغاء في بعض الفترات و تحت حكم بعض الانظمة الحاكمة للبلاد، و من ثم صعوبة عودتها بالعافية التى كانت بها تلك الانظمة بسبب بعض المستجدات و تفاقم الاسباب الاخرى لهذه النزاعات، بما في ذلك التداخلات السياسية و الاقتصادية التى اصابت الاقليم.

2- وافق 46.5% على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون، وافقت بشدة نسبة 15.7% من المبحوثين على هذه المسألة، اي ان مجموع نسبة

62.2% يوافقون ، 30% من المبحوثين لا يوافقون على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون. في حين قالت نسبة 7.9% انهم لا يدرون او انهم امتنعوا عن الاجابة.

رغم ان الاجابة على السؤال السابق عن الدور المهم للآليات التقليديه في درء النزاعات في دارفور قد اكدت اجماع العينة الممثلة لاهالي اقليم دارفور على اهمية هذه الطرق التقليدية، الا ان هذه الاهمية قد ربطها اكثر من نصف المبحوثين (62.2%) بالقانون، اي انهم يرون ان هذه الاليات يجب تنظيمها بالقانون، ربما عنى بعضهم القانون العرفي الذي تمت الاشارة اليه في متن هذا البحث، و قد تعزى اجابتهم الى انهم يرون ان الضعف الذي اصاب الادارة الاهلية و غيرها من الاليات التقليدية يستلزم وضعها في اطار قانوني ملزم للجميع، و القانون يعني القضاء و المحاكم.

و لكن نسبة مقدرة من المبحوثين (30%) لم توافق على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون، اي انهم يرون في هذه الاليات بنظامها الاهلي القديم المتعارف عليه، هي كافية للقيام بالدور الذي يقوم به القضاء القائم على القوانين. و هذه الفئة تعكس رأيا مهما للاهالي يرفض التدخلات الحكومية في الشأن الداخلي للاقليم.

و يرى الباحث معقولية كلا الرأيين، فالذين يقولون عن تطبيق الاليات التقليدية عبر القانون يرغبون في المزيد من الضبط و التجويد، و هم يواكبون ما جرى تحت الجسور من مياه بسبب المستجدات و المتغيرات التى تصيب الانظمة الحاكمة المختلفة في الحكم المركزي بالبلاد، و تشعب القضايا السياسية، و الاطماع التي يتعرض لها الاقليم كلما تم اكتشاف ثرواته الكامنة، و ان تدخل هذه الجهات الطامعة قد يغري بعض الفئات من

المجتمع للتمرد على نظمه الاجتماعية المتوارثة، مما يتطلب تأطير تلك الاليات التقليدية بقوانين تضبط القضاء و تحقق الانصاف.

كما تقبل النظرة الاخرى التى ترفض هذا التأطير من حيث ان هذه الفئة لها اشواق تتعلق بالأصالة و الاحساس بالانتماء للعادات و التقاليد التى تميزت بها منطقتهم، و ثقتهم الكبيرة في حكمة حكماء و شيوخ الاقليم العارفين بخبايا مجتمعاتهم و التركيبة النفسية لمواطني الاقليم. فهم يرون في القانون قيدا قد يعقد النظم التقليدية التى لا كانت توفر الزمن و تجد الاحترام من جميع الاطراف المتنازعة.

3- الآليات التقليدية تساهم في إجراءات درء النزاعات، هذه العبارة وافق عليها 64.3% ، و وافق بشدة 30% من المبحوثين، اي بنسبة موافقة 94.3% . لم يجب اي من المبحوثين بعدم الموافقة. فقط نسبة 5.7% من المبحوثين اجابوا بانهم لا يدرون او انهم تجاهلوا الاجابة.

كان السؤال رقم (1) في هذا المحور حول "اهمية دور الآليات التقليديه في درء النزاعات في دارفور". اما هذا السؤال يتعلق " بمساهمة الآليات التقليدية في إجراءات درء النزاعات"، و الحديث عن الاجراءات يعني تفاصيل الطريقة المتبعة في الآلية، فعملية درء النزاع قد تقوم على شقين هما الاجراءات المتبعة، و الاحكام او العقوبات الصادرة، و قد اجاب اغلبية المبحوثين (94.3%) باهمية هذه الاليات كإجراءات يتم اتباعها في العملية السلمية ككل، و اجراءات درء المنازعات قد تشمل العديد من المراحل بدءا من تحديد اسباب الخلاف، ثم التحري و التقصي عن تورط اي من اطراف النزاع و مدى التجني او الظلم الواقع على الطرف الاخر. ثم تكون اجراءات جمع البينات بمختلف انواعها مثل شهادة الشهود و الادلة المادية و البينات الظرفية و غيرها، ثم اخيرا تجهيز الاحكام التى تصدرها اللجنة الاهلية او المجتمعية القائمة بالالية.

و قد يعنى بالاجراءات اتخاذ سبل الوقاية و التحوط قبل وقوع النزاع، كلها اجراءات لدرء النزاعات، رأت اغلبية المبحوثين ان الاليات التقليدية يمكن ان تساهم فيها.

4- كانت استجابة 71.4% من المبحوثين بالموافقة على عبارة: لا بد من دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات، و نسبة 28.6% وافقوا بشدة عليها، اي بمجموع نسبة 100% . و لم تسجل اي اجابة بعدم الموافقة او عدم الاجابة على اهمية دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات.

هذه النتيجة الكاملة بالموافقة على اهمية دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات (100%) هي نتيجة متوقعة ، كونها منطقية، فكل الشريحة المبحوثة و الممثلة لاهالي اقليم دارفور تقول بان دعم هذه الاليات هو امر لا بد منه، و تعزى اجابتهم عند ربطها ببقية الاجابات الى ادراكهم لاهمية هذه الاليات التقليدية في عملية درء النزاعات بدارفور. و قد يشير ذلك الى انهم لا يطالبون باحلال الطرق التقليدية بطرق اخرى بديلة، بل وجوب دعم الطرق التقليدية سواء بتطويرها او بوضع القوانين او القرارات التى تشجعها، و المضي بها لتكون هي الطريقة المتبعة لحلحلة النزاعات بالمنطقة.

و يرى الباحث ان هذا الرأي هو رأي صائب حيث ان الاقليم هو في اشد حالات الحوجة لدعم الآليات التقليدية التي تناسبه، و اول ما يدعم به هذه الاليات هو الارادة السياسية و الدعم من الجانب الحكومي حتى تعود للادارة الاهلية و مثيلاتها من الآليات التقليدية لسابق عهد قوتها لتقوم بدورها في ايقاف تصاعد نزاعات الاقليم.

الفرضية الثالثة (المجتمع السوداني مازال مجتمعاً تقليدياً يمكن أن يعتمد في حل النزاع على الآلية التقليدية بنظام تراتبي من الناظر إلى العمدة إلى الشيخ).

1 :- جاءت استجابة المبحوثين حول عبارة: "يمكن حفظ السلام بدعم الآليات التقليدية والإهتمام بدور الإدارة الأهلية"، بنسبة موافقة 85.7% و موافقة بشدة 12.9% ، اي بمجموع نسبة موافقة 98.6% . في حين لم توافق نسبة 0.7% ، و نسبة 0.7% ايضا اجابت بعدم الدراية.

قد يشابه هذا السؤال سؤال سابق عن دعم الاليات التقليدية، و لكن هذا السؤال يحدد ان دعم الاليات التقليدية و بالتحديد الادارة الاهلية يمكن ان يسهم في حفظ السلام، و هذه العملية تعني خلق بيئة سلمية مستدامة، و وضع الخطط التى من شأنها تجنب حدوث النزاعات بالمنطقة. فعملية حفظ السلام لا تقتصر على حلحلة الخلافات الانية و درء النزاعات سواء قبل وقوعها او ايقافها بعد حدوثها، بل هي وضع الاسس لحياة سلمية تتعايش فيها مكونات المجتمع المختلفة.

و بناء على ذلك، فقد كان متوقعا ان يوافق 98.6% من العينة المبحوثة على فرضية ان دعم الادارة الاهلية و عيرها من الاليات التقليدية يمكن ان يؤدي الى الحفاظ على الوضع السلمي بالاقليم. و هي نسبة موافقة عالية جدا تقترب من الاجماع على الفكرة.

و يرى الباحث ان عملية حفظ السلام هي الاكثر اهمية من عمليتي الوقاية و العلاج للنزاعات بالاقاليم المضطربة مثل اقليم دارفور، و بالفعل فان الادارة الاهلية يجب ان تدعم كونها من اهم الاليات التقليدية التى يمكن ان تقوم بهذا الدور حسب ما اتضح من اجابات الاسئلة السابقة بواسطة العينة المبحوثة التى تمثل مجتمع اقليم دارفور.

2:- وافقت نسبة 62.9% ، و وافقت بشدة نسبة 28.6% ، بمجموع النسبتين ، 91.5% على امكانية حفظ السلام بإبرام الاتفاقيات والمراقبه والمتابعه. نسبة 7.1% من المبحوثين لم يوافقوا، و تحفظت نسبة 1.4% من المبحوثين على العبارة.

نسبة عالية من العينة المبحوثة (91.5%) وافقت على امكانية حفظ السلام بإبرام الاتفاقيات والمراقبة والمتابعة. و هذه الاليات الثلاثة هي ما تلجأ اليه الاطراف المتنازعة في الوقت الراهن، سواء بالاضافة للاليات التقليدية او المجتمعية النابعة من التقاليد العرفية، او بدون الرجوع لتلك الاليات التقليدية. معظم الشريحة المبحوثة تعتقد بان هذه الاليات يمكن ان تؤدي الى حالة السلم المستدام بالاقليم، و هذا لا يتعارض مع ما ورد بمواقة نفس المبحوثين على امكانية الاليات التقليدية لنفس الغرض.

و يرى الباحث انه لا تناقض بالفعل بين الاستجابتين، و الموافقة على امكانية ان يحقق ايا من الآليتين، التقليدية و المستحدثة، هدف حفظ السلام. و ربما كان من الافضل اختيار اي منهما حسب المعطيات و الظروف و البيئة الحالية. بيد ان عقد الاتفاقيات لن يكون فعالا ما لم تتوفر المراقبة الدائمة و المتابعة لتنفيذها ، و هو امر يجب التأكد من توفر ضماناته قبل الاحتفال بتوقيع الاتفاقية، فكم من اتفاقيات لم تدم سوى فترات زمنية قصيرة انهارت بعدها، او تهشمت بسبب الخروقات الدائمة و الاتهامات المتبادلة بين الاطراف المتنازعة.

النتائج

4.يمكن الرجوع الى العادات والتقاليد و الأعراف و الآليات التقليدية لدرء الأزمات وإدارة النزاعات في السودان في تجانس مع القانون.

5.تم التحقق من أن السلام يوفر بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

6.النظار و العمد و المشائخ يمكن أن يعتمد عليهم في حل النزاع عبر الآلية التقليدية بإعتبار أن المجتمع السوداني مازال مجتمعاً تقليدياً.

و بذلك يكون البحث قد حقق الفروض التى ساقها في مقدمته، و ذلك في متن البحث حيث تم شرح اهمية هذه الاليات التقليدية في درء النزاعات باقليم دارفور، و انعكاس ذلك على استقرار المنطقة و بالتالي تهيئة البيئة الملائمة للتنمية بكل انواعها. و كذلك ما نتج من تحليل نتائج الدراسة الميدانية التى تجمعت فيها آراء شريحة مؤثرة و ممثلة لاقليم دارفور، و هي نتائج اكدت جميعها فرضيات هذه الدراسة.

الخاتمة

بالرغم من ان الصراعات بين القبائل في دارفور تعتبر قديمة ترجع الى فترة الثلاثينيات إلا أن نظام الإدارة الأهلية الذي شهده الإقليم كان قادراً على تسوية وحل هذه الصراعات ، ومن ثم فإن إلغاء هذا النظام انعكس سلباً على الاستقرار في الإقليم. وقد أدت بعض العوامل البيئية مثل الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم في فترة الثمانينيات وغيرها من الأسباب التي تناولناها بالدراسة الى تفجر الصراع في دارفور ، خاصة فيما يتعلق بالصراعات بين الرعاة و المزارعين.

ان الصراع في دارفور خرج من دائرة الشئون الداخلية للدولة وأصبح يهدد استقرار بعض الدول المجاورة الأمر الذي سبب تدخل المجتمع الدولي لحل هذا الصراع . وأصبح الإقليم منطقة جاذبة لتدخل الدول خاصة القوى الغربية التي لها مصالح في المنطقة آخذه من هذا الصراع وسيلة لتحقيق أهدافها وبسط نفوذها .

تناول البحث الاطار النظري لموضوع الدراسة، بعرض معلومات عن النزاعات ، انواعها و اسبابها و طرق معالجتها، تم عرض معلومات عن اقليم دارفور من حيث اساليب الحياة و الجغرافيا و التاريخ و السكان، و ربط ذلك بالاسباب التى قد تؤدي الى حدوث النزاعات بالاقليم.

ثم تناول البحث بالتفصيل بعض الآليات التقليدية المستخدمة في حل النزاعات باقليم دارفور، بالتركيز على الادارة الاهلية، حيث تناول نشأتها و تطورها و ما مرت به من عقبات و تناقضات. كما تناول دراسة القانون و العرف و التقاليد العرفية، كآليات لدرء النزاعات.

شمل البحث دراسة ميدانية بواسطة استمارة الاستبانة حيث تم تجميع عدد مقدر من اشخاص لهم علاقة وثيقة بموضوع البحث، و كانت استجابتهم موافقة لتوقعات الباحث من حيث اهمية الاليات التقليدية المستخدمة باقليم دارفور لحلحلة النزاعات التى لا تزال مستمرة بالاقليم حتى كتابة هذا البحث.

اغلبية العينة المبحوثة اتفقت على اهمية الاليات التقليدية لحلحلة النزاعات باقليم دارفور، و على ضرورة دعم هذه الاليات حتى تقوم بدورها الغائب في الوقت الحالي، بالتركيز على الادارة الاهلية كاسلوب اكثر قدرة على القيام بهذا الدور.

الاغلبية لم توافق على ان العامل الاكثر تاثيرا على نزاع دارفور هو العامل الاقتصادي، رغم ان هذه الاجابة لا تنفي قناعتهم بوجود اثر لهذا العامل، لكنهم ربما يرون ان العوامل الاخرى هي اكثر تأثيرا. و لكن ايضا، هنالك نسبة معتبرة من العينة المبحوثة لا يمكن تجاهلها رأت ان العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس في نزاع دارفور. اضافة للاسباب الاقتصادية فقد رأت نصف العينة المبحوثة بان الخلافات الاثنية او العرقية هي سبب النزاع في دارفور.

و كما اشرنا بالبحث فبالرغم من ان النسبة التى لم توافق على ان الصراع الاثني هو السبب في نزاع دارفور، هي نسبة اقل من نسبة الذين وافقوا، الا ان رأيهم اقرب الى الواقع، لأن الاختلاف الاثني ليس بالعامل المستحدث، بل ان العوامل الاخرى قد جعلته يطفوا على السطح و يتفاقم.

و خلاصة ذلك ان العينة المبحوثة لا تنفي في العموم تداخل الاسباب الاقتصادية و الاثنية في حدوث النزاع بالاقليم. و رغم ان الاسباب السياسية لم تذكر بعبارة واضحة في الاستبيان الا انها لم تهمل في متن البحث، و ربما هي عامل مؤثر يؤدي لحدوث العوامل الاخرى التى تقود بدورها للنزاع.

ان موافقة اكثر من نصف العينة المبحوثة على ان الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون، يعبرون عن رأي سائد بين اهالي الاقليم و هم في حال من التهجير و ربما النزوح و الحروب المشتعلة بين القبائل، و بالتالي اهتزاز الثقة في امكانية الاليات التقليدية – و الادارة الاهلية على وجه الخصوص – كونها تستطيع درء النزاعات بناء على الاعراف و التقاليد وحدهما، بل لا بد من وجود قانون رسمي معتمد و محمي بواسطة السلطات الحاكمة ، و هم محقون في ذلك، فالاليات التقليدية لم تعد بنفس القوة التى كانت تتمتع بها في سابق عهودها.

التوصيات

توصي الباحثه بالاتي:

1- دعم و تطوير الآليات التقليدية لفض النزاعات باقليم دارفور، و ذك عن طريق التقنين، اضافة لتمكين وتأهيل رجال الإدارة الأهلية والقيادات الإجتماعية .

2- التوفيق بين الآليات التقليدية و الآليات المستحدثة او القانونية المتمثلة في الاتفاقيات ، و ذلك عن طريق لجان قومية وطنية من أهل الاقليم.

3- توحيد الاقليم اداريا، وجعله وحدة ادارية واحدة، يتفق اهله على طرق التوفيق بين قبائله المختلفة و تداول قيادته فيما بينهم.

4- رفع التدخلات السياسية في الشأن الدارفوري و تجميع اهل المنطقة دون اي تأثير خارجي درءا للنزاعات الساسية و الايدولوجية و ربما الاطماع الخارجية.

5- إعمار العلاقة بين الرعاة (المجتمعات البدوية الراحلة) ،والمزارعين (المستقرين)، و إجراء التصالحات التقليدية بينهم.

6- الإهتمام بالبحوث الأكاديمية في مجال السلام والإستفادة منها في حل النزاعات .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم .

ثانيا : الكتب العربية :

1. ابو القاسم قور حامد : مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، اصدارة مركز السودان لابحاث المسرح، الخرطوم ، السودان 2010م.
2. إبراهيم أحمد وادي:رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم1998.
3. إبراهيم إسحق آدم ، الأصول العربية للهجة دارفور العامية (القروية) ، 2002م .
4. إبراهيم عبد الله إبراهيم حسين ، الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري (دراسة مقارنة) مع الفقه الإسلامي – الناشر: دار النهضة العربية – القاهرة – 2009م.
5. التجاني مصطفى محمد صالح ، الصراع القبلي في دارفور ،الطبعه الأولى ،دارالخرطوم للنشر 2007.
6. أحمد عبد القادر أرباب، تاريخ دارفور عبر العصور، دار جامعة الخرطوم للنشر،1988 .
7. آدم الزين محمد والطيب إبراهيم أحمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، 1998م.
8. أدم الزين محمد ، التغيير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في السودان ، بإشارة خاصة لاقليم دارفور ، ندوة رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1988م.
9. أنور سلطان، المبادئ القانونية العامة لطلبة كلية التجارة، ط4، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1983م.
10. بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان – نيفاشا نموذجا. مركز الراصد للدراسات. مطابع السودان للعملة . نوفمبر 2006م .
11. باسكوم وهيرسكوفتر، الثقافة الأفريقية عناصر الإستمرار والتغير، ترجمة عبدالملك الناشف، المكتبة العصرية صيدا، بيروت 1966م.
12. توفيق حسن فرج ، مذكرات في المدخل للعلوم القانونية ، الأسكندريه نشأة المعارف 1960م.

13. جميل عودة، أنواع النزاعات وطرق حلها، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية ، ايران 2005 م.
14. حبيب أحمد السابر ، التعايش السلمى في السودان ، مركز الرؤية لدراسات الرأي العام2005م .
15. حاتم علي دينار،حريق دارفور ،قصة الصراع الأهلي والسياسي ،هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006م
16. ربيع عبدالعاطي عبيد ، دور منظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، القاهرة ، الدارالقومية العربية للثقافة والنشر ، 2010م.
17. حسن كيزة، المدخل إلى القانون، منشأة الناشر المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ.
18. خالد الزعبي ،القانون الإداري ،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ،1998م.
19. سليمان يحي محمد ، موسوعة تراث دارفور ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م .
20. سيد حامد حريز االحكاية الشعبية عند الجعليين ،ترجمة : إسماعيل علي الفحيل – سليمانة محمدإبراهيم ، دار الجيل 1991م.
21. سيد احمد علي عثمان العقيد ، دارفور والحق المر ،مصر ،الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2007م
22. سمير عبد السيد تناغو ، ،النظريه العامه للقانون ، الخرطوم ،دار الوليد للنشر. 1970م.
23. شمس الدين الوكيل ، الموجز في المدخل لدراسه القانون ، الأسكندريه نشأة المعارف 1962.
24. صوفي حسن ابوطالب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، الجزء الاول – تكوين الشرائع القانونية و تطويرها، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007م .
25. عبدالسلام علي المزوغي "النظرية العامة لعلم القانون " الكتاب الأول، المدخل لعلم القانون ، الجزء الأول، نظرية القانون، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1965م.
26. عبدالغفار محمد أحمد ، السودان والوحدة في التنوع ، تحليل الواقع واستشراق المستقبل ، دار جامعة الخرطوم للنشر .1992م.
27. عبدالمنعم فرج الصده، مبادئ القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،2008م .
28. عبد الجبار أدم عبد الكريم – التوزيع السكاني في دارفور والسودان عامة ، الخرطوم ، 2006م
29. عبدالواحد شعير، النظرية العامة للقانون، مطبعة دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، 2000.
30. عبدالشافع عيسى مصطفى أحمد شطه ، دارفور الرض والحواكير ، الخرطوم السوق العربي ، وادي صلح للطباعة والتغليف اكتوبر 2010.

31. علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2003.
32. عون الشريف قاسم ، قاموس اللهجة العامية في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم 1972م
33. فؤاد عبدالمنعم رياض ، مبادئ القانون الدولي الخاص ، بيروت ،دار النهضة العربيه للطباعه والنشر 1969م.
34. فيليب برنو وآخرون ، ترجمة الأب الياس زحلاوي ، المجتمع والعنف ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت 1985.
35. ماهرمحمودعمر،سيكلوجيةالعلاقاتالاجتماعية،دارالمعرفةالجامعية،الاسكندرية، 1988م
36. محمد عبدالجواد محمد، بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون، أصول القانون، مقارنة بأصول الفقه، منشأة الناشر المعارف بالإسكندرية. بدون تاريخ.
37. محمد والطيب إبراهيم احمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم،1998م.
38. محمدعمر بشير، تطور التعليم في السودان،1898م–1956م ، ط2، دار الجيل، بيروت، 1983م
39. محمد سليمان محمد ، السودان حروب الموارد والهوية ، دار كمبرج للنشر ، لندن ، 2000م.
40. محمد سعيد فرح ، البناءالاجتماعي والشخصية ، دارالمعرفة الجامعية الاسكندرية، 1989م.
41. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة للكتاب 1979م.
42. محمد موسى محمود قمرالدين ، صفحات من تاريخ دارفور ، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية 2005م .
43. محمد إبراهيم أبو سليم ،في الشخصية السودانية ،الخرطوم ، مطبعة الخرطوم للنشر ، 1979م .
44. محمود نعمان: موجز المدخل للقانون "النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1975م.
45. موسى رزيق: مدخل إلى دراسة القانون، د.ط، مركز البحوث والدراسات بجامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة، 2004م.
46. محمد عبدالجواد محمد، بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون، أصول القانون، مقارنة بأصول الفقه، منشأة الناشر المعارف بالإسكندرية.
47. نعوم شقير ،جغرافية وتاريخ السودان ،طبعة ثانية 1972.

48. ميرغني النصـــري ، مبادئ القانون الدستوري والتجربة الديمقراطية في السودان، الطبعة الثانية 2006م.
49. يوسف فضل حسن ، مقدمة في تاريخ المماليك السودانية في السودان الشرقي ، معهد البحوث والدراسات العربية 1971 م.

ثالثا:المراجع الإنجليزيه :

1. Bourguignon, François, The Effect of Economic Growth on Social Structures, The World bank, 2004.

2. Barth, Fredrick, Economic Spheres in Darfur, in Raymond Firth,(ed.), Themes in Economic Anthropology, 3rd ed., Tavistack Publishers, London, New York, Sydney, Toronto, Wellington, 1975 .

3. Collinson, S. E., power, Livelihood and Conflict, case Study in Political economy Analysis for Humanitarian Action, HPG report 13, Overseas Development Institute, 2003.

4. Haaland, G, Systems of Agricultural Production in Western Sudan, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, 1991.

5. Simpson, L. G. , Land Tenure, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, New York, 1991.

6. Magda Abdalla Ibrahim, Impact of Darfur Conflict on Western Traders, Partial Fulfilment Dissertation for the requirement of M.Sc. in Gender and Development, Ahfad University for Women, Omderman, April, 2006.

7. UNFPA, Population Data Sheet, for Sudan by States, Central Bureau of Statistics, Khartoum Sudan2 On Docment Thining about Conflict ,London ,1996.

8. Young, Helen and others, Darfur-Livelihoods under Siege, Feinstein International Famine Center, June 2005.

9. Powered by Dimofin 2015 alzedan.org fcms Version 3.0.0 Information Inc.

10. J.-M. Henckaerts and L. Doswald-Beck (eds.), Customary International Humanitarian Law, 2 Volumes, Volume I: Rules, Volume II: Practice (Cambridge University Press & ICRC, 2005).

11. Tullio Treves, 'Customary International Law', in R. Wolfrum (Ed.), The Max Planck Encyclopedia of Public International Law (online edition), Oxford University Press, 2008.

رابعا: رسائل جامعية :-

1. أحمد علي عبدالله ،بحث ماجستير غير منشور ،جامعة الخرطوم كلية القانون 1992م.
2. أحلام موسي آدم بشار، دور المنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية،دراسة حالة منظمة الإنقاذ الدولية بمعسكر الحميدية للنازحين بمحلية زالنجي بولاية غرب دارفور، بحث لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة النيلين،2008م.

3. النعيم موسى عبد الله ، دور الاتصال المباشر فى فض النزاعات القبيلة فى السودان : دراسة حالة جنوب كردفان 85-2000م، بحث ماجستير غير منشور جامعة جوبا 2004م.
4. الطاهر حاج النور ، تاريخ الإدارة الأهلية في دارفور، بحث ماجستير غير منشور ، مركز دراسات السلام زالنجى، 2008م.
5. إيدام عبد الرحمن آدم ،الحروبات القبيلة في دارفور مهددات التعايش السلمى ، بحث ماجستير غير منشور، مركز دراسات السلام والنجي، 2010م.
6. عثمان حسين شرف الدين ،المنظمات الوطنية والأجنبية في تقديم العون والإغاثة لضحايا الكوارث في دارفور، بحث ماجستير غير منشور ، جامعة زالنجي ،2007م.
7. محمد صالح خليل ،الصراع القبلي في ولايات دارفور وأثره على الأمن القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني بحث غير منشور ، الخرطوم 1995م.
8. نازك الطيب رباح احمد ، دور الحكومة المركزية والادارة الاهلية في فض النزاعات القبلية في دارفور ، بحث ماجستير غير منشور في العلوم السياسية ،كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية جامعة الخرطوم ،1998م.
9. ناصر الشيخ محمد ، سبيل إنجاز الوعود ومهارات وطبيعة التفاوض ، تاليف وليام فاوست لنكولن ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) جامعة الخرطوم – الخرطوم – يوليو 2006 م.

خامسا:أوراق علميه وتقارير:-

1. محمد حسن احمد، ورقة بعنوان الصراعات القبلية في دارفور الأبعاد والحلول ، إعداد امانة مناشط المجمع بالأمانة العامة للمؤتمر الوطني 1991م.
2. زينب عبدالرحمن الربيع ، ورقة الإدارة الأهلية في بناء السلام ، مركز دراسات السلام والمرأة وحقوق ، الإنسان ، جامعة نيالا ، 2003 م.
3. يوسف خميس أبورفاس، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر النظام الأهلي ،الإداره الأهليه في السودان ، يناير 1995م .
4. ورقه رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1988م .
5. مصطفى نجم البشاري علي، ورقة تقويم المبادرات والمقترحات واستراتيجية الحل لمشكلة دارفور ،2009م.

6. صديق امبدة ، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الإفريقي، ،جامعة إفريقيا العالمية ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2009م.
7. تقرير جمعية حماية البيئة السودانية ، مصر ،. تدهور الموارد الطبيعية وأثره على النشاط الرعوي بدارفور.
8. تقرير عن الصراع القبلي بدارفور ، 1يوسف تكنه ،مؤتمر الأمن الشامل لولايات دارفور ، المؤتمر الوطني ، نيالا 1997م.
9. تقرير الجهاز القضائي بولاية غرب دارفور ،كشف قضايا القتل العمد والحرابة والإغتصاب بمحاكم الجنينة 2002-2004م .
10. التقرير الختامي – ملتقى أهل السودان — نوفمبر 2008م.
11. تقرير مجلس الامن –تامنبيكى رئيس لجنة حكماء افريقيا– ديسمبر 2009م.
12. وزارة الحكم الاتحادي التعداد السكاني 1993م.
13. التقرير الاقتصادي للعام 2011م.
14. خطاب التعايشة والسلامات ، مؤتمر الصلح بنيالا ، 1981م .
15. خطاب رئيس الجمهورية – عمر البشير – ملتقى اهل السودان أكتوبر 2008م.
16. لجنة تقصي الحقائق حول إدعاءات وإنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور بناء على القرار الجمهوري رقم (97)لسنة 2004م .

سادسا : دوريات ومجلات :-

1. آد م الزين ، شح الموارد وغياب التنمية ساهما في تدهور الأقليم ، البيان الآماراتية ، عدد 13 / 8 / 2004م.
2. الغالي عبدالعزيز أحمد ، العرف الأهلي وآلياته – الجودية نموذجاً (مركز الدراسات السودانية العدد28 يونيو 2004م.
3. انور يوسف عطا المنان، آلية الصراعات القبلية المسلحة بجنوب دارفور و دور تنمية المجتمع في تخطيط آفاق المستقبل. مجلة كتابات سودانية ، العدد 31، مارس 2005م.
4. حيدر إبراهيم علي ،المناطق المهمشة ، كتابات سودانية ، مركز الدراسات السودنية العدد 31،2005م.
5. عبدالحميد عوض ، انقسام المؤتمر الحاكم بين الترابي والبشير اشعل دارفور ، البيان الاماراتية ، العدد 691 .

6. منى اركو مناوي – مقابلة صحفية – جريدة أخبار اليوم – 2009/12/23 م .
7. هيلين يونج وآخرون، دارفور سبل المعيشة، ملخص تنفيذي وتوصيات ،جامعة الأحفاد للبنات، ام درمان،ب.ت.
8. مجذوب الخليفة احمد ، الأمين السياسي للحزب الحاكم ومفاوض الحكومة في اديس ابابا ، حوار سياسي ، بيان لحزم المعارض بعد زيارة وفد له اقليم دارفور بتاريخ اغسطس 2004م.

سابعا: شبكة الانترنت :-

1. موقع اليونميت بالإنترنيت، مجلة دارفور رفيو ، جبريل باسولي، الوسيط الدولي المشترك 2009م، http://unamid.unmissions.org
2. https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/home
3. http://far-maroc.fanbb.net/t78-topic
4. http://ar.wikipedia.org/wik
5. www.iua.edu.sd.rua-magazine/african-studies/37/009-doc
6. http://www.sunanews.net/the-news
7. http://www.alfililaw.com/index.php/site-/2013-10
8. http://www.startimes.com/f.aspx?t=32101316
9. http://sudaneseonline.com/ar/article_10096.shtml
10. www.war/ldbank

الملاحق

ملحق رقم (1) تحكيم الإستبيان :-

لجنة المحكمين :

قام بتحكيم الإستبيان الآتية أسماؤهم :

1. بروفسير / سليمان يحيى – أستاذ مناهج البحث بكلية الموسيقى والدراما ومركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
2. د . عاطف آدم محمد عجيب – أستاذ مساعد ، بمركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ملحق رقم (2)الإستبيان :-

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

إستبيـــان

مقدم بغرض جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بأطروحة الدكتوراه للعام 2015م بعنوان :

الآليه التقليديه في درء النزاعات

دراسة حالة : جنوب دارفور

Traditional Mechanisms for Conflict Prevention

South Darfur As a case study

المقدمة من الدارسه: هاجر جيلاني عبدالله

أفيدكم بأن كل البيانات أو المعلومات التي تدلي بها لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط . كما أن سريتها سوف تكون مكفولة ، وعليه ليس مطلوب منك أن تسجل إسمك أو توقعه .

الرجاء الإجابة على كل الأسئلة الواردة في هذا الإستبيان بصراحة وأمانة ودقة ووضوح ، والرجاء أيضاً وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تراها مناسبة في المربع المخصص لذلك مالم ينص على غير ذلك .

نشكركم مقدماً على مشاركتكم وتعاونكم

هاجر جيلاني عبدالله

أولاً : البيانات الأولى

1. النوع: ذكر ☐ أنثى ☐

2. القبيله:
☐

3. العمر :
أ/ 19 - 24 سنه ☐ ب/ 24-39 سنه ☐
ج/ 40-55 سنه ☐ د/ أكبرمن 55 سنه ☐

4. المستوي التعليمي:
أ/ أمي ☐ ب/ خلوة ☐ ج/ أساس ☐
د/ ثانوي ☐ هـ/ جامعي ☐ و/ فوق الجامعي ☐

ثانياً :البيانات الأساسية

المحور الأول : النزاعات

م	السـؤال	أوافق	أوافق بشده	لا أوافق	لا أدري
1	أسباب النزاع في دارفور إقتصاديه				
2	أسباب النزاعات في دارفور إثنيه				
3	للنزاعات في دارفور أثر في ضعف التنميه				

المحور الثاني :الآليات التقليديه في فض النزاعات

م	السؤال	أوافق	أوافق بشده	لاأوافق	لا أدري
1	تلعب الآليات التقليديه دوراً مهماً في درء النزاعات في دارفور				
2	الآليات التقليديه لا تستطيع فض النزاعات إلا عبر القانون				
3	الآليات التقليدية تساهم في إجراءات درء النزاعات				
4	لا بد من دعم الآليات التقليديه لحل النزاعات				

المحور الثالث :إجراءات حفظ السلام

1	يمكن حفظ السلام بدعم الآليات التقليدية والإهتمام بدور الإدارة الأهليه	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لاأدري
2	يمكن حفظ السلام بإبرام الاتفاقيات والمراقبه والمتابعه				

والله ولي التوفيق

الخرائط و الصور:-

خريطة ولاية جنوب دارفور

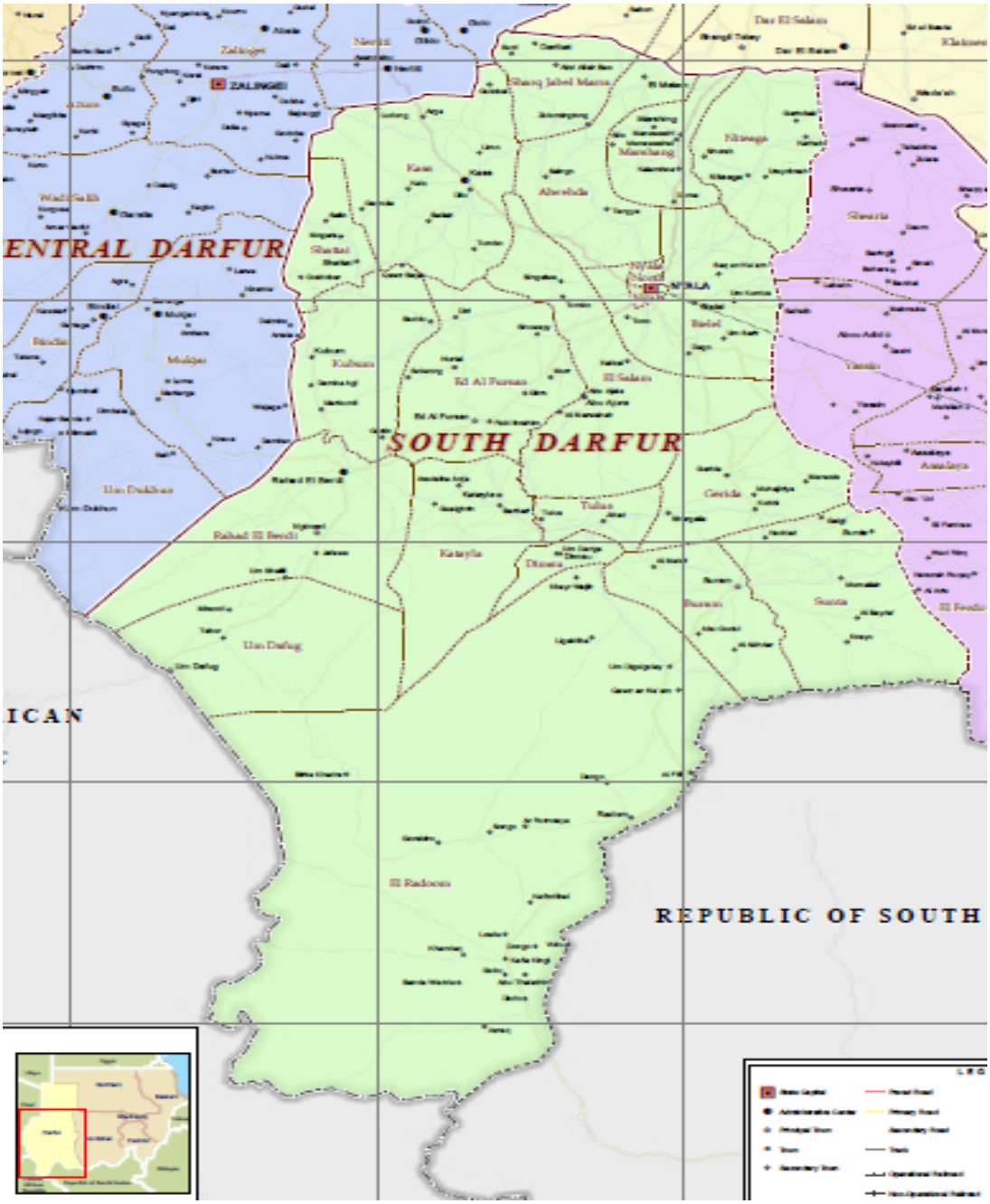

خريطة محليات ولاية جنوب دارفور

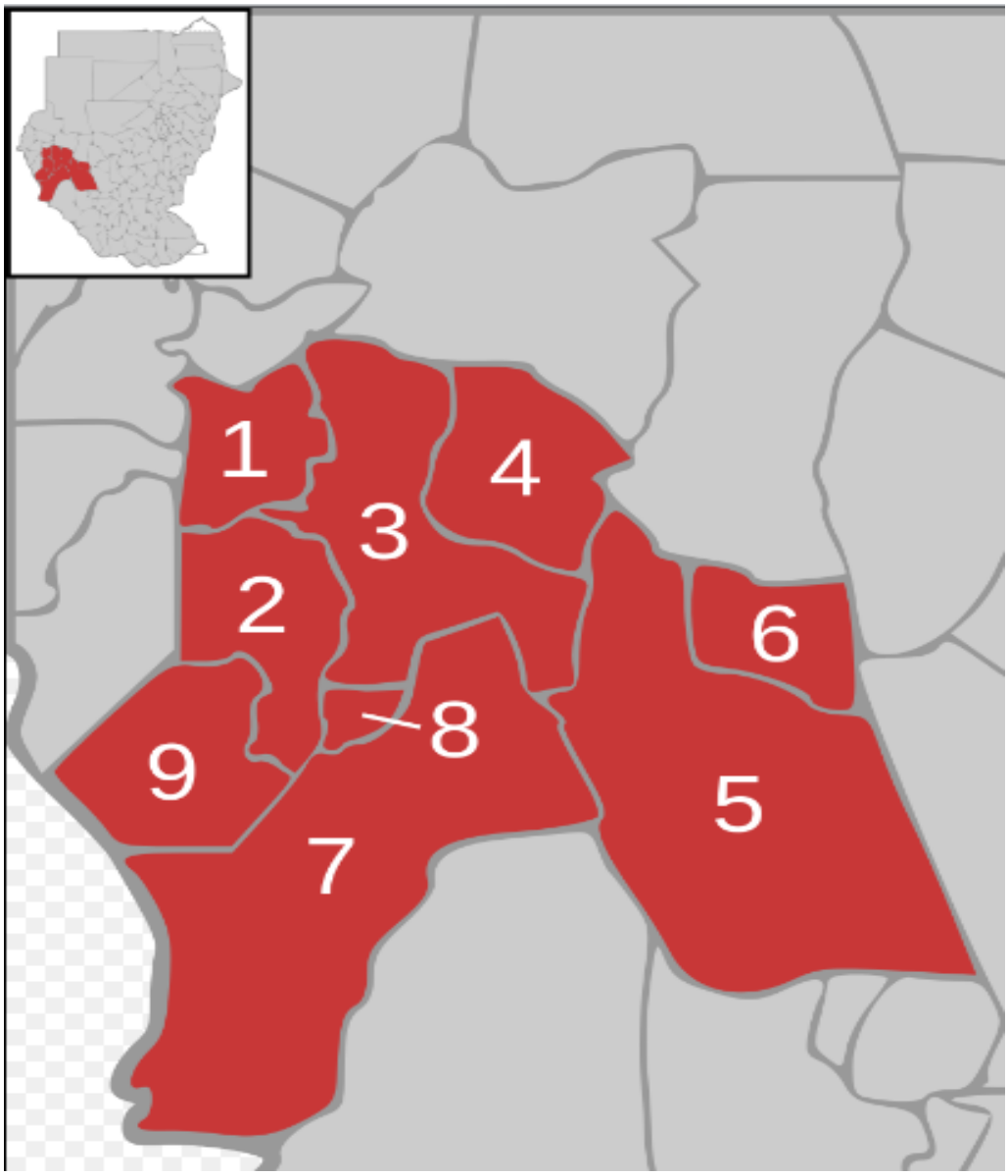

خريطة محلية نيالا

الصور :-

زعماء إدارة أهلية